

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم التسيير

العنوان :

دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر الائتمانية  
دراسة حالة - بنك أبوظبي الأول -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير  
تخصص: إدارة مالية

إشراف الأستاذ  
- الدكتور عبد الحفيظ عيمر

إعداد الطالبة:  
- عياش مريم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
الدكتور قبيرة عمر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
الدكتور عبد الحفيظ عيمر	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
الدكتورة ينون أمال	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهداء

- لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك  
أهدي عملي المتواضع وثمره جمدي بعد حمد الله الواحد  
:الأحد على توفيقتي ونعمته على إلي  
• الوالدين الكريمين حفظهما الله....  
• إخوتي الأعزاء....  
• كل أساتذتي مختلفه الأطوار... خاصة الأستاذ الفضيل  
"عمر عبد الحفيظ"  
• كل الأحباب والأصدقاء....  
• إلي كل الذين عرفتهم من قريب أو من بعيد  
• إلي كل طالب علم يبتغي فضلا من الله به

عزيم

## تشكرات

قال الله تعالى "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن  
أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

سورة النمل الآية 19

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا ونحمده كثيرا على أن يسر لي أمري في القيام  
بهذا العمل

لكل مبدع انجاز ولكل مقام مقام ولكل نجاح شكر وتقدير، فجزيل الشكر  
والعرفان

لأستاذ المشرف: **عمر عبد الحفيظ**

حفظه الله ورعاه لقبوله بالإشراف على العمل الذي قمنا به ولما قدمه لي من  
نصائح وتوجيهات مفيدة طيلة فترة البحث، فقد كنت خير قدوة لي خلال وجودي  
الجامعي، وفقك الله وسدد خطاك، شكرا ودائم الشكر على عطائك المميز.  
كما نتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة قبولهم على مناقشة هذه المذكرة،  
وكافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
نقول شكرا لكل من بدل معي جهدا ووفرا لي وقتا وقدم لي العون والنصح  
وحفزني على انجاز هذا العمل. أسأل الله أن يجزيهم بحسبي خير الجزاء.  
والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي التوفيق.

**حريز**

الرقم	العنوان	الصفحة
1	علاقة الهندسة المالية بالابتكار المالي	26
2	أنواع العقود المستقبلية	32
3	أنواع العقود الآجلة	33
4	أنواع الخيارات	34
5	أنواع عقود المبادلات	35
6	أنواع التوريق	38
7	خطوات إدارة المخاطر البنكية	44
8	قرار الائتمان وتحقيق أهداف البنك	48
9	أول عقد CDS تم إنشاؤه من طرف بنك جب بي مورغان	57
10	آلية عمل مبادلات العجز الائتماني (عقود CDS)	59
11	نسبة المساهمة في بنك أبو ظبي الأول حسب القطاع	73
12	نسبة المساهمة في بنك أبو ظبي حسب الجنسية	74
13	حجم نمو رأسمال وأرباح بنك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018	75
14	نسبة منتجات الهندسة المالية بينك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018	77
15	حجم عقود التمويل الإسلامي بينك أبو ظبي الأول للفترة 2016-2018	79
16	حجم القروض الممنوحة من قبل بنك أبو ظبي الأول سنة 2018	80
17	أقصى تعرض للمخاطر الائتمانية لبنك أبو ظبي الأول للفترة 2016-2018	83
18	التوزيع الجغرافي للمخاطر الائتمانية بينك أبو ظبي الأول للفترة 2016-2018	84
19	توزيع المخاطر الائتمانية بينك أبو ظبي الأول حسب نوع الطرف الآخر خلال الفترة 2016-2018	86
20	توزيع المخاطر الائتمانية بينك أبو ظبي الأول حسب النشاط الاقتصادي للفترة 2016-2018	88

89	نسبة المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمشتقات المالية ببنك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018	21
90	آلية إدارة المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول	22
93	إجمالي المشتقات المالية للتحوط من مخاطر الائتمان ببنك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018	23
94	حجم مبادلات التعثر الائتماني المستخدمة للتحوط من مخاطر الائتمان ببنك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018	24

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الشركات التابعة لبنك أبو ظبي الأول سنة 2018	72
2	تطور رأسمال وربحية بنك أبو ظبي الأول من 2016-2018	74
3	المؤشرات المالية للأداء المالي للبنك خلال 2018 مقارنة ب2017	75
4	منتجات الهندسة المالية بينك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018	76
5	عقود التمويل الإسلامي بينك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018	78
6	تصنيف المخاطر الائتمانية بينك أبو ظبي الأول سنة 2017	80
7	أقصى تعرض للمخاطر الائتمانية بينك أبو ظبي الأول للفترة 2016-2018	81
8	توزيع المخاطر الائتمانية حسب التركيز الجغرافي بينك أبو ظبي الأول للفترة 2016-2018	84
9	توزيع المخاطر الائتمانية حسب نوع الطرف الآخر بينك أبو ظبي الأول للفترة 2016-2018	85
10	توزيع المخاطر الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي بينك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018	87
11	توزيع مخاطر المشتقات المالية بينك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018	88
12	نسبة تغطية الضمانات للقروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض ائتماني للفترة 2016-2018	91
13	إجمالي المشتقات المالية للتحوط من مخاطر الائتمان بينك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018	92

93	حجم مبادلات التعثر الائتماني بينك أبو ظبي الأول للفترة 2016-2018	14
----	--	----



## المختصرات

المختصر	المعنى
IAFE	الجمعية العامة للمهندسين الماليين
CVs	السندات القابلة للتحويل إلى أسهم
ABCP	الأوراق التجارية المضمونة بالأصول
ABS	الأوراق المالية المضمونة بالأصول
VAN	طريقة صافي القيمة الحالية
TRI	طريقة فترة الاسترداد
PR	طريقة فترة الاسترداد
IP	طريقة مؤشر الربحية
CDS	مبادلات الائتمان المعيبة
BERD	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
FAB	بنك أبو ظبي الأول

الصفحة	العنوان
3	إهداء
4	تشكرات
5	قائمة الأشكال
7	قائمة الجداول
9	قائمة المختصرات
13	مقدمة
19	<b>الفصل الأول: الهندسة المالية وإدارة المخاطر الائتمانية</b>
20	<b>تمهيد</b>
20	<b>1. ماهية للهندسة المالية</b>
20	<b>1.1 مفهوم الهندسة المالية</b>
20	1.1.1 نشأة الهندسة المالية وعوامل ظهورها
23	2.1.1 تعريف الهندسة المالية
24	3.1.1 أهمية الهندسة المالية وأهدافها
25	4.1.1 علاقة الهندسة المالية بالابتكار المالي
27	<b>2.1 أدوات الهندسة المالية</b>
27	1.2.1 الأدوات التقليدية
30	2.2.1 المشتقات المالية
36	3.2.1 التوريق
40	<b>3.1 آثار الهندسة المالية</b>
40	1.3.1 آثار الهندسة المالية على المؤسسات المالية
40	2.3.1 آثار الهندسة المالية على السياسة المالية
41	3.3.1 آثار الهندسة المالية على نمو الدين
41	4.3.1 آثار الهندسة المالية على الأسواق المالية
42	<b>2. إدارة المخاطر الائتمانية</b>

42	1.2 عموميات حول المخاطر البنكية وإدارتها
42	1.1.2 مفهوم المخاطر البنكية
43	2.1.2 مفهوم إدارة المخاطر البنكية
44	3.2.1 خطوات إدارة المخاطر البنكية
46	2.2 مفاهيم أساسية حول المخاطر الائتمانية وإدارتها
46	1.2.2 مفهوم الائتمان البنكي
48	2.2.2 مفهوم المخاطر الائتمانية
50	3.2.2. تحليل وتقدير المخاطر الائتمانية
52	3 استخدامات الهندسة المالية لإدارة المخاطر الائتمانية
52	1.3 التقنيات الأساسية للتحوط من المخاطر الائتمانية
52	1.1.3 إستراتيجية التنويع
52	2.1.3 رأس المال الملائم
53	3.1.3 التقييم الحريص للمخاطر الائتمانية
53	4.1.3 الضمانات و الكفالات
54	5.1.3 التسعير الجيد
54	2.3 المشتقات الائتمانية لإدارة المخاطر الائتمانية
55	1.2.3 مفهوم المشتقات الائتمانية
56	2.2.3 منتجات المشتقات الائتمانية
58	3.2.3 آلية عمل مبادلات العجز الائتماني CDS
60	4.2.3 استخدامات عقود CDS
62	خلاصة
63	هوامش
69	الفصل الثاني: دراسة أدوات الهندسة المالية وإدارة المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول
70	تمهيد

70	1. تقديم بنك أبو ظبي الأول
70	1.1 التعريف بنك أبو ظبي الأول
71	2.1 أهمية بنك أبو ظبي الأول
71	3.1 هيكل الملكية لبنك أبو ظبي الأول
74	2. الوضعية المالية للبنك ومنتجاته
74	1.2 المؤشرات المالية لبنك أبو ظبي الأول
76	1.2 منتجات الهندسة المالية
77	3.2 منتجات التمويل الإسلامي
79	3. المخاطر الائتمانية لبنك أبو ظبي الأول
80	1.3 تصنيف المخاطر الائتمانية لبنك أبو ظبي الأول
81	2.3 إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية لبنك أبو ظبي الأول
88	3.3 المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية
89	4. إدارة المخاطر الائتمانية لبنك أبو ظبي الأول
89	1.4 الإجراءات العامة لإدارة المخاطر الائتمانية لبنك أبو ظبي الأول
91	2.4 إدارة المخاطر الائتمانية باستخدام أدوات الهندسة المالية
94	خلاصة
95	هوامش
96	خاتمة
99	مراجع

# مقدمة

## مقدمة

شهد العالم منذ تسعينيات القرن الماضي تطورات اقتصادية ومالية هامة نتيجة لتأثير العولمة والثورة التكنولوجية. وقد تمخض عن هذا، الانفتاح الكبير والمتسارع للأسواق المالية، والتحرير الشامل للأسعار، وتنامي وتطور المعاملات المالية الدولية، وتزايد قوى المنافسة الشديدة، وتضارب المصالح بين المؤسسات المالية، الشيء الذي أدى إلى تفاقم حدة مخاطر الاستثمار، خاصة في الأوراق المالية. في هذا السياق، ظهر تفكيراً جدياً يبحث في آليات وتقنيات جديدة تخص إدارة المخاطر المالية، خاصة في القطاع المصرفي. وهذا ما ساعد في تولد مفهوم جديد في عالم المال بشقيه العلمي والأكاديمي، وهو ما أصبح يعرف بالهندسة المالية، التي تعتبر من المواضيع الهامة جداً في الوقت الراهن، لما لها من دور في إيجاد حلول مبتكرة لمشاكل التمويل، وزيادة السيولة، ورفع كفاءة عمل الأسواق المالية، وتعزيز فرص عمل المؤسسات المالية بصورة عامة والبنوك بصورة خاصة. بالفعل، أصبحت البنوك تتعرض لعدد من المخاطر لعل أهمها المخاطر الائتمانية. وهذا ما استدعى استخدام أدوات الهندسة المالية المبتكرة والتقنيات والاستراتيجيات التحوطية لمواجهة مختلف أنواع المخاطر. ومن أبرز هذه الأدوات المالية المشتقات المالية بجميع أنواعها (المستقبلات والمبادلات والخيارات والعقود الآجلة) التي أصبحت تتداول بشكل واسع في أسواق رأس المال. أكثر دلالة، تم ابتكار نوع من المشتقات تدعى المشتقات الائتمانية لمواجهة مخاطر الائتمان. وتعد هذه المشتقات من أحدث ما تم هندسته في مجال المشتقات المالية، كونها تسمح بتسيير مخاطر الائتمان بشكل مختلف عما هو سائد، وذلك من خلال تمكين البنوك من فصل المخاطر الائتمانية عن باقي المخاطر المالية لنفس الأصل المالي وتحويلها إلى متعاملين آخرين في السوق، بافتراض أن تكون لهم قدرة أكثر على تحملها. وتنقسم المشتقات الائتمانية بدورها إلى منتجات وأدوات لعل أهمها عقود مبادلات التعثر الائتماني (Credit Default Swap (CDS). في هذا الإطار، تتناول هذه الدراسة دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، حيث تركز على تحليل موضوع الهندسة المالية وكيفية استخدامها في التقليل من المخاطر الائتمانية. كما تبرز هذه الدراسة أهم المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك والأدوات المالية المبتكرة الكفيلة لإدارتها. زيادة على ذلك، تقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء على بنك أبو ظبي الأول باعتباره من البنوك الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، نظراً لما يقدمه من منتجات وأدوات وخدمات وتجارب بنكية في مواجهة المخاطر الائتمانية.

## 1. إشكالية الدراسة

مما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة كما يلي:

ما هو دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر الائتمانية؟

- ترتبط بهذا الإشكال المطروح مجموعة من الأسئلة الفرعية:
- ماهي الهندسة المالية وأدواتها؟ ما هو الهدف من استعمالها؟
  - ما هي أدوات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية؟
  - ما نوع أدوات الهندسة المالية التي يستخدمها بنك أبو ظبي الأول في إدارة المخاطر الائتمانية؟

## 2. أسباب اختيار الموضوع

- تم اختيار الموضوع بناء على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية، يمكن التطرق لها فيما يلي:
- ارتباط الموضوع بتخصص إدارة مالية.
  - الرغبة في الإطلاع على مواضيع الهندسة المالية باعتبارها من المواضيع الحديثة في الوقت الحالي، وكذلك تزايد أهمية البنوك بالرغم من تقادم المخاطر المرتبطة بها وخاصة الائتمانية منها.
  - قلة الدراسات السابقة المرتبطة بإدارة المخاطر الائتمانية باستخدام تقنيات الهندسة المالية في المؤسسات المالية.

## 3. أهداف الدراسة

- بناء على ما تقدم ، تسعى دراستنا هذه إلى تحقيق مايلي:
- التطرق لمفهوم الهندسة المالية والتعرف على أدواتها والدور الذي تلعبه في مجال إدارة المخاطر .
  - تسليط الضوء على المخاطر الائتمانية وإدارتها .
  - التعرف على أهم ما تم هندسته في مجال إدارة المخاطر الائتمانية.
  - الوقوف على تطبيقات مخرجات الهندسة المالية في إدارة المخاطر الائتمانية بينك أبو ظبي الأول.

## 4. الدراسات السابقة

- في حدود ما توفر لنا من مراجع، يمكن تلخيص أهم الدراسات السابقة في بعض الرسائل العلمية والمقالات التي يمكن اعتبارها في نفس السياق، ومنها:
- أ- دراسة حول "إسهامات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في الأسواق المالية وتحسين أدائها"، قام بتقديمها الباحث "عامر كمال" في مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البويرة-الجزائر-، العدد 17-المجلد 02-2017. تعرض الباحث إلى مدى مساهمة منتجات الهندسة المالية في إدارة مخاطر الأسواق المالية وتحسين أدائها". وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الهندسة المالية أصبحت عملية تطوير مهمة وذلك من خلال الدور الذي تؤديه في المنشآت الاستثمارية بصورة عامة، فضلا عن الأثر الذي أحدثته في التفكير الاستراتيجي للمنشآت المالية المصرفية، وظهور الأسواق المالية الناشئة، والمراكز المالية العالمية. كما أنهت الدراسة إلى أن الهندسة المالية تمتلك القدرة على تخفيض كلف النشاطات القائمة والتقليل من

مخاطرها. كما أشارت الدراسة إلى أن منتجات الهندسة المالية تتسم بقدر كبير من المخاطرة إذا ما أسيء استخدامها.

ب- دراسة حول "إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية"، قام بتقديمها "معتوق جمال" في أطروحة دكتوراه مقدمة على مستوى جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، 2016. تعرض الباحث إلى "مدى مساهمة منتجات الهندسة المالية، وبالخصوص المشتقات المالية، في التغطية وإدارة المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن استخدام منتجات الهندسة المالية، وبالتحديد المشتقات المالية في أسواق رأس المال، تمكن المؤسسات والمستثمرين من إدارة المخاطر التي يواجهونها، من خلال تقليلها أو مبادلتها، وتوفير مصادر تمويل متنوعة، وإدارة السيولة، وزيادة حجم التداول في السوق.

ج- دراسة حول " مبادلات العجز الائتماني وأثرها في الاستقرار المالي"، قامت بتقديمها الباحثة لمسلف عبلة بمجلة دراسات اقتصادية بجامعة قسنطينة -الجزائر-، العدد 02- 2015. تعرضت الباحثة إلى كيفية تأثير مبادلات العجز الائتماني في الاستقرار المالي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مبادلات العجز الائتماني تعتبر أحد أهم الابتكارات المالية في الوقت الحالي التي أحدثت ثورة في مجال تسيير المخاطر المالية، وخاصة الائتمانية منها. كما تبين من الدراسة أن بعض الأسواق نمت بشكل أسرع من باقي الأسواق المشتقة. لكن هذا النمو أثر على الاستقرار المالي. فهي وإن كانت قد صممت في الأصل كأداة لتحويل المخاطر لأطراف أخرى، إلا أنه تبين أن معظم نشاط هذا السوق هو ذو طبيعة مضاربة.

د- دراسة حول "إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية"، قام بتقديمها الباحث بلعوز بن علي في مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2009-2010. توصلت الدراسة إلى أن الدارسين يدافعون عن المشتقات المالية ويرون أنها أدوات لنقل المخاطرة من الوحدات المنتجة كالشركات والمؤسسات التي لا ترغب في تحمل مخاطر الأسعار إلى الوحدات القادرة على تحمل هذه المخاطر، وهي المؤسسات المالية وبيوت السمسرة الكبيرة. وبذلك ترفع إنتاجية الوحدات الاقتصادية ومن ثم مستوى الرخاء الاقتصادي. لكن المعارضون يقولون أن المشتقات المالية هي نفسها أدوات المجازفة والرهان على تقلبات الأسعار والاسترباح من ذلك.

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة المذكورة في كونها تتناول المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك، وكيفية إدارتها باستخدام أدوات الهندسة المالية. كما نتناول دراستنا حالة بنك أبوظبي الأول وكيفية تعامله مع المخاطر الائتمانية باستخدام أدوات الهندسة المالية.

## 5. حدود الدراسة

تم انجاز هذه الدراسة ضمن حدود مكانية وزمانية:



- الحدود المكانية: أجريت الدراسة على بنك أبو ظبي الأول باعتباره أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم التركيز على المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها إلى جانب إبراز تجربته في إدارتها.
- الحدود الزمانية: شملت الدراسة الفترة 2016-2018 التي تميزت بزيادة المخاطر في أسواق رأس المال، والتي استدعت اندماج بنك أبو ظبي الوطني ببنك الخليج .

## 6. منهج الدراسة

تكيفاً مع متطلبات الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها، انتهجنا مناهج مختلفة في معالجة الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعية، حيث اعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي. مكننا هذا المنهج من تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالهندسة المالية وإدارة المخاطر بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة، وفحص أهم العناصر المتحصل عليها في دراسة بنك أبو ظبي الأول وتحليلها.

## 7. هيكل الدراسة

- من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم البحث إلى فصلين وذلك كما يلي:
- **الفصل الأول:** بعنوان الهندسة المالية وإدارة المخاطر الائتمانية، تم من خلاله تقديم مفاهيم عامة حول الهندسة المالية ومنتجاتها واستخداماتها، ثم سلطنا الضوء على المخاطر البنكية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة، لنصل إلى استخدامات الهندسة المالية في إدارة المخاطر الائتمانية من خلال أحدث ما تم هندسته في هذا المجال والمتمثلة في المشتقات الائتمانية وذلك باستعمال مبادلات التعثر الائتماني ( عقود CDS).
  - **الفصل الثاني:** بعنوان دراسة أدوات الهندسة المالية وإدارة المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول، من خلاله قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على بنك أبو ظبي الأول، وذلك بالتعرف على البنك محل الدراسة (نشأته، أهميته، فروع، ... الخ)، ومنتجات الهندسة المالية المستخدمة فيه، كذلك عرض المخاطر الائتمانية التي يواجهها وتحليلها، وتبيان أهم الأساليب التحوطية المستخدمة في إدارتها.

## 8. صعوبات الدراسة

- واجهتنا في إعداد هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات نذكر أهمها:
- قلة الدراسات السابقة.
  - البنوك الجزائرية لا تتعامل بمنتجات الهندسة المالية ولا تفصح عن معطياتها المالية، الشيء الذي جعلنا نختار بنك أبو ظبي الأول كموضوع للدراسة الميدانية.
  - قصر المدة الزمنية المخصصة لإعداد هذه الدراسة.

- سجلات بنك أبو ظبي الأول المتعلقة بأنواع المخاطر التي يواجهها البنك خلال فترة الدراسة لم تكن متوفرة. لهذا ركزت الدراسة على تطور أحجام العمليات الائتمانية والتي تزايدت بشكل ملحوظ، الشيء الذي ينذر بإمكانية تعرض البنك لمخاطر إضافية في المستقبل.

# الفصل الأول

## الهندسة المالية وإدارة المخاطر الائتمانية

1. ماهية الهندسة المالية

2. إدارة المخاطر الائتمانية

3. استخدامات الهندسة المالية لإدارة المخاطر الائتمانية

## تمهيد

ساهمت قوى المنافسة الشديدة بين المصالح والمؤسسات المالية العاملة في أسواق المال العالمية خلال العقدين الماضيين من ناحية، وتطور وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتطورات المتسارعة الحاصلة في مجال تمويل المؤسسات والتمويل المصرفي من ناحية أخرى، في لعب دور هام على صعيد الابتكارات في الحقل المالي، مما أدى إلى ولادة عالم جديد يرتكز على مفهوم الهندسة المالية. تقوم هذه الأخيرة على منتجات وأدوات وخدمات مالية مستحدثة، تشكل المشتقات المالية جوهرها، وذلك لأنها وفرت حاجات المقرضين والمقترضين على حد سواء في الأسواق المالية من مصادر التمويل المختلفة وزيادة السيولة في هذه الأسواق. كما رفعت كفاءة عمل الأسواق المالية وتعزيز فرص عمل المؤسسات المالية عامة والبنوك خاصة. إلا أن هذه الأخيرة تتعرض لمخاطر تشغيلية وأخرى مالية، لعل أهمها المخاطر الائتمانية نظرا لطبيعة نشاط هذا النوع من المؤسسات المالية التي يرتكز بالدرجة الأولى على الائتمان. في هذا الفصل سنلقي نظرة على الهندسة المالية والتعرف على مختلف أدواتها، ثم نسلط الضوء على المخاطر الائتمانية وإدارتها وهذا بعد التعرف على المخاطر ال بنكية. كما سنتطرق إلى استخدامات الهندسة المالية في إدارة المخاطر الائتمانية.

## 1. ماهية للهندسة المالية

لقد أدى التغير المستمر في البيئة الاقتصادية والمالية والاستثمارية، مثل التضخم وتقلبات الأسعار، إلى تعرض مؤسسات الأعمال إلى مخاطر تهدد وجودها، الشيء الذي استدعى البحث عن أدوات مالية تمكنها من تدليل المخاطر. وقد تحقق ذلك من خلال ما يعرف بالهندسة المالية Financial Engineering.

## 1.1 مفهوم الهندسة المالية

من خلال هذا المدخل سنتعرف على نشأة الهندسة المالية، وعوامل ظهورها، ثم نتطرق إلى أهم التعاريف التي قدمت لها، ونشير إلى أهميتها وأهدافها، ثم نخلص إلى استنتاج العلاقة بين الهندسة المالية والابتكار المالي.

## 1.1.1 نشأة الهندسة المالية وعوامل ظهورها

يعود ظهور مصطلح الهندسة المالية وبروزه إلى ثمانينات القرن الماضي، وذلك مع ازدياد وتوسع انتشار الأدوات المالية المشتقة. وعلى الرغم من ذلك فإن مفهوم الهندسة المالية وتطبيقاتها يعتبر أقدم من ذلك بكثير

على الرغم من أنها لم تكن متداولة كمصطلح. فالأدلة على استخدام أدوات عابرة للحدود ومعقدة فيما يتعلق بعمليات الائتمان والدفع يرجع تاريخها إلى زمن الحملة الصليبية الأولى ( 1095-1099)، والتي عرفت من خلال رسائل خاصة بتاجر يهودي في القاهرة في تلك الفترة.<sup>(1)</sup>

في بداية ثمانينات القرن الماضي، بدأت بورصة وول ستريت الاستعانة ببعض الأكاديميين من ذوي الشهرة الذائعة من أمثال Fisker Balack وكذا Richard Roll لتطوير منتجات أسواق المال وكلما زادت هذه المنتجات تعقيدا كلما زادت الاستعانة بالأكاديميين الذين كانوا حائزين على درجات عالية متقدمة في العلوم، حتى أطلق عليهم (العلماء الصواريخ). ومن المثير أن بورصة وول ستريت كانت تحاول أن تعبت بالعالم بابتكارات رياضية، ولكنها عديمة الفائدة. ومع ارتفاع كفاءة السوق لم يعد الخداع ممكنا في المدى الطويل. في منتصف الثمانينات أخذت هذه العملية اسما أكثر استساغة وهو الهندسة المالية. وقد ساهمت العديد من العوامل في نمو الهندسة المالية، وبينما كانت المخاطر دائما حاضرة، فإن تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف زاد زيادة محسوسة في السنوات الأخيرة.<sup>(2)</sup>

إن تطور الحاسب الشخصي أدى دورا خطيرا في تقدم مجال الهندسة المالية، وذلك باستخدام كبير للطرق العددية الكمية، فالعمليات الحسابية التي كانت تنفذ لمرة واحدة بواسطة أجهزة الحواسيب العملاقة أصبحت اليوم تنفذ وبشكل روتيني على حاسوب مكتبي. وقد ساهم هذا الأمر في تغيير الوضع فيما يتعلق بالنماذج المالية حيث أصبح بالإمكان تمثيل الأسعار والعوائد في نماذج معقدة نسبيا، كما أصبح التوزيع الاحتمالي غير الطبيعي شائع الاستخدام في العديد من قطاعات النمذجة المالية.<sup>(3)</sup>

بعد ظهور مفهوم الهندسة المالية تم إنشاء الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين في 1992 قصد الارتقاء بصناعتها، حيث ضم الاتحاد 2000 عضو من شتى أنحاء العالم يمثلون الممارسين الأكاديميين والمهنيين في المحاسبة والتمويل والاقتصاد والقانون وتكنولوجيا المعلومات. وقد قام هذا الاتحاد بصياغة مجموعة من المعايير لصناعة الهندسة المالية تركز على النظرية والتطبيق<sup>(4)</sup>. ويمكن تلخيص ظواهر بروز الهندسة المالية في النقاط التالية:<sup>(5)</sup>

- اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق، وإتاحة مزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل.
- إيجاد أدوات إدارة المخاطر، والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقا لتفضيلات المستثمرين للمخاطر.

- تطوير أدوات المراجعة بين الأسواق، مما مكن من تحسين التكاليف وزيادة العائد والانفتاح على الأسواق العالمية.
- إن لم يظهر مفهوم الهندسة المالية من فراغ، بل تولد عن مجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:<sup>(6)</sup>
- الحاجة إلى إدارة المخاطر، بعد تزايد مخاطر تقلبات أسعار الصرف ومؤشرات الفائدة، وأسعار الأوراق المالية.
- عولمة الأسواق والتغيرات الهيكلية والتنظيمية التي أثرت على عملها، بالإضافة إلى زيادة التقلبات في البيئة الاقتصادية والمالية وبيئة الأعمال عبر العالم، الأمر الذي خلق إمكانات وفرص جديدة، وفي ذات الوقت عوامل مخاطرة جديدة.
- احتدام المنافسة في بيئة الأعمال العالمية والتي أجبرت جميع الشركات والمؤسسات والمستثمرين على تطوير عملياتهم المالية، وذلك من خلال ابتكار أدوات وعمليات جديدة، بحيث تمكنهم من أن يكونوا أكثر تنافسية، وتضمن لهم زيادة في الأداء وقدرة أكبر على البقاء.
- التطورات التكنولوجية السريعة التي تمت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، على الصعيد النظري والتطبيقي، والتي ارتبطت بعملية صنع القرارات، حيث مكنت من تطوير واستخدام نماذج تحليل معقدة من خلال إجراءات حسابية قابلة للتطبيق.
- ظهور مفهومي الكفاءة والفعالية كمعايير تراعى عند إصدار الأدوات المالية، حيث يعني مفهوم الفعالية في سوق المال مدى قدرة السوق على مقابلة احتياجات المشاركين فيه، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه الأسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة قليلة وبسرعة ودقة عاليتين. وهذين المعيارين (الكفاءة والفعالية) يأخذان أهمية أكبر في حالة توسع قاعدة المشاركين وتوجه الأسواق عموماً نحو درجات عالية من تقديم الخدمات للعملاء. لهذا نجد في هذا الجو أدوات أو وسائل مالية (مثل تبادل أسعار الفائدة) تحل محل طرق تمويل قديمة نسبياً مثل إعادة تمويل القروض.
- انهيار اتفاقية بريتن وودز (Bretton Woods) وما ترتب عنه من تقلبات عنيفة في أسعار الصرف، الشيء الذي تطلب تطوير الصرف الآجل والبحث عن آلية للتحوط ضد مخاطر أسعار الصرف.

## 2.1.1 تعريف الهندسة المالية

لقد تعددت التعريفات التي تناولت الهندسة المالية واجتهد الكثير من الباحثين في تقديم مفاهيم بحسب الزاوية التي ينظرون من خلالها للهندسة المالية. من بين هذه التعريفات نجد ما يلي:

- الهندسة المالية هي التي تعنى بتصميم وتطوير لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل، ويتضمن هذا التعريف إلى أن الهندسة المالية تتضمن ثلاث أنواع من الأنشطة:

- ابتكار أدوات مالية جديدة مثل بطاقة الائتمان.
  - ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف كعمليات التبادل التجاري من خلال الشبكة العالمية والتجارة الالكترونية.
  - ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية مثل: إدارة السيولة أو الديون، أدوات أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.
- إن المقصود بالابتكار هنا، ليس مجرد تقديم الاختلاف عما هو سائد، بل التميز إلى درجة تحقيق مستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، مما يعني تقديم أدوات ومنتجات وميكانيزمات مبتكرة تختلف عن التي هي سائدة.<sup>(7)</sup>

- الهندسة المالية هي فن صياغة المدخلات المالية لتلبية حاجات وميول مستخدمي الأموال فيما يخص المجازفة وفترة الاستحقاق والعائد.<sup>(8)</sup>

- الهندسة المالية هي توليد أدوات أو أوراق مالية جديدة لمقابلة احتياجات المستثمرين أو طالبي التمويل المتجددة لأدوات التمويل التي تعجز الطرق الحالية عن الإيفاء بها.<sup>(9)</sup>

- الهندسة المالية هي مجال تستغل فيه معارف وكفاءات المجالات الأخرى أهمها الرياضيات، الاقتصاد، والمعلوماتية لدراسة المعلومات بطريقة علمية عميقة تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية دون المغامرة والتعرض لأخطار تقلبات أسعار البورصة.<sup>(10)</sup>

- الهندسة المالية، حسب الجمعية العامة للمهندسين الماليين (IAFE)، هي علم التطوير والتطبيق المبتكر للأدوات المالية والنظرية المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة، ولاستغلال الفرص المالية. فالهندسة المالية ليست أداة بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات.<sup>(11)</sup>

مما سبق يمكن تعريف الهندسة المالية على أنها استخدام الأساليب الكمية الرياضية والإحصائية في بناء نماذج مبتكرة لإدارة المخاطر الخاصة بالعمليات المالية المختلفة، بحيث تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية. كما أنها عملية منظمة لبناء وتصميم منتجات مالية جديدة أو

تطوير منتجات مالية قائمة، وذلك لحل مشكلات التمويل المختلفة والحد من المخاطر المرتبطة بعمليات التمويل والاستثمار.<sup>(12)</sup>

### 3.1.1 أهمية الهندسة المالية وأهدافها

تسعى الهندسة المالية إلى قيام المؤسسات المالية برسم سياسات مالية قوية وتبني استراتيجيات وآليات مالية مرنة تتفاعل وتستفيد من التغيرات المستمرة في أسواق المال. ومن خلال هذا المدخل سنتطرق إلى أهمية الهندسة المالية وأهدافها.

#### 1.3.1.1 أهمية الهندسة المالية<sup>(13)</sup>

تأتي أهمية الهندسة المالية أساساً من الركيزة الأساسية التي تقوم عليها والمتمثلة في تحفيز عمليات الإبداع المالي Financial Innovation، بغرض إيجاد الحلول الملائمة لمشاكل التمويل. وتركز الهندسة المالية على تحقيق الأضلاع الثلاثة لمثلث الإبداع المالي: خلق منتجات جديدة، وتطوير الاستراتيجيات القائمة، وبناء المحافظ الاستثمارية. من هنا يتضح لنا الدور الهام الذي تلعبه الهندسة المالية. وقد أحدث الإبداع المالي خلال العقدین الأخيرین تغييرات جذرية في الأدوات والعمليات المالية.

لقد ساهمت عوامل متنوعة في عمليات التحفيز المالي أهمها تزايد التقلبات في أسعار الفائدة وتواتر وتكرار التغييرات التنظيمية والضريبية، فضلاً عن تحرير صناعة الخدمات المالية، وزيادة المنافسة بين مصارف الاستثمار. وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة التركيز على العمل لبناء وتصميم منتجات جديدة، وتطوير عمليات أفضل، وتنفيذ حلول أكثر فعالية للمشاكل المالية التي أصبحت أكثر تعقيداً. في هذا الصدد، أصبحت الهندسة المالية تمثل شريان الحياة بالنسبة للمؤسسات المالية.

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن أهمية الهندسة المالية ترجع إلى الأمور التالية:

- تحفيز عمليات الإبداع المالي.
- تصميم منتجات مالية جديدة لتتناسب احتياجات كافة المتعاملين في السوق.
- تقديم حلول إبداعية لمشاكل التمويل.
- تقديم نماذج كمية لإدارة المخاطر والوقاية منها بالاستناد إلى تقلبات بحوث العمليات والنماذج الإحصائية المتنوعة القائمة على نماذج الانحدار الخطي وغير الخطي، والسلاسل الزمنية وغيرها.



## 2.3.1.1 أهداف الهندسة المالية

تعد الهندسة المالية شريان الحياة للإبداع المالي. فهي تسعى إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:<sup>(14)</sup>

- خفض حجم المخاطرة المالية، من خلال إيجاد وتطوير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة التي يمكن عن طريق هندستها بتوليفات معينة بناء مراكز التعرض للمخاطرة، وإدارة هذه المخاطر بأفضل صورة ممكنة.
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون.
- إعادة هيكلة التدفقات النقدية لإدارة مالية أفضل، مثل استخدام المقايضة لتغيير المعدلات المتغيرة للقروض إلى معدلات ثابتة لأغراض ضريبية أو لقدرة أفضل على التنبؤ بالتدفق المالي.
- تقليل تكاليف المعاملات من خلال إمكانية الدخول بتعاملات معينة وخلق مراكز كبيرة الحجم بتكلفة قليلة نسبياً، إذ أن تكاليف التعامل بأدوات الهندسة المالية تكون غالباً أقل من تكاليف التعامل بالطرق التقليدية.
- تعزيز فرص تحقيق الأرباح من خلال إيجاد الأدوات الجديدة التي يمكن استعمالها في عمليات الاستثمار والمضاربة والتحوط.
- تحسين سيولة السوق المالية بصورة عامة والمتعاملين بأدوات الهندسة المالية بصورة خاصة من خلال إفراح المجال للتعامل مع مجموعة واسعة من الأدوات الجديدة، والتي تتميز بالسيولة العالية نسبياً.
- خلق منافسة مالية لتحسين قدرة المؤسسات على استخدام الأموال بكفاءة فائقة، واختيار أفضل المصادر التمويلية لتحقيق فرص استثمارية جديدة لضمان قدرة جيدة على التنافس. ويعتبر الفشل المالي أو التعثر المالي من الإختلالات الناتجة عن عدم الاهتمام بالقدرة التنافسية. مثل هذه الإختلالات تؤدي إلى انهيار المشاريع والخروج من الأسواق.

## 4.1.1 علاقة الهندسة المالية بالابتكار المالي

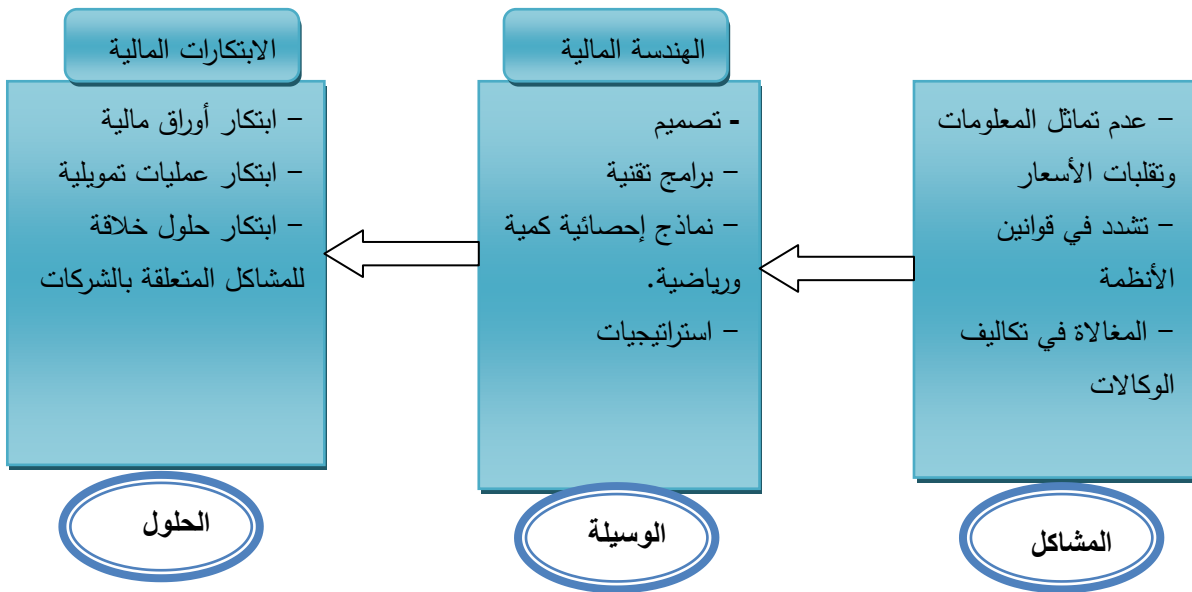
يعني الابتكار المالي ببساطة كل ما هو جديد وغير مألوف وخارج عن حدود المعرفة السابقة<sup>(15)</sup>. يرى بيتر دركر Peter Drucker أن الابتكار المالي هو وظيفة محدودة من المشاريع والوسائل التي تمكن صاحب المشروع من إبداع موارد جديدة تنتج ثروة أو يعطي للموارد المتاحة إمكانية وإضافة لخلق الثروة<sup>(16)</sup>. أما الاقتصادي جوزيف شومبيتر Joseph Shumpeter، صاحب نظرية التنمية الاقتصادية، فيرى بأن الابتكار

المالي يجب أن يجلب إلى السوق منتجا جديدا متميزا عن غيره وله وزن في الأهمية، كما يجب أن يقدم فنا إنتاجيا متقدما وأن يفتح أسواقا جديدة (17). أما ماسون Mason فيرى أن الابتكار المالي يجب أن يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال ثلاث مداخل: تحقيق الكمال للسوق، وتخفيض تكلفة المعاملات، وتحسين السيولة، وتخفيض تكلفة الوكالة. (18)

أما فيما يخص العلاقة بين الهندسة المالية والابتكار المالي فيجيب ميرتون Murton بأن "الهندسة المالية هي وسيلة لتنفيذ الابتكار وهي منهج مصوغ في صورة نظام أو مجموعة من الأفكار والمبادئ تستخدمه مؤسسات أو شركات الخدمات المالية لإيجاد حلول أفضل لمشاكل مالية معينة تواجه عملاءها. فالهندسة المالية والابتكار المالي هما عمليتان متكاملتان تعتمد كل واحدة منهما على الآخر. فالحاجة تدفع للابتكار والابتكار المالي يعتمد على الهندسة المالية لتوظيف النماذج، ثم تتم عملية طرحها أخيرا في الأسواق في صورة أدوات مالية وخدمات لها أفضل الأسبقية." (19)

على هذا الأساس، يلخص الشكل رقم 01 العلاقة بين الهندسة المالية والابتكارات المالية.

شكل رقم (01): علاقة الهندسة المالية بالابتكار المالي



المصدر: بن صوشة ثامر، مطبوعة الهندسة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017/2018 ص 30.

## 2.1 أدوات الهندسة المالية

نقصد بأدوات الهندسة المالية كل ما يستخدمه المدير أو المهندس المالي في تحقيق أهداف الهندسة المالية. وهذا يعني أن الأداة الأهم للهندسة المالية هي العقل البشري من خلال الابتكار والتطوير للأدوات والعمليات المالية بما يخدم أهداف المنشآت. وتشمل أدوات الهندسة المالية كل من الأدوات التقليدية والمشتقات المالية والتوريق.

### 1.2.1 الأدوات التقليدية

نقصد بها تلك المنتجات موضوع صناعة الهندسة المالية، والتي تحولت حالياً بعد شيوعها وانتشارها إلى منتجات نمطية. لعل ما يميز هذه المنتجات أنها تحولت من منتجات مربحة إلى سلع نمطية منخفضة الربحية، أو ربما خاسرة. ويرجع ذلك إلى أن هذه المنتجات قد انتشرت إلى الحد الذي أصبح فيه العرض يفوق الطلب. ونقدم هنا بعض الأنواع من الأدوات التقليدية.

#### 1.1.2.1 1.1.2.1 شهادات الإيداع القابلة للتداول<sup>(20)</sup>

هي شهادات غير شخصية يصدرها البنك، ولا تعطي لحاملها الحق في استرداد قيمتها من البنك المصدر إلا في تاريخ الاستحقاق، أما قبل ذلك التاريخ فإنه لا سبيل أمام حاملها سوى عرضها للبيع في السوق الثانوية. ويمكن حصر خصائصها في النقاط التالية:

- يتحدد معدل الفائدة عليها وتاريخ استحقاقها بواسطة البنك دون تدخل العملاء بما يجعلها قابلة للتنميط.
- تعتبر منتجاً مبتكراً للهندسة المالية بالبنوك (خاصة البنوك الأمريكية)، ومصدراً للأرصدة الإضافية للبنوك التي أصدرتها.
- تعتبر فكرة هذه الشهادات منطلقاً لابتكار الكثير من المنتجات المالية الأخرى، من بينها شهادات الاستثمار القابلة للتداول.

#### 2.1.2.1 2.1.2.1 اتفاقيات إعادة الشراء

تعرف اتفاقية إعادة الشراء بأنها أوراق مالية أو أصول قابلة للتسييل بسعر محدد، مع التعهد بشرائها من المشتري في تاريخ محدد يذكر في الاتفاقية<sup>(21)</sup>. بمقتضى هذا الأسلوب يلجأ التاجر إلى أحد السماسرة

المتخصصين في تلك الاتفاقيات ليبرم له اتفاقا مع أحد المستثمرين الذين يبحثون عن فرصة لإقراض أموال فائضة لديه.

وفقا للاتفاق، يبيع التاجر للمستثمر (بصفة مؤقتة) أوراقا مالية بما يعادل قيمة المبلغ الذي يحتاجه. كما يقوم في الوقت نفسه بإبرام صفقة إعادة شراء له تلك الأوراق مع المستثمر ذاته بسعر أعلى قليلا من السعر الذي باع به هذه الأوراق، على أن تنفذ صفقة إعادة الشراء في الموعد الذي ينتهي فيه حاجة التاجر للمبلغ الذي سبق أن حصل عليه من المستثمر. يعتبر فرق القيمة بين عقد البيع وعقد الشراء بمثابة فائدة على الأموال المقترضة.<sup>(22)</sup>

### 3.1.2.1 اليورو - دولار

يستخدم مصطلح اليورو - دولار أو الدولار الأوروبي للإشارة إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها البنوك خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الأخص البنوك الأوروبية.<sup>(23)</sup>

### 4.1.2.1 بطاقة الائتمان

بطاقة الائتمان هي أشهر الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية، وتعرف على أنها بطاقة خاصة تصدرها مؤسسة مالية، تخول لحاملها الحصول على السلع والخدمات والسحب النقدي دون أن يدفع المقابل حالا. ويلتزم المصدر للبطاقة بالدفع عن حاملها والتحصيل منه فوراً بالخصم من حسابه أو آجلا خلال مدة معينة.<sup>(24)</sup>

تحقق بطاقة الائتمان للمصرف المزايا التالية:<sup>(25)</sup>

- الارتفاع بتوظيف البنك لأمواله إلى حدود كبيرة وإلى المدى الذي تسمح به موارده.
- ضمان جزء كبير من الأفراد المستفيدين من البطاقة، كمتعاملين دائمين للمصرف حيث يشجعون على التعامل معه والاستفادة من خدماته الأخرى.
- اضطرار المحلات التجارية ومحلات الخدمات المشتركة في النظام إلى فتح حسابات ودائع مع البنك لتسهيل أعمالها، وغالبا ما تلجأ إلى الاستفادة من خدمات البنك الأخرى.

### 5.1.2.1 السندات القابلة للتحويل إلى أسهم Convertible Bonds

السندات القابلة للتحويل هي تلك السندات التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية للمنشأة ويشار إليها أحيانا بالإسم المختصر (CVs)<sup>(26)</sup>. وهي نوع من الأوراق المالية التي تمثل دين أو سند دين والتي يمكن تحويلها إلى

كمية محددة مسبقا من الأسهم العادية الأساسية للشركة في أوقات معينة خلال أجل السند وفقا لتقدير حامل السند.

يتم إصدار السندات القابلة للتحويل من قبل الشركات لعدد من الأسباب أهمها:

- تمكن الشركة التي أصدرتها من تقليل تفسيرات المستثمرين السلبية لإجراءات الشركة. على سبيل المثال، إذا اختارت شركة عامة إصدار سهم، فإن السوق عادة ما يفسر ذلك كدليل على أن سعر سهم الشركة مبالغ في تقديره إلى حد ما. ولتفادي هذا الانطباع السلبي، قد تختار الشركة إصدار سندات قابلة للتحويل، والتي من المرجح أن يحولها حاملوها إلى أسهم عادية في حال استمرار الشركة في الأداء بشكل جيد.
- تسمح للشركات بتخفيض تكاليف الاقتراض. من وجهة نظر المستثمر، السند القابل للتحويل لديه عنصر القيمة المضافة مدمج فيه، وهو في الأساس سند مع خيار الأسهم، خاصة مع خيار شراء الأسهم الملحق به. و بالتالي، يميل هذا السند إلى تقديم معدل عائد أدنى مقابل قيمة الخيار لتبادل السند بسهم، وإلا يدفع السند فائدة فقط للمستثمر على استثماره لرأس المال<sup>(27)</sup>.

### 6.1.2.1 رأس مال المخاطر

تقدم هذا النوع من رأس المال شركات تسمى شركات رأس مال المخاطر، والتي ظهرت أول مرة في ثمانينيات القرن الماضي، وهي شركات متخصصة في تمويل عمليات على درجة عالية من المخاطر، أملا في الحصول على عائد مرتفع يتناسب مع تلك المخاطر. يتكون رأس مال المخاطر عادة من أسهم ممتازة مصحوبة بصكوك تعطي الحق في شراء أسهم عادية<sup>(28)</sup>.

انتشرت هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية وبعده في الدول النامية بهدف: <sup>(29)</sup>

- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.
- التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة.
- توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر التي تتوفر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع.

لذلك يمكن القول أن رأس مال المخاطر هو طريقة لتمويل الشركات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين، عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها. وهذه الاستثمارات هي لآجال طويلة وهي سائلة وذات مخاطر عالية لكن بعوائد عالية نسبيا.

### 7.1.2.1 السندات ذات الكوبون الصفري

تسمى السندات ذات الكوبون الصفري أيضا سندات بدون فائدة. وهي السندات التي يتم إصدارها لفترة محدودة بحيث تباع مع خصم على قيمتها الاسمية بشرط أن يسترد المستثمر تلك القيمة عند تاريخ الاستحقاق. يستطيع المستثمر بيعها في السوق حسب السعر السائد في حال كان يريد الحصول على قيمتها قبل تاريخ استحقاقها مع العلم أن الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة المدفوعة لشراء السند هي الفائدة التي يحققها المستثمر في تلك الفترة.<sup>(30)</sup>

### 2.2.1 المشتقات المالية

يتمثل جوهر أدوات الهندسة المالية فيما يعرف بالمشتقات المالية، والتي تشمل مجموعة من العقود المالية التي تتنوع وفق طبيعتها، ومخاطرها، وأجلها، ودرجة تعقيدها. وتشمل هذه المشتقات العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، عقود الخيارات، عقود المبادلة.

### 1.2.2.1 مفهوم المشتقات المالية

تتعدد تعريف المشتقات المالية انطلاقاً من تعقدها وأهميتها وتوسع نطاق استعمالها. سنقدم هنا بعضها ونستخلص أهم خصائصها.

- تعرف **المشتقات المالية** على أنها عقوداً تعطي لأحد الطرفين الحق في أصل معين في تاريخ محدد، وتلتزم الطرف الآخر باحترام التزام مماثل. العقد قد يتعلق بأصل مالي أو بمبلغ من العملات، أو كمية من المواد الأولية. كما قد يتعلق بمؤشر من المؤشرات. قد يربط العقد الطرفين بطريقة ملزمة وقد يعطي أحد الطرفين إمكانية تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه. ويعتمد السعر السوقي للمشتقات على سعر الأصل المتعاقد عليه منذ نشأة العقد.<sup>(31)</sup>

- تعرف **المشتقات المالية** كذلك بأنها عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة مرجعية، يمكن استخدامها لأغراض متعددة كالتحوط والاستثمار والمضاربة. يكون ثقل قيمتها أشد من ثقل قيمة الموجود الضمني لها. وتتعلق المشتقات المالية بعمليات والتزامات خارج الميزانية.<sup>(32)</sup>

- كما عرفت المجموعة الاستشارية لنظم المحاسبة القومية **المشتقات المالية** بأنها "أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة، والتي من خلالها يمكن شراء أو بيع المخاطر المالية في الأسواق المالية. أما قيمة الأداة المشتقة فإنها تتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد. وعلى خلاف أدوات الدين، فإن ما يتم دفعه على الأداة المشتقة يتم استرداده، كما لا يوجد عائد مستحق على الاستثمار".<sup>(33)</sup>

من خلال هذه التعاريف يمكن حوصلة خصائص المشتقات المالية كما يلي:<sup>(34)</sup>

- يتم تنفيذ وتسوية عقود المشتقات المالية في تاريخ مستقبلي.
- تتغير قيمة المشتقات المالية استجابة للتغير في سعر الصرف أو سعر الفائدة، أو سعر الأوراق المالية أو أي مؤشرات إئتمانية أخرى. بمعنى آخر، ترتبط العقود المالية للمشتقات بسعر فائدة محدد أو سعر صرف أجنبي أو سعر سلعة ما أو مؤشر أسعار إئتمانية.
- تشتق قيمة العقود من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينية محل التعاقد، مثل سعر الصرف الحالي أو سعر الفائدة الحالي.
- لا تتطلب عقود المشتقات المالية عادة استثمارات مبدئية .
- تستخدم عقود المشتقات المالية للتحوط ضد المخاطر نتيجة التغير في أسعار تلك الأصول.
- تتيح عقود المشتقات المالية تحديد سعر السلعة، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وسعر الورقة المالية محل التعاقد.

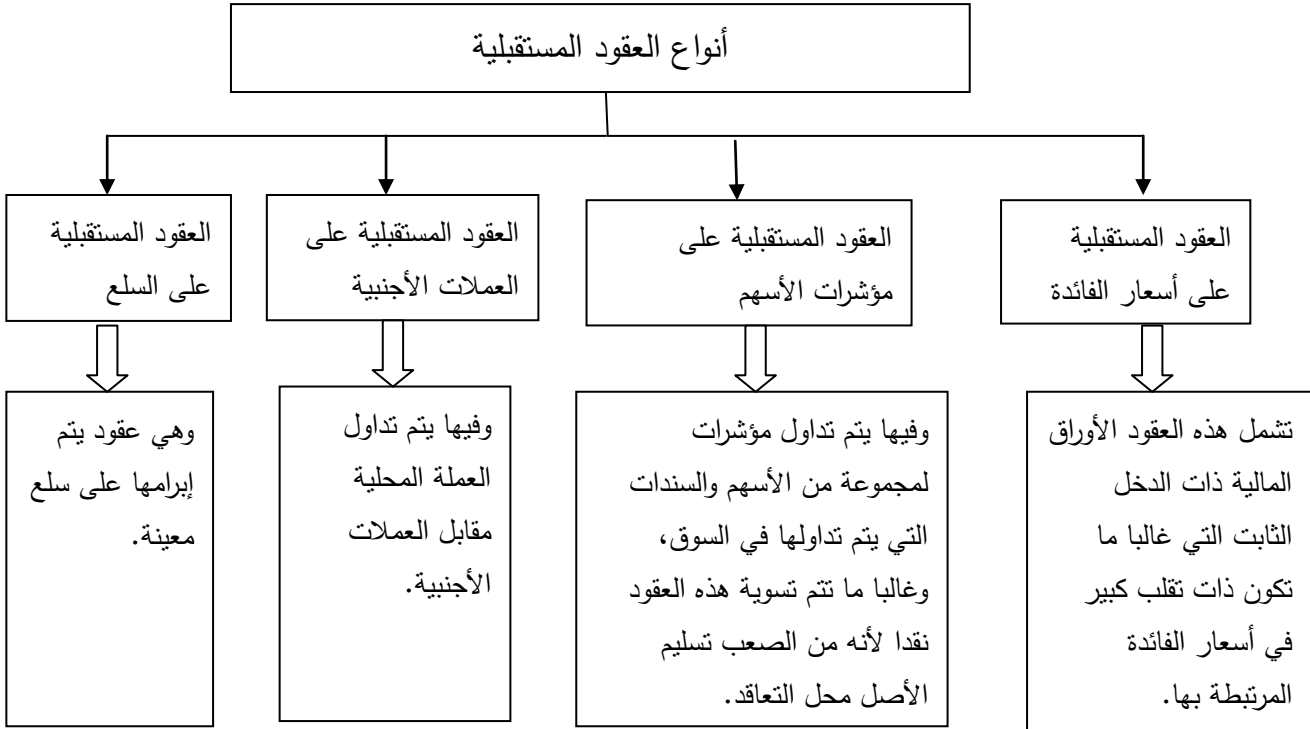
### 2.2.2.1 أنواع المشتقات المالية

تتعدد أنواع المشتقات المالية التي يتم تداولها في الأسواق المالية، ويتمثل جوهرها في العقود المستقبلية، العقود الآجلة، وعقود الخيارات، وعقود المبادلات، ومشتقات القروض. سنتعرض لهذه الأنواع ماعدا النوع الأخير الذي سنتطرق له فيما بعد.

#### 1.2.2.2.1 العقود المستقبلية

تعتبر العقود المستقبلية من الأدوات المالية الهامة والمستحدثة في العقود الأخيرة من القرن الماضي. وتعرف العقود المستقبلية بأنها اتفاق تعاقدى نمطي يستلزم تسليم موجود معين في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر محدد بواسطة طرف ثالث كوسيط<sup>(35)</sup>. كما تعرف بأنها عقود لشراء (بيع) السلع أو الأصول المالية يتم استلامها أو تسليمها في وقت محدد في المستقبل وبيئح لأحد أطراف العقد شراء أو بيع أصل معين إلى طرف آخر بسعر محدد متفق عليه مسبقا يسمى بالسعر المستقبلي على أن يتم التسليم أو تنفيذ الاتفاق في تاريخ لاحق هو تاريخ استحقاق العقد<sup>(36)</sup>. وتتنوع العقود المستقبلية بحسب الأصل محل التعاقد. ويوضح الشكل الموالي أهم أنواعها.

شكل رقم (2): أنواع العقود المستقبلية



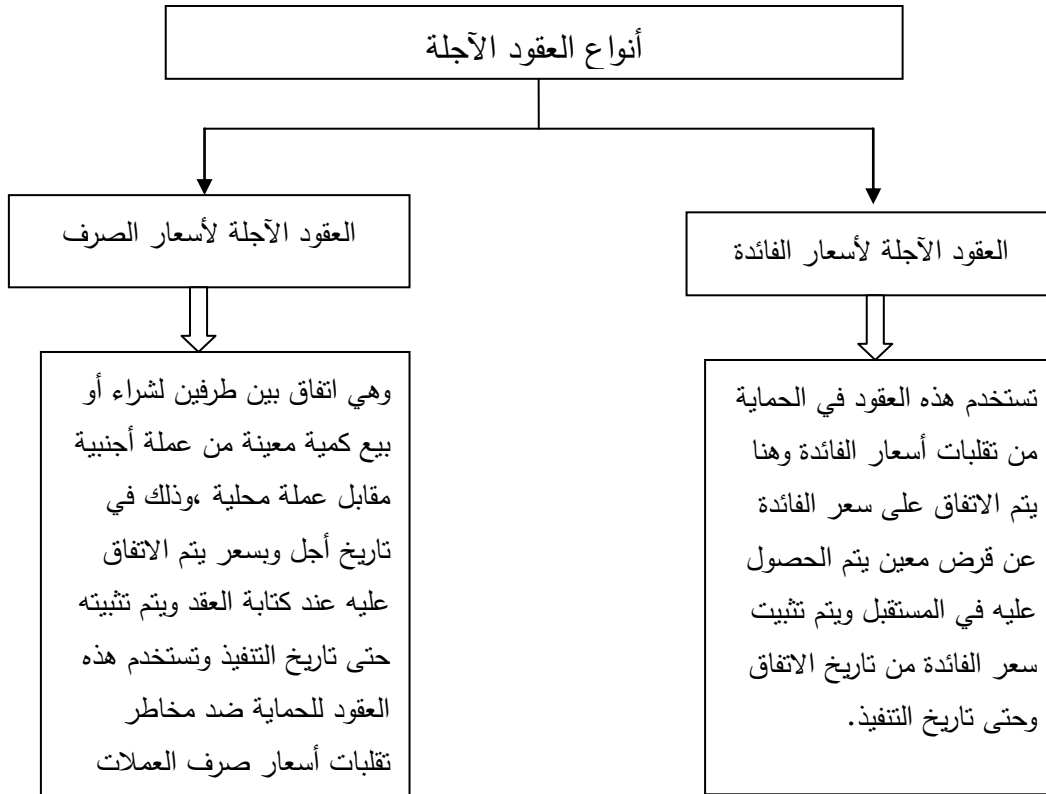
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مريم سرارمة، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 33.

#### 2.2.2.2.1 Forward's العقود الآجلة

العقود الآجلة هي نوع من المشتقات المالية والتي تعرف كذلك بمصطلح العقود الأمامية. يعرف العقد الآجل على أنه عقد يبرم بين طرفين -بائع ومشتري- للتعامل على أصل ما على أساس سعر يتحدد عند التعاقد على أن يكون التسليم في وقت لاحق<sup>(37)</sup>. كما يعرف العقد الآجل بأنه عقد يلتزم فيه البائع أن يسلم للمشتري السلع محل التعاقد في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه وقت التعاقد، يطلق عليه سعر التنفيذ<sup>(38)</sup>. وتوجد للعقود الآجلة عدة أنواع وكذا عدة تصنيفات، ولعل أهم وأشهر تصنيف هو كما يوضحه الشكل رقم (03).



شكل رقم(03): أنواع العقود الآجلة

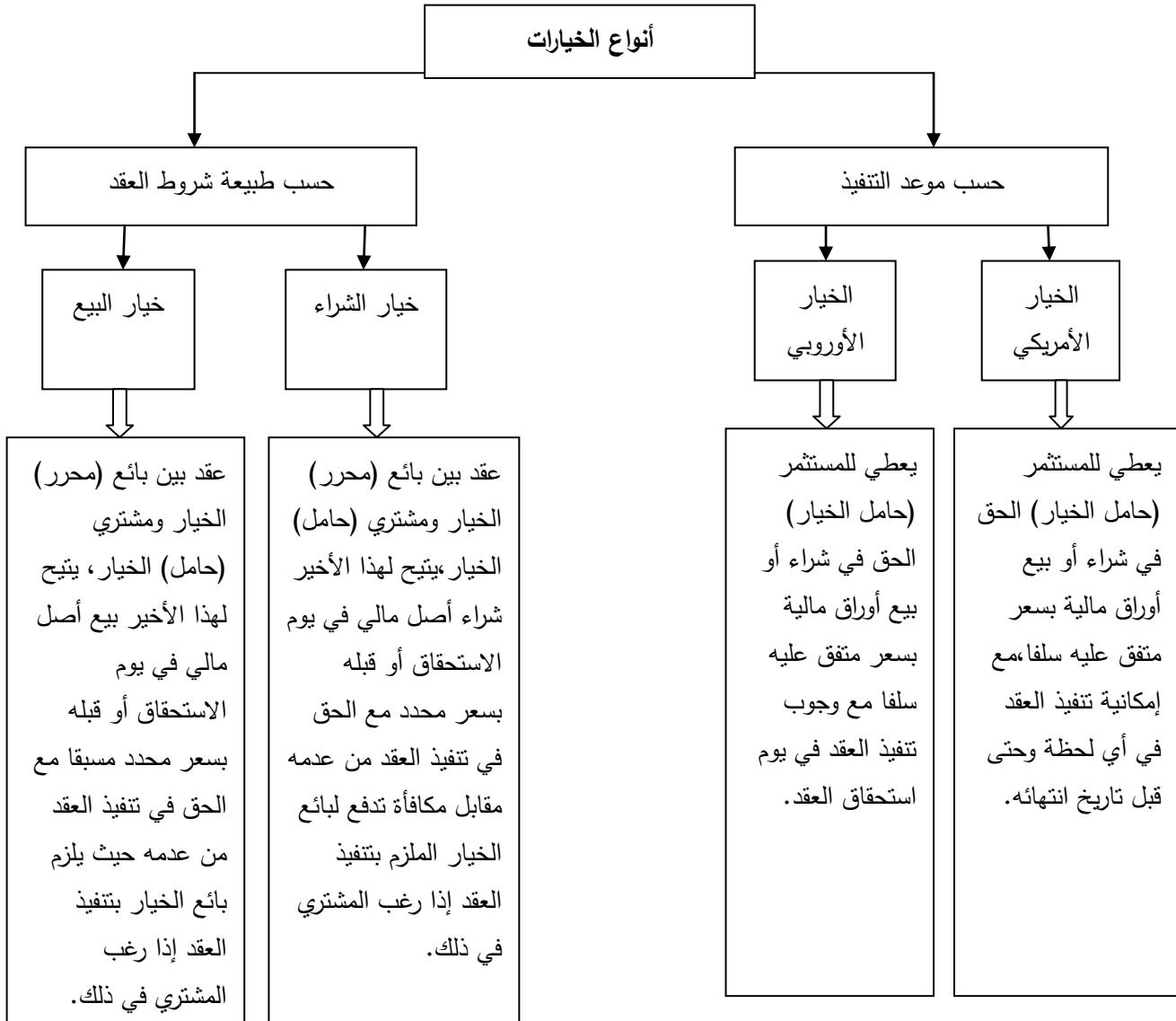


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 84.

### 3.2.2.2.1 عقود الخيارات Options

تمثل الخيارات إحدى أدوات الاستثمار الحديثة التي تعطي للمستثمر فرصة للحد من المخاطر التي يتعرض لها. ويعرف عقد الخيار على أنه عقد بين طرفين مشتري ومحرر، ويعطي العقد للمشتري الحق في أن يشتري من أو يبيع إلى المحرر عدد من وحدات أصل حقيقي أو مالي، بسعر يتفق عليه لحظة توقيع العقد على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق يطلق عليه تاريخ التنفيذ. وللمشتري الحق في عدم تنفيذ العقد إذا كان التنفيذ في غير صالحه، وذلك مقابل تعويض يدفعه للمحرر يطلق عليه المكافأة هذه الأخيرة تدفع عند التعاقد وغير قابلة للرد<sup>(39)</sup>. كما يعرف عقد الخيار بأنه عقد يمثل حقا للمشتري (وليس التزاما) في بيع أو شراء شيء معين بسعر محدد (سعر التعاقد أو الممارسة) خلال فترة زمنية محددة. ويلزم بئنه ببيع أو شراء ذلك الشيء بالسعر المتفق عليه خلال تلك الفترة الزمنية مقابل مبلغ محدد يدفعه مشتري العقد، يسمى بعلاوة الصفقة الشرطية<sup>(40)</sup>. وتتعدد أنواع الخيارات وتصنف حسب عدة معايير، ويُلخص الشكل رقم ( 4 ) أهم الأنواع وفق أهم التصنيفات.

شكل رقم (04): أنواع الخيارات

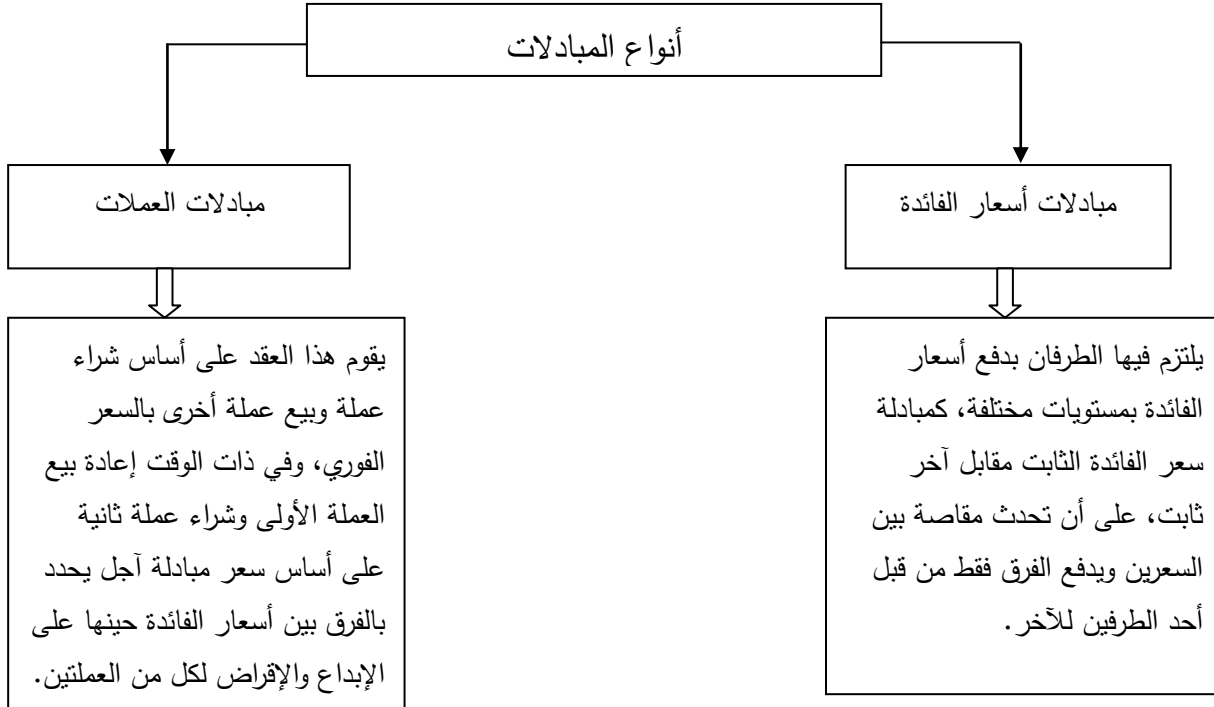


المصدر: أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2012، ص 75

#### 4.2.2.2.1 عقود المبادلات Swaps

تعتبر عقود المبادلات أو المقايضة إحدى أدوات تغطية المخاطر. وتعرف على أنها اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة لاحقة (مستقبلية). لذلك فهي سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية (شهرية، فصلية، نصف سنة... الخ) <sup>(41)</sup>. كما تعرف بأنها التزام تعاقدي يتضمن مبادلة نوع معين من التدفقات النقدية أو موجود معين مقابل تدفق نقدي أو موجود آخر، بموجب شروط تنفيذ معينة يتفق عليها عند التعاقد <sup>(42)</sup>. وتتميز عقود المبادلات بأنواع عديدة كما يوضحها الشكل رقم (05).

شكل رقم(05): أنواع عقود المبادلات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على هاشم فوزي دباس العابدي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 32

### 3.2.2.1 استراتيجيات التعامل بالمشتمقات المالية

يقصد باستراتيجيات التعامل بالمشتمقات المالية الأهداف التي يسعى المتعاملون إلى تحقيقها باستخدام هذه المشتمقات. سنتطرق هنا إلى أهم استراتيجيات التعامل بالمشتمقات المالية.

#### 1.3.2.2.1 استخدام المشتمقات المالية في التحوط

يعرف التحوط بأنه "الإجراءات التي تتخذ لحماية المال من التقلب غير المتوقع وغير المرغوب للعقد، ويعرف أحياناً بالخطر المالي"<sup>(43)</sup>. يهتم المتحوطون بالإقلال من المخاطرة التي يواجهونها بالفعل. ويتضح دور المشتمقات المالية في التحوط من خلال استخداماتها. فمثلاً تستخدم العقود الآجلة للوقاية من تقلب الأسعار السوقية للسلع ولأذونات الخزنة، أو السندات، أو القروض، أو حتى أسعار الفائدة. وبإمكان المستثمر المحتاج إلى قروض مثلاً أن يقوم بشراء عقد آجل لأسعار الفائدة بمعدل فائدة ثابت محدد مسبقاً، وأن يلزم الطرف الآخر بالتنفيذ خلال فترة محددة في العقد وبذلك يضمن حماية نفسه من مخاطر ارتفاع سعر الفائدة. كما تستخدم العقود الآجلة لتقليل خطر تدبب أسعار صرف العملات، وذلك بإبرام العقود الآجلة لأسعار الصرف في الأسواق العالمية<sup>(44)</sup>.

### 1.2.3.2.2 استخدام المشتقات المالية في المضاربة

المضاربة عموماً هي "شراء شيء رخيص في وقت ما لغرض بيعه بسعر أعلى في وقت آخر"<sup>(45)</sup>. ففي الوقت الذي يريد المتحوظون تقادي التعرض للتقلبات والتحركات السعرية الخاصة بأصل معين، يريد المضاربون اتخاذ مركز في السوق، فهم يراهنون على أن السعر سيرتفع أو سينخفض<sup>(46)</sup>. تتطوي هذه الإستراتيجية من عقود الخيارات مثلاً، على درجة عالية من الرفع، وهو ما يجذب العديد من المضاربين. ذلك أن تغييراً بسيطاً في سعر المؤشر بأقل من 1% يمكن أن يقود إلى تغيير كبير بقيمة العقد تعادل 15% أو أكثر. فالمستثمر المتفائل يمكن أن يستخدم إستراتيجية المضاربة على احتمالات الصعود، أما المتشائم فإمكانه استعمالها على احتمالات هبوط الأسعار. ويوجد فرق مهم بين المضاربة باستخدام الأسواق الآجلة والمضاربة عن طريق شراء الأصل في السوق الفورية، حيث أن شراء قدر معين من الأصل في السوق الفورية يتطلب دفعة نقدية مبدئية مساوية للقيمة الكلية لما يتم شراؤه. أما الدخول في عقد آجل بنفس مقدار الأصل فإنه لا يتطلب أي دفعة نقدية مبدئية. وهكذا فإن المضاربة باستخدام الأسواق الآجلة توفر للمستثمر مستوى أعلى بكثير من الرافعة المالية مقارنة بالمضاربة باستخدام الأسواق الفورية.<sup>(47)</sup>

### 1.2.3.2.3 استخدام المشتقات المالية في المراجعة

تعتبر المراجعة من بين العمليات التي تمكن بعض المستثمرين من الحصول على أرباح لا يمكن لآخرين الحصول عليها، وذلك بسبب عدم التوازن في السوق، حيث يقوم المستثمر بشراء السلع ذات السعر المنخفض في السوق ثم يبيعها في سوق آخر تكون فيه هذه السلعة مرتفعة الثمن وهو بذلك يستفيد من الفرق بين السعريين. هذه العملية كفيلة بإرجاع السوق إلى حالة التوازن بسبب حدوث ارتفاع في الأسعار المنخفضة وانخفاض الأسعار المرتفعة. وتهدف الهندسة المالية من خلال المراجعة إلى ابتكار فرص خالية من المخاطر في ظل سوق يتميز بعدم الكفاءة.<sup>(48)</sup>

### 1.2.3 التوريق

تعتبر تقنية التوريق إحدى النواتج الأساسية لمجموعة التطورات التي مست الأسواق المالية العالمية والتي في مقدمتها : التحرير المالي والتحول في نمط التمويل على المستوى الدولي من صيغة القرض البنكي إلى صيغة الأوراق المالية، إلى جانب تنامي ظاهرة الابتكار المالي بفعل الهندسة المالية.

### 1.3.2.1 تعريف التوريق

يعرف التوريق على أنه أداة مالية حديثة تستخدمها أي مؤسسة مالية لتجميع مجموعة من القروض المتجانسة والمضمونة ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور. وتتم هذه العملية من خلال مؤسسة متخصصة للاكتتاب العام في شكل أوراق مالية، وذلك تقليلا لمخاطر المصرف، وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للمصرف. كما عرف التوريق بأنه عملية بيع القروض بعد وضعها في محفظة واحدة عن طريق إصدار سندات مضمونة بهذه المحفظة تطرح للمستثمرين في السوق الثانوية<sup>(49)</sup>. بعبارة أخرى، التوريق هو عملية تحويل القروض من أصول غير سائلة إلى أصول سائلة من خلال إصدار أوراق مالية، فهو بذلك يجنب المؤسسات من الاقتراض المباشر.<sup>(50)</sup>

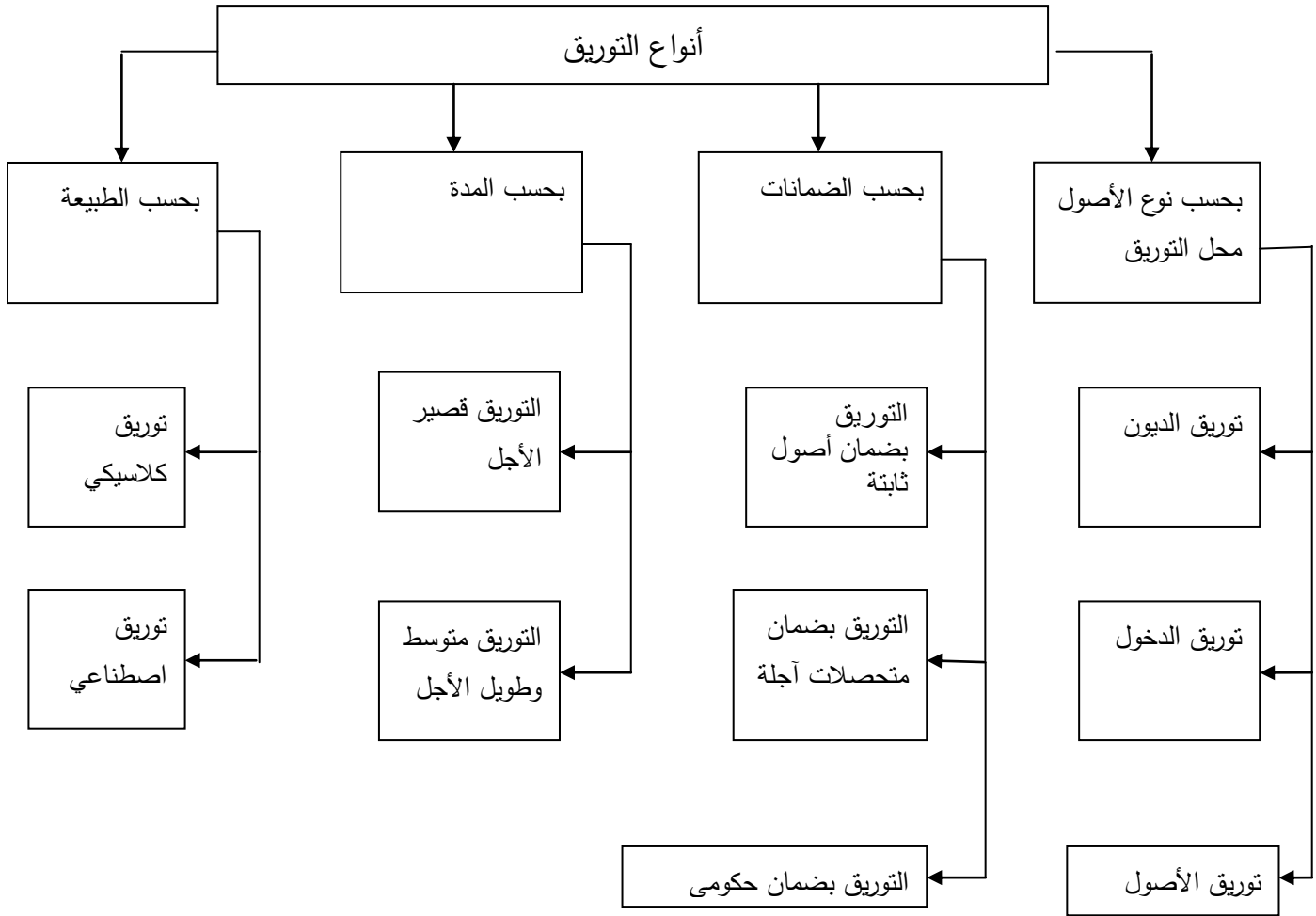
### 2.3.2.1 أهداف التوريق

- تسعى المؤسسات المالية من وراء عملية التوريق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:<sup>(51)</sup>
- رفع كفاءة الدورة المالية ومعدل دوراتها عن طريق تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى.
  - مساعدة الشركات ذات العجز المالي أو المعرضة له في تحسين هيكلها التمويلي عن طريق تحويل الالتزامات قصيرة الأجل إلى التزامات متوسطة وطويلة الأجل.
  - تقليل مخاطر الائتمان للأصول من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.
  - تطبيق مبدأ الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق ، لأن التوريق يتطلب مجموعة من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض ،مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.
  - إنعاش الأسواق الراكدة ، لاسيما تفعيل وتنشيط سوق السندات ، وبالتالي تطوير وتعميق سوق الأوراق المالية، مما يتيح التنوع في صناديق الإستثمار ، وبالتالي إتاحة فرص استثمار جديدة للمستثمرين.

### 3.3.2.1 أنواع التوريق

تتعدد أنواع التوريق بتعدد معايير تصنيفه ، والشكل رقم (6) يوضح أهم هذه التصنيفات

شكل رقم(06): أنواع التوريق



المصدر: من إعداد الطالبة

### 1.3.3.2.1 تصنيف التوريق بحسب نوع الأصول

ينقسم التوريق حسب نوع الأصول إلى الأنواع التالية:(52)

- أ- **توريق الديون:** بمقتضاه، تقوم مؤسسة متخصصة في التمويل بتجميع ديونها المتجانسة في محفظة مالية واحدة تمثل محفظة التوريق، ثم تتولى بنفسها إصدار سندات أو أوراق مالية على أساسها وتطرحها على المستثمرين للاكتتاب فيها.
- ب- **توريق الدخل:** تقوم بعض المؤسسات بتوريق بعض دخولها التي ستحققها في المستقبل بنفسها أو عن طريق شركة التوريق، وذلك بنفس طريقة عملية توريق الديون.
- ج- **توريق الأصول:** تقوم المؤسسة بطرح سندات بقيمة بعض أصولها المدرة للدخل، وتطرحها للجمهور للاكتتاب فيها، ثم تستأجرها منهم تأجيرا تمويليا، ليحصل حملة السندات على أقساط الإجارة كعائد

على سنداتهم، ثم تقوم المؤسسة بشراء جزء من قيمتها بصفة دورية لتعود ملكيتها إليها مرة أخرى في نهاية المدة.

### 2.3.3.2.1 التصنيف بحسب الضمانات

حسب هذا التصنيف، يقسم التوريق إلى ما يلي: (53)

أ- التوريق بضمان أصول ثابتة: مثل توريق ديون التمويل العقاري، الذي يتم فيه رهن العقار للمقرض للحصول على القرض.

ب- التوريق بضمان متحصلات آجلة: وذلك في حالة الديون التي لا يقدم المدين فيها ضمانات عينية مثل ديون بطاقة الائتمان.

ج - التوريق بضمان حكومي: وذلك في حالة ضمان جهة حكومية لمقترض ما، أو تكون هي نفسها المدين، فيكون القرض مضمون السداد من الموازنة العامة للدولة .

### 3.3.3.2.1 التصنيف بحسب المدة

حسب هذا التصنيف، يقسم التوريق إلى ما يلي: (54)

أ- لتوريق قصير الأجل: وذلك من خلال بيع مؤسسة محفظة من الأصول إلى شركة التوريق والتي تقوم بدورها بإصدار أوراق مالية قصيرة الأجل تمكنها من إعادة تمويل نفسها، ويتم ذلك في فترة تقل عن سنة. ومن أهم هذه الأوراق نجد الأوراق التجارية المضمونة بالأصول Asset-Backed Commercial (ABCP) Paper.

ب- التوريق متوسط وطويل الأجل: يتعلق أساسا بتوريق أصول مؤسسات الائتمان وشركات التأمين، بحيث يمكنها الحصول على التمويل لفترة تزيد عن السنة. من أشهر منتجاته الأوراق المالية المضمونة بالأصول Asset- Backed Securities (ABS).

### 4.3.3.2.1 التصنيف بحسب طبيعة التوريق

حسب هذا التصنيف، يقسم التوريق إلى نوعين: (55)

أ- التوريق الكلاسيكي: ويعرف بالتوريق خارج الميزانية، حيث أنها تقوم بتسديد قيمة المحفظة المتنازل عنها من خلال عوائد الإصدار .

ب- التوريق الاصطناعي: يعرف بالتوريق داخل الميزانية، حيث لا يتم إخراج القروض وضماناتها من ميزانية المؤسسة البادئة بالتوريق، وإنما يتم تحويل المخاطر المرتبطة بها فقط إلى شركة التوريق.

### 3.1 آثار الهندسة المالية

تتعدد آثار الهندسة المالية على المتغيرات الاقتصادية حسب مدى تأثير صناعة الابتكار المالي عليها. ويشمل تأثيرها كل من المؤسسات المالية، والسياسة المالية، ونمو الدين، والأسواق المالية.

#### 1.3.1 آثار الهندسة المالية على المؤسسات المالية

أدى استخدام الهندسة المالية وابتكار وتطوير أدوات تمويلية جديدة إلى تناقص الحاجة إلى العمل المصرفي الذي يكمن أساس عمله في الوساطة المالية. فمن ناحية، أصبح بإمكان أصحاب الفوائض المالية الاتصال مباشرة بذوي العجز، من خلال سوق الأوراق المالية وآلية التوريق. وهو ما أدى إلى ما يسمى 'انكماش الوساطة'، أي انحصار دور المؤسسات المالية. من ناحية أخرى، ساهم التطور التقني والمالي في إمكانية الموازنة بين آجال الأصول والمطلوبات المالية للأفراد والمؤسسات، حيث تقلص دور البنوك حتى في هذا الجانب.<sup>(56)</sup>

#### 2.3.1 آثار الهندسة المالية على السياسة المالية

أصبحت أدوات السياسة النقدية، مثل نسبة الاحتياطي الإلزامي ومعدل الفائدة، لا تجدي كثيرا على المدى المتوسط، نظرا لقدرة المؤسسات المالية على ابتكار أدوات مالية تمكنها من تجاوز قيود السياسة النقدية. على سبيل المثال، تستخدم المؤسسات المالية عمليات إعادة الشراء لحل مشكلة الاحتياطي الإلزامي، حيث يبيع البنك سندات حكومية بثمن محدد على أن يعيد شراءها من نفس البائع بثمن أعلى. في حقيقة الأمر، هاتان العمليتان هما عبارة عن قرض بفائدة تساوي الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء، مع رهن السندات. كما يمكن للبنوك الاقتراض من سوق الدولار الأوروبي (الأورو-دولار)، أو اللجوء لغيرها من الأدوات التي تمكنها من الحصول على السيولة. والنتيجة هي نقص فعالية السياسة النقدية وضعف أثرها الاقتصادي.<sup>(57)</sup> على العموم يمكن إيجاز آثار الإبداع المالي (الهندسة المالية) على السياسات النقدية فيما يلي:

- من الصعب جدا إدراك كل ما يحيط بالابتكار المالي، والأصعب من ذلك توقع نتائجه من الناحية العملية، فهو يضيف عنصر عدم اليقين إلى البيئة الاقتصادية التي فيها البنوك المركزية.



- إن تتبع التطورات التي تحدث في الإبداعات المالية، يحتمل أن تؤدي إلى التأثير على محتوى ومداولات المؤشرات التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة على المؤسسات المالية. إذن الابتكار المالي يمكن أن يساعد على زيادة كفاءة النظام المالي، الأمر الذي يسهل عمل السياسة النقدية، لكنه في نفس الوقت يعقد البيئة التي تعمل فيها السياسة النقدية. وللتعامل مع هذا التعقيد، تحتاج البنوك المركزية إلى مراقبة الوضع المالي، بمتابعة التطورات مباشرة وبمحاولة توقع نتائج الابتكارات.<sup>(58)</sup>

### 3.3.1 آثار الهندسة المالية على نمو الدين

في الحقيقة، لم يؤدي الابتكار المالي إلى زيادة الدين كما يعتقد الكثيرون، الذي أسماه علماء المالية بالرفع المالي. وهذا التوسع في الدين يعني أمرين: إمكانية الحصول على ما أريد في وقت قصير وإمكانية الحصول على ما أريد من دون مقابل (أو بمقابل صغير جدا). لقد كان الإبداع المالي سببا في توسيع نطاق هذين النوعين من الإغراء، فقد عمل علماء الرياضيات على ابتكار أدوات مالية جديدة التي نجحت في كسر حواجز الحيطة وضبط النفس حين وعدت بتخليص الدين من عواقبه السيئة، وباع تجار الدين منتجاتهم السامة ليس فقط للسذج والجهلة، بل وأيضا للشركات الجشعة والأفراد الذين يفترض فيهم الحكمة والوعي.<sup>(59)</sup>

### 4.3.1 تأثير الهندسة المالية على الأسواق المالية

لقد سمحت الابتكارات المالية بتقسيم الأسواق المالية حسب نوعيتها، وطبيعة الأوراق المالية المتداولة فيها، وتواريخ استحقاقها، إلى أسواق نقد وأسواق رأس المال، حيث أن سوق المشتقات كان شبه معدوم قبل السبعينات من القرن العشرين، لكنه نما بطريقة سريعة في مطلع القرن الواحد والعشرين بعدما أقر الكونغرس الأمريكي تشريعا عام 2000 (Commodity Futures Modernization Act)، يمنع تنظيم وتقييد أسواق المشتقات. ولهذا السبب لا توصف مشتقات الائتمان في العقود والودائع القانونية بالتأمين، بالرغم من أنها تحمل هذه الصفة لأنها تخضع في هذه الحالة لقوانين التأمين. ووصفت بأنها مقايضة لتتمتع بحماية هذا التشريع.<sup>(60)</sup>

وقد تضاعف حجم أسواق المشتقات بأكثر من 6 مرات، حيث انتقل من 100 تريليون دولار في 1998 إلى 330 تريليون في 2005 وإلى 600 تريليون في 2008. وهكذا تمكن طالبوا الإستثمار من المتاجرة في الأوراق المحلية والدولية، حيث نمت وتطورت هذه الأسواق في حوالي 30 دولة. ولا يقتصر الأمر على

أسواق البلدان المتقدمة مثل اليابان، وانجلترا، وكندا، وألمانيا، بل توجد أيضا في العديد من الدول النامية مثل البرازيل، والشيلي، والهند، وكوريا، وماليزيا، والمكسيك، وتايوان، وتايلاندا.

الملاحظ هو أنه يمكن تغيير الاتجاه نحو أسواق المال العالمية باتجاه المستثمرين لتشكيل محافظ استثمارية دولية انطلاقا من دوافع عديدة كالمقارنة بين حجم السوق المحلية وحجم سوق المال الأجنبية. واكتشف المستثمرون أن معدل العائد على الأوراق المالية غير المحلية أعلى من عائد الأوراق المالية المحلية، وذلك بسبب معدلات النمو المختلفة بين الدول، كون نظرية الاستثمار تعتمد على محافظ استثمارية تتميز بالتنوع لتقليل المخاطر من خلال انتقاء الأصول ذات معاملات ارتباط ضعيفة. ومن هنا يمكن القول أن هذا الاتجاه كان له ما يبرره سواء من حيث العائد أو من حيث الخطر وهي معايير الاستثمار الجيد، فضلا عن الدراسات التي تتوقع استمرارها ونموها كلما زادت ثورة الاتصالات وتداعت العوائق التي تمنع تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود.<sup>(61)</sup>

## 2. إدارة المخاطر الائتمانية

لقد تم تصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث أنواع رئيسية تتمثل في مخاطر السوق والمخاطر المالية ومخاطر التشغيل، والتي تتفرع منها مجموعة من المخاطر من مخاطر الصرف ومخاطر سعر الفائدة والمخاطر الائتمانية، حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، نظرا لطبيعة نشاط هذا النوع من المؤسسات المالية التي يتركز بالدرجة الأولى على الائتمان.

### 1.2.2 عموميات حول المخاطر البنكية وإدارتها

تعتبر المخاطر جزءا لا يتجزأ من النشاط الإنساني مهما كانت طبيعته، وهي في النشاط الاقتصادي أكثر وضوحا وبروزا، وفي المجال المالي والمصرفي اعتمدت البنوك على مبدأ إدارة المخاطر كأساس لمعالجة الكثير من المعوقات والسلبيات التي تواجه نشاطها.

#### 1.1.2 مفهوم المخاطر البنكية

الخطر بصفة عامة هو إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع<sup>(62)</sup>. كما يعرف على أنه حالة عدم التأكد المتعلقة بحصول الربح أو الخسارة. ويقاس الرياضيون والإحصائيون الخطر بمقدار الانحراف عن المعدل أو العائد المتوقع. وتوصف المخاطرة بأنها

عالية إذا كانت احتمالات عدم حدوث التوقع مرتفعة، وبأنها منخفضة إذا كانت احتمالات عدم حدوث التوقع منخفضة، ويمكن التقليل من المخاطر من خلال التنوع في الأنشطة<sup>(63)</sup>.

أما المخاطر البنكية فقد عرفت لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الو. م. أ بأنها: "احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته. مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى"<sup>(64)</sup>.

كما تعرف بأنها "التقلبات في القيمة السوقية للبنك". وترتبط بحالة عدم التأكد من استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة. وقد تكون هذه المخاطرة نتيجة للإدارة السيئة للمديرين وتتمحور حول نقطتين:

- الاختيار غير اللائق للزبائن ولطريقة توزيع المخاطر على مستوى الميزانية وخارج الميزانية للبنك.
- نمط وأسلوب تشكيل تصميم السيولة للمواجهة دون تأخر متطلبات المدفوعات نحو المودعين والمقرضين.<sup>(65)</sup>

## 2.1.2 مفهوم إدارة المخاطر البنكية

سنتطرق في هذا العنصر من الدراسة إلى تعريف إدارة المخاطر البنكية، وأهدافها.

### 1.2.1.2 تعريف إدارة المخاطر البنكية

إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحثية، عن طريق توقع العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى<sup>(66)</sup>. لهذا يمكن القول أن إدارة المخاطر المصرفية هي "كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر وللمحافظة عليها في أدنى حد ممكن. بعبارة أخرى، تسعى إدارة المخاطر إلى تحليل وتقييم ومراقبة المخاطر بهدف تقليل وتخفيف آثارها السلبية على المصارف.<sup>(67)</sup>

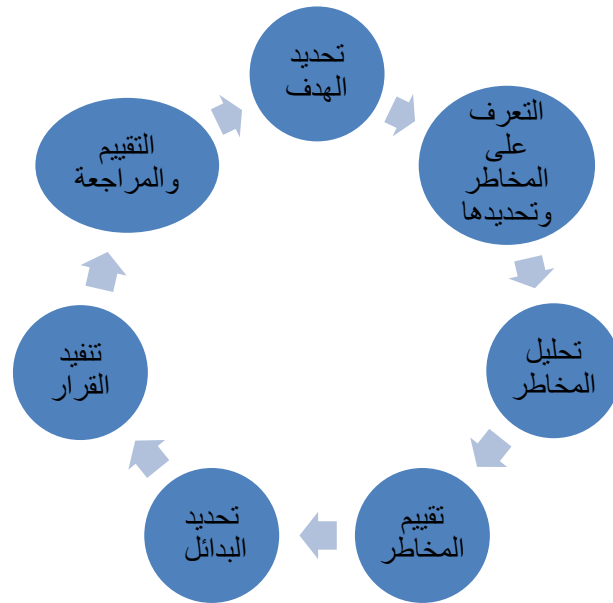
### 2.2.1.2 أهداف إدارة المخاطر البنكية

يكمن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في قياس المخاطرة، من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إلغاؤها نهائياً. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:<sup>(68)</sup>

- إعطاء مجلس إدارة البنك والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر.
- وضع نظام للرقابة الداخلية، وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي يواجهها.
- استقاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات .
- تحديد تركيز الخطر.

### 3.1.2 خطوات إدارة المخاطر البنكية

حتى تكون عملية إدارة المخاطر البنكية منظمة، يجب أن تمر بمجموعة من الخطوات الضرورية. ويساعد هذا في تحقيق النتائج المرجوة. ويوضح الشكل رقم(07) خطوات إدارة المخاطر المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة

### 1.3.1.2 تحديد الهدف من إدارة المخاطر

إن أول خطوة في عملية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات البنك من برنامج إدارة المخاطر. في هذه الخطوة يحتاج البنك إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج الخطر. وتعتبر هذه الخطوة كذلك وسيلة لتقييم الأداء.<sup>(69)</sup>

### 2.3.1.2 التعرف على المخاطر وتحديدتها

تعتبر هذه الخطوة أهم خطوة في إدارة المخاطر، حيث تظهر أهميتها في اكتشاف المخاطر المحيطة بالبنك لغرض تصنيفها ووضعها في مجموعة متناسبة حتى يسهل تقييمها والسيطرة عليها لاحقاً. ويتضمن تحديد المخاطر الأبعاد التالية:

- تشخيص طبيعة المخاطر، وذلك بتحديد كل أنواع المخاطر وأهميتها بالنسبة للبنك.
- تحديد مصادر المخاطر وعدم التأكد المرتبطة بها، والمقاييس الرئيسية وأثرها على البنك.<sup>(70)</sup>

### 3.3.1.2 تحليل المخاطر

يقصد بتحليل المخاطر، تجزئتها بغية فهمها وقياسها وتقديم معلومات لتسهيل عملية تقييمها، وذلك من خلال معايير احتمال محددة مسبقاً. ويتضمن هذا التحليل تحديداً دقيقاً للمصادر المسببة للمخاطر ودرجة المجازفة الموجودة.<sup>(71)</sup>

### 4.3.1.2 تقييم المخاطر

يقصد بتقييم المخاطر قياس احتمال وقوع خسارة معينة، ويتطلب هذا التقييم إعطاء أولويات للأخطار ذات الأثر الجسيم. ويتم تبويب الأخطار إلى مجموعات مثل: أخطار جسيمة، أخطار متوسطة، أخطار قليلة.<sup>(72)</sup>

### 5.3.1.2 تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر

حيث يقوم البنك بدراسة البدائل الممكنة للتعامل مع المخاطر التي يتعرض لها، واختيار التقنية التي تتناسب مع إمكاناته وطبيعة مخاطره، ومن أجل دراسة البدائل وتحديد أفضل أسلوب للتعامل مع المخاطر نعتمد على عنصر التنبؤ، الذي يتم من خلال تحديد أسبقيات معقولة في عملية التعرض للخسارة، حيث يحتاج البنك إلى ثلاث أنواع من التنبؤات منها: التنبؤ بتكرار الخسارة وشدتها التي يمكن توقعها، التنبؤ بالآثار المحتملة والتنبؤ بتكاليف طرق التعامل مع المخاطر.<sup>(73)</sup>

### 6.3.1.2 تنفيذ القرار أو معالجة المخاطر

بعد دراسة الطرق المختلفة لإدارة المخاطر واختيار الطريقة المناسبة التي يستقر عليها مدير المخاطر، يتم المرور لتنفيذ القرار المتخذ. فإذا استقر الرأي على اختيار وسائل التحكم في الخطر (وسائل الوقاية والمنع)، فإنه يجب التخطيط والتصميم لبرامج الوقاية والحد من وقوع الخطر وتنفيذها بدرجة عالية من الدقة. أما إذا استقر الرأي على نقل المخاطر إلى طرف آخر، فإنه يجب دراسة جميع الظروف المحيطة بالمؤسسة واختيار الطرف بما يكفل الحصول على أفضل تغطية ممكنة بأقل تكلفة ممكنة.<sup>(74)</sup>

### 7.3.1.2 التقييم والمراجعة

يحتاج برنامج إدارة المخاطر إلى المراجعة والتقييم الدوري نتيجة لاحتمال ظهور مخاطر جديدة والرغبة في تغطية أو اكتشاف الأخطاء في النظام الحالي بهدف تصحيحها في الوقت المناسب قبل أن تصبح مكلفة.<sup>(75)</sup>

### 2.2 مفاهيم أساسية حول المخاطر الائتمانية وإدارتها

يعد الائتمان البنكي مرحلة مهمة من مراحل تطور الخدمات المصرفية. ويعد من أهم إيرادات المصارف التي تستند إلى دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل.

### 1.2.2 مفهوم الائتمان البنكي

سنتطرق إلى تعريف الائتمان بصفة عامة والائتمان البنكي بصفة خاصة وتحديد أهمية الائتمان وأهدافه.

### 1.1.2.2 تعريف الائتمان البنكي

يقصد بالائتمان على وجه العموم بأنه عمليات الإقراض والاقتراض، ذلك لأن الذين يملكون النقود ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم. ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من الطرف الأول إلى الطرف الثاني على سبيل الإقراض، وقد يجري ذلك مباشرة بين صاحب المال والمقترض. غير أن الجانب الأكبر يجري بين البنوك التي تقوم بدور الوساطة بين الطرفين<sup>(76)</sup>. ويمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف لعميل ما، حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو تكليفه فيه لفترة محدودة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف<sup>(77)</sup>. ويعتبر الائتمان ضرورة جوهرية للتقدم الاقتصادي فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة مما يمكن رجال الأعمال من مباشرة أعمالهم أو توسيعها، وفي ذلك زيادة لإنتاجية رأس المال.

## 2.1.2.2 أهمية الائتمان

يمكن النظر لأهمية الائتمان من خلال ثلاث نواحي كما يلي:

أ- بالنسبة للعميل: يوفر الائتمان السلع والخدمات التي يحتاجها العميل لتمويل مختلف احتياجاته، سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية أو الاستثمارية.<sup>(78)</sup>

ب- بالنسبة للبنك: يشكل الائتمان النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. كما يعتبر الائتمان النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد البنك.<sup>(79)</sup>

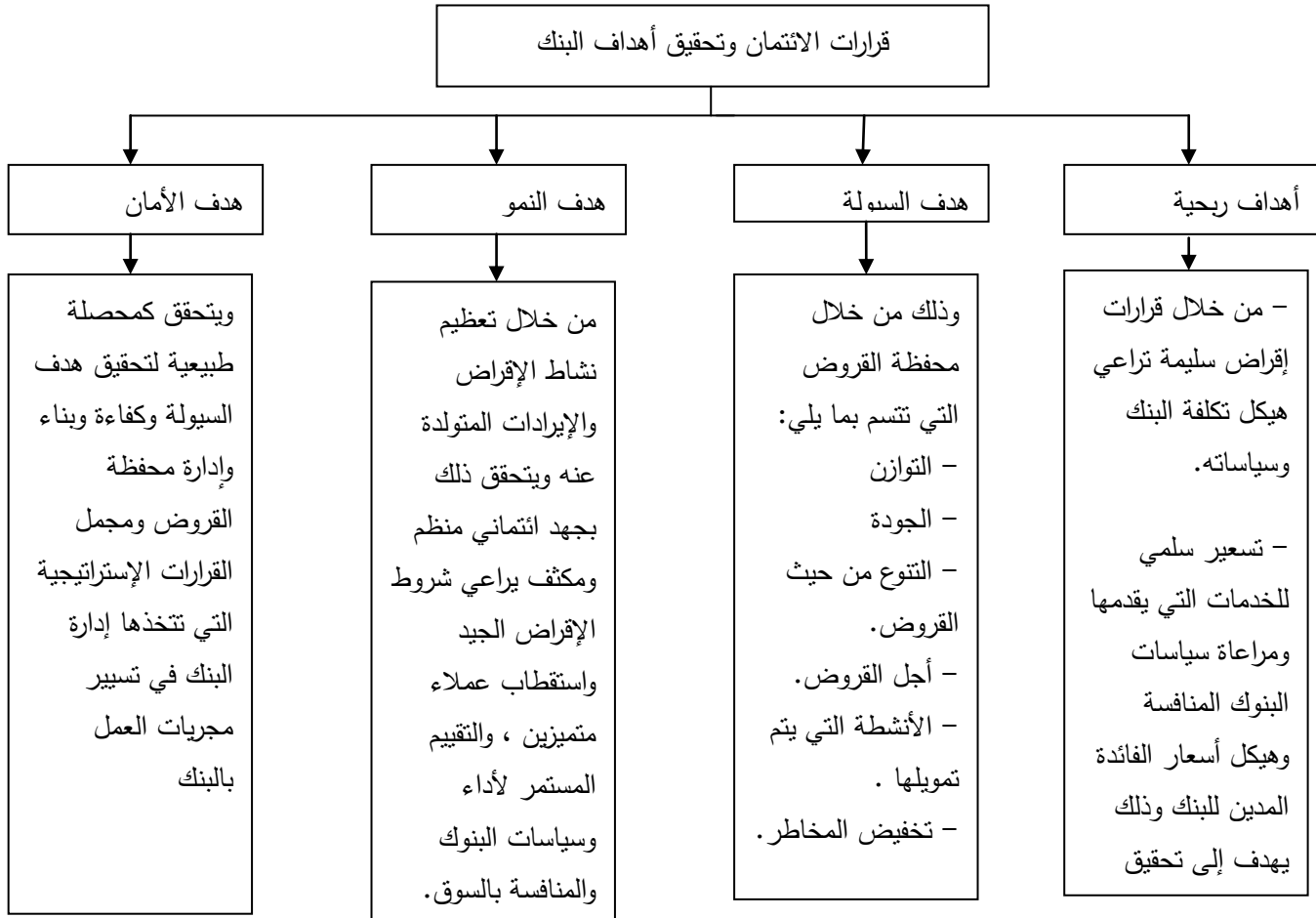
ج- بالنسبة للاقتصاد: يمكن توضيح الأهمية الاقتصادية للائتمان في النقاط التالية:<sup>(80)</sup>

- الائتمان ضرورة حيوية للاقتصاد، فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة، ويمكن رجال الأعمال من مباشرة أعمالهم أو توسيعها بغرض زيادة إنتاج رأس المال.
- يلعب الائتمان البنكي دورا هاما في توزيع الموارد المالية المتاحة لدى الجهاز المصرفي في مختلف القطاعات.
- تشغيل الموارد الاقتصادية والاستفادة من الأموال المجمدة بصورة مؤقتة والموجودة بالبنوك وذلك عن طريق تمويلات قصيرة الأجل.

## 3.1.2.2 أهداف القرار الائتماني

تسعى البنوك بأدائها لوظائفها من خلال الوساطة المالية إلى تحقيق أهدافها العامة. والشكل رقم (08) يوضح علاقة قرارات الائتمان بتحقيق أهداف البنك.

شكل رقم (08): قرار الائتمان وتحقيق أهداف البنك



المصدر: الزبيدي حمزة، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 88.

## 2.2.2 مفهوم المخاطر الائتمانية

سننظر هنا إلى تعريف المخاطر الائتمانية، وإبراز خصائصها، ومؤشرات قياسها، ثم البحث عن أهم أسبابها.

### 1.2.2.2 تعريف المخاطر الائتمانية

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها "احتمال عجز المقترض عن رد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة، أو عدم وجود نية السداد لديه رغم توفر القدرة المالية لذلك" <sup>(81)</sup>. كما تعرف بأنها "المخاطر التي ترتبط بمدى وفاء الطرف الآخر (المقابل) بالتزاماته المتفق عليها في العقد وفي الموعد المحدد وبالجودة المطلوبة" <sup>(82)</sup>. وتعرف كذلك بأنها "عدم قدرة المقترض أو الطرف المقابل (أفراد أو شركات) على الوفاء بالتزاماته، أو تراجع



الجدارة الائتمانية للعميل، الأمر الذي يزيد من احتمال تعثره في المستقبل. وبالتالي، فهي تمثل التغييرات التي تطرأ على العوائد نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة".<sup>(83)</sup>

تتميز المخاطر الائتمانية بمجموعة من الخصائص يمكن إدراجها فيما يلي:

- هي نوع من أنواع المخاطر التي تتركز على ركني الخسارة والمستقبل.
- لا تتعلق المخاطر الائتمانية بعملية تقديم القروض فحسب، بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء تعلق الأمر بالمبلغ الائتماني (القرض+الفوائد) أو بتوقيت السداد.
- المخاطر الائتمانية هي خسائر محتملة يتضرر من جرائها المقرض. ويعتبر المقرض هو المسبب الرئيسي لها بسبب عدم استطاعته أو التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض أو الفوائد.

نقاس المخاطر الائتمانية بمجموعة من المؤشرات نلخصها فيما يلي :<sup>(84)</sup>

- مخصص خسائر القروض/إجمالي القروض
- القروض المتأخرة عن السداد/محفظة القروض
- حق الملكية/إجمالي محفظة القروض
- قروض وسلفيات قصيرة الأجل/الأصول.

### 2.2.2.2 أسباب المخاطر الائتمانية

يعود تعرض المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة للمخاطر الائتمانية لمجموعة من الأسباب يمكن تصنيفها كالآتي:

أ- أسباب متعلقة بالعميل: تتمثل فيما يلي:<sup>(85)</sup>

- تدهور المركز المالي للعميل.
- طبيعة الضمانات التي يقدمها العميل.
- تراجع القدرة الإنتاجية نتيجة خلل في سياسات وأساليب الإنتاج.
- طبيعة الضمانات التي يقدمها العميل.
- تقديم العميل معلومات خاطئة للبنك عن قصد.
- ممانعة العميل، حيث يكون في هذه الحالة قادراً على سداد مستحقات المصرف ولكنه يمتنع عن الوفاء بديونه.

- إفلاس العميل إما لأسباب ذاتية أو لأسباب خارجة عن قدرته.

ب- الأسباب المتعلقة بالبنك مانح الائتمان: تتمثل فيما يلي:<sup>(86)</sup>

- ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية.
- قصور أجهزة المتابعة.
- عدم توافر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على أكمل وجه.
- عدم توافر قنوات اتصال جيدة بين الإدارات المختلفة داخل البنك والمتداخلة في صناعة وتنفيذ ومتابعة الائتمان الذي تم منحه.

### 3.2.2.2 تحليل وتقدير المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائماً الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقاً وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة لعل أهمها:

- طريقة النسب المالية

- طريقة التنقيط

### 1.3.2.2.2 طريقة النسب المالية<sup>(87)</sup>

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي الحالي والمستقبلي وربحياتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها. وبالتالي، يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أو لا. ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل:

- تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة،
- وتحليل خاص وهدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار<sup>(88)</sup>.

## أ- النسب الخاصة بقروض الاستغلال

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة التي تطلب القرض، ومن أجل ذلك يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب مايلي:

- نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة
- نسب الدوران وتتكون من ثلاث نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
- نسبة السيولة العامة.

## ب- النسب الخاصة بقروض الاستثمار

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال. لذلك يقوم البنك بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض. ومن أهم هذه النسب نجد نسبة التمويل الذاتي، ونسبة المديونية، والتقييم المالي للمشروع الاستثماري. ويتم حساب هذه النسب من خلال الطرق التالية<sup>(89)</sup>:

- طريقة صافي القيمة الحالية VAN
- طريقة معدل العائد الداخلي TRI
- طريقة فترة الاسترداد PR
- طريقة مؤشر الربحية IP

## 2.3.2.2.2 طريقة التنقيط

طريقة التنقيط هي آلية تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليحدد الخطر بالنسبة للبنك. ويستعملها البنك لكي يتمكن من تقدير الملاءمة المالية لزيائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها. وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية السبعينيات، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات من محللين، ومنظمات قرض وخبراء محاسبين... الخ<sup>(90)</sup>

### 3. استخدامات الهندسة المالية لإدارة المخاطر الائتمانية

نظرا للأهمية التي تكتسبها المخاطر في المؤسسات المالية عامة والبنوك خاصة، فقد استدعى الأمر تبني أساليب وتقنيات لإدارتها. ومن المداخل المعتمدة لذلك نجد الهندسة المالية التي أمكن من خلالها الابتكار والتطوير لعدد كبير جدا من التقنيات والاستراتيجيات التي تستخدم للتحوط ضد معظم أنواع المخاطر. في مجال مخاطر الائتمان تم ابتكار نوع من المشتقات تسمى المشتقات الائتمانية، والتي تعد من أحدث ما تم هندسته في مجال المشتقات المالية.

#### 1.3 التقنيات الأساسية للتحوط ضد مخاطر الائتمان<sup>(91)</sup>

يقصد بالتقنيات الأساسية للتحوط مجموع الأدوات والأساليب التي تستخدمها عادة كل المؤسسات المالية من دون تمييز من أجل التحوط ضد المخاطر الائتمانية التي تواجهها. وسنقدم هنا أهم الأساليب المستخدمة في التحوط ضد المخاطر الائتمانية.

#### 1.1.3 إستراتيجية التنوع

من الاستراتيجيات التي يمكن الاستفادة منها في مجال إدارة المخاطر نجد نظرية المحفظة التي تقوم على أساس أنه يمكن لمنشأة الأعمال تقليل المخاطر إلى حدها الأدنى من خلال التنوع. يستخدم هذا الأسلوب لإدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق بشكل خاص وذلك من خلال تنوع الاستثمار. قد يتم هذا التنوع على أساس قطاعات (زراعة، صناعة، عقار،... الخ) أو على أساس المناطق الجغرافية أو على أساس الآجال أو الربحية. ويؤدي ذلك إلى زيادة جودة المحفظة الاستثمارية بشكل عام ونمو الأصول و المراجعة المفيدة بين المخاطر والعائد. ويمكن الاستفادة من أنظمة تصنيف المخاطر المعتمدة من جهات موثوقة أو الاعتماد على نظام داخلي لتصنيف المخاطر الذي يشير إلى المخاطر المتعلقة بكل نوع من المنتجات أو العملاء. ويمكن الاستفادة من تجارب البنك السابقة أو تجارب المصارف الأخرى، ومن دراسة التقارير المختلفة لوضع مثل هذا التصنيف.

#### 2.1.3 رأس المال الملائم

إن رأس المال الملائم يساعد على تقليل مخاطرة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات (مخاطر الائتمان)، كما يعمل على تغطية الخسائر المتولدة من أنواع المخاطر الأخرى. ومن أجل ذلك طور القائمون على الصناعة المالية ما يعرف بكفاية رأس المال الذي يقوم على فكرة أساسية مفادها أن المستوى الأدنى المطلوب من رأس

المال هو دالة للمخاطر التي يتعين تغطيتها، لذلك فإن القضية الأساسية المتصلة بكفاية رأس المال هو في تحديد المستوى الملائم منه اللازم لمقابلة هذه المخاطر.

وفي هذا السياق ظهرت متطلبات لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال، ويكمن التحدي الرئيسي الذي يواجه إدارة تلك المخاطر في تطبيق المقاييس الكمية التي قررت اللجنة لتحديد وضبط رأس المال الكافي الذي يتفق مع المستوى المطلوب لاستيعاب الخسائر المحتملة المولدة من تلك المخاطر. إن ملائمة رأس المال تعتبر أمراً هاماً لأنها تسمح للمؤسسة المالية بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أي خسائر مستقبلية.

### 3.1.3 التقييم الحريص للمخاطر الائتمانية

يميل المقترضون غالباً إلى تسديد قروضهم، وباستثناء حالات الخداع والمماطلة، فإن كل حالات التوقف عن الدفع (السداد) ناتجة عن عدم القدرة على السداد، وبالتالي فإن التقييم الفعلي لقدرة المقترض على السداد هو جوهر الحرص في الإقراض. ومن الإجراءات المستعملة في التقييم الجيد للمخاطر الائتمانية ما يلي<sup>(92)</sup>:

- تطبيق وتنفيذ قرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بإدارة المخاطر
- استعمال تكنولوجيا متطورة لإدارة مخاطر الائتمان وتطبيق أنظمة لتقييم وقياس هذه المخاطر
- العمل على إيجاد الكادر المؤهل والمدرّب للقيام بالمهام الموكلة إلى مديرية إدارة المخاطر
- دراسة محفظة الائتمان بشكل مستمر لضبط ومتابعة المنتجات الائتمانية.
- الالتزام بالسياسة الائتمانية الموضوعية والتي تأخذ بعين الاعتبار تجنب العمليات التي تحمل مخاطرة كبيرة من خلال دراستها وتحليلها والتأكد من عدم تجاوزها للقرارات والنسب المعمول بها.

### 4.1.3 الضمانات و الكفالات

تعد الضمانات و الكفالات الوسائل التقليدية المستخدمة للتحوط ضد مخاطر الائتمان في الصناعة المالية بشكل عام، ويقصد بالضمان مجموعة الأموال والأموال المادية أو المعنوية التي يضعها المقرض تحت تصرف البنك مقابل الحصول على القرض أما الكفالة فهي عبارة عن عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يف به المدين نفسه.

حيث في بادئ الأمر عرفت البنوك الكفالة بشكلها التقليدي حيث يطلب البنك من العميل تقديم كفيل يضمن الدين الذي في ذمته، وقد يكون البنك كفيلاً يضمن عميله فيما تنشأ في ذمته من ديون لدى الغير كالتجار والموردين وغيرهم. ثم تطور نظام الكفالات في المجال المصرفي، فأصبحت للكفالات البنكية أبعاد وصيغ جديدة أوجدها النظام والقانون والأعراف المصرفية واتفاق الأطراف، وأصبحت هذه الصيغ المبتكرة متميزة عن

مفهوم الكفالة التقليدية، ونجد من بينها ما يسمى بخطابات الضمان المصرفية التي تقوم البنوك بتقديمها لعملائها.

### 5.1.3 التسعير الجيد

قيل أنه لا يوجد خطر سيء بل يوجد تسعير سيء، وذلك يعني أن المقرضين الذين يتقاضون الأسعار الملائمة على القروض يجب أن يكون تعويضهم عادلا على ما يتحملونه من مخاطر. عندما يكون السعر موضوعا على المستوى الملائم، فحينئذ لن يكون هناك شيء اسمه "خطر سيء".

ما هو المستوى الملائم؟ يمكن تحديد العائد المتوقع على القرض من المعادلة التالية:

العائد المتوقع = سعر العقد × احتمال السداد - (1 - سعر استرداد الدين) × احتمال التوقف عن السداد.

ومن الواضح أن العائد المتوقع على القرض الخطر، يجب أن يكون أعلى من ذلك القرض الخالي من المخاطر، ويطلق على الفرق علاوة مخاطر. ولذلك يمكننا تجزئة العائد المتوقع على القرض إلى قسمين، أحدهما سعر القرض الخالي من الخطر، والثاني هو علاوة المخاطرة.

ولتسعير قرض بطريقة صحيحة، يجب أن يقيم المقرض احتمالات السداد، وسعر احتمالات استرداد الدين في حالة التوقف عن السداد (الذي يعتمد على الضمانات العينية والشخصية)، وعلاوة المخاطرة الملائمة.

في الحقيقة هناك عقبات كثيرة تحول دون تسعير مناسب لخطر الائتمان تتمثل أساسا في الاختيار

العكسي (المضاد)، إذ ليس لدى المقرضين معلومات كاملة عن مخاطر القروض، لأن المقرضين عادة لديهم معلومات أفضل، فإن مبالغة المقرض في سعر القرض سيرفض من طرف المقرضين، وعندما يخفض المقرض سعر القرض سيكون مقبولا جدا لدى المقرضين، ونتيجة للاختيار المعاكس، فإن العائدات المحققة على القروض سوف تكون أقل عما هو متوقع<sup>(93)</sup>.

### 2.3 المشتقات الائتمانية لإدارة المخاطر الائتمانية

تعتبر المشتقات الائتمانية الابتكار المالي الأكثر أهمية ونجاحا خلال العقد الماضي على مستوى الأسواق المالية. هذه الأدوات المالية تمثل صنفا مبنكرا من المشتقات المالية كونها تسمح بتسيير مخاطر الائتمان بشكل مختلف عما هو سائد وذلك من خلال تمكين البنوك من فصل المخاطر الائتمانية عن باقي المخاطر المالية لنفس الأصل المالي، وتحويلها إلى متعاملين آخرين في السوق يفترض أن تكون لهم قدرة أكثر على تحملها.

## 1.2.3 مفهوم المشتقات الائتمانية

المشتقات الائتمانية عبارة عن مجموعة من الأدوات المالية صممت لأجل تحويل المخاطر الائتمانية من طرف لآخر حتى يتمكن المشاركون في الأسواق المالية من تحمل خطر أو التخلص من خطر دون شراء أو بيع أي من الأصول الائتمانية ، ويمكن لهذه المشتقات أن تستعمل على مستوى القروض الفردية أو على مستوى المحفظة بمجملها. مثال ذلك: إذا كان البنك قلقا من قدرة عميل من عملائه على الوفاء يمكن حماية نفسه بتحويل خطر عدم الدفع لجهة أخرى مع الاحتفاظ بالأصل ضمن موجودات<sup>(94)</sup>.

ككل ابتكار مالي، تمثل المشتقات الائتمانية استجابة لحاجة أساسية لدى المتعاملين في الأسواق المالية، تتمثل في التمكن من تحديد المخاطر الائتمانية، تداولها بسهولة عن طريق أدوات بسيطة تتوفر في السوق، والتحوط ضدها. ومن أسباب ظهور المشتقات الائتمانية مايلي<sup>(95)</sup>:

أ- **فصل مخاطر الائتمان عن المخاطر السوقية:** الابتكار الذي أتت به المشتقات الائتمانية يتمثل في إمكانية الفصل بين مخاطر الائتمان وباقي المخاطر المالية المتعلقة بنفس الأصل المالي (والتي نعبر عنها عادة بمخاطر السوق) وتحويله إلى متعاملين آخرين في السوق. وبما أن تفكيك الجزء الخاص بخطر الائتمان هو أمر يمكن تحقيقه نظريا بالنسبة لكل الأصول محل التعاقد، فإنه يمكن أن نقول أن هذه الأدوات مكنت من تسيير خطر الائتمان والتحوط منه وأيضا إمكانية تداوله بشكل منفصل عن الأصل المالي الذي ترتبط به.

ب- **تداول مخاطر الائتمان:** كان **bank of america** يضمن ترويج منتجاته من مشتقات الائتمان عن طريق استخدام الشعار التالي "عوضا عن بيع الأصل المالي عليك ببيع المخاطر المرتبطة بهذا الأصل" يتمثل السبب الثاني لإنشاء المشتقات الائتمانية والذي ينحدر مباشرة من السبب السابق، في إمكانية استخراج عزل خطر الائتمان لأداة دين وتحويله إلى طرف ثالث.

كما يؤكد أحد المسؤولين عن قسم المشتقات الائتمانية لدى البنك المركزي الألماني: "المشتقات الائتمانية هي تطبيق جديد لخاصية تحويل المخاطر التي تتميز بها المشتقات المالية". فالمشتقات الائتمانية تسمح بتحويل مخاطر الائتمان دون تحويل ملكية الأصل، وبالنسبة للبنوك فهي تسمح بفصل مخاطر الائتمان عن مخاطر التمويل.

ج- التحوط ضد مخاطر الائتمان: من المعلوم أن كل متعامل مدين له مخاطر ائتمان ذات خصائص خاصة به لا يمكن مقارنتها بتلك التي تخص مقترضين آخرين. وأيضاً السندات ليست متجانسة فيما بينها فهي تختلف حسب تاريخ الاستحقاق مثلاً أو حسب خصائص أخرى. وحتى التجانس الذي نتج عن عملية تنقيط السندات يعتبر غير كافٍ بدليل الاختلاف في هوامش الائتمان الملاحظ في السوق وذلك بالنسبة لصنف أصول تحمل نفس التنقيط. ولهذا فإنه من غير الممكن التحوط لمخاطر الائتمان عن طريق مؤشرات السوق، وإنما الطريقة الأمثل لذلك هي التي تكون لها علاقة مباشرة مع مصدر الدين، وهذا هو الدور الذي تقوم به المشتقات الائتمانية.

### 2.2.3 منتجات المشتقات الائتمانية

استطاعت منتجات المشتقات الائتمانية أن تمكن البنوك والمؤسسات المالية من المتاجرة بمخاطرها الائتمانية وإدارتها، وهي ثلاثة أنواع رئيسية: مبادلات العجز عن السداد، والمشتقات على أساس هوامش الائتمان، ومقايضة العوائد الإجمالية للائتمان، وأقوى تلك الأنواع في التعامل مع المخاطر الائتمانية وأكثرها استخداماً في الواقع هي مبادلات العجز الائتماني وتسمى كذلك مقايضة عجز السداد، وأول من ابتكرها شركات التأمين وبنوك الاستثمار<sup>(96)</sup>.

### 1.2.2.3 مفهوم عقود مبادلات العجز الائتماني مبادلة الائتمان المعيبة Credit Default Swap (CDS)<sup>(97)</sup>

عقود مبادلات العجز الائتماني، مبادلات التعثر الائتماني، عقود تبادل القروض غير القابلة للسداد، مقايضات العجز عن سداد قروض الائتمان، مبادلة التزام مقابل ضمان الدين... كلها تسميات تطلق على أهم أداة في سوق المشتقات الائتمانية وأكثرها شيوعاً واستخداماً، حيث زيادة على استخدامها بشكل مستقل من طرف المؤسسات المالية ومديري الأصول فإنها تستخدم أيضاً على نطاق واسع في بناء المشتقات الائتمانية الحديثة والمنتجات المالية والمهيكلية إذ تمثل اللبنة الأساسية للكثير منها. عقود CDS تهدف لمبادلة مخاطر العجز عن سداد دين، أو هي عبارة عن عقد بين طرفين يسمح باستخدام أدوات مالية مشتقة لنقل المخاطر الائتمانية من طرف إلى آخر، ويدفع الطرف الناقل للمخاطرة علاوة للطرف الذي يقبل المخاطرة.

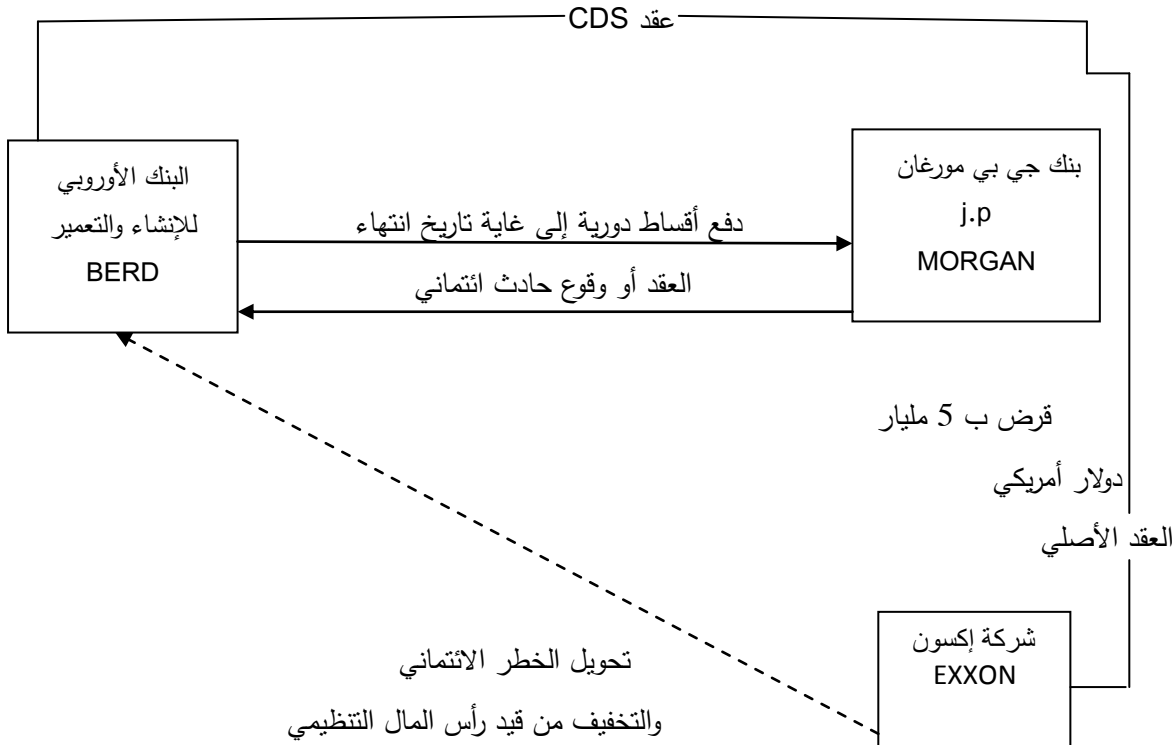
هي عبارة عن عقود مبادلة لتغطية خطر عدم الدفع، وتعتبر أكثر أنواع مشتقات الائتمان انتشاراً، ويقصد بها العقد الذي بموجبه يحول خطر عدم الدفع المرتبط بمحفظة قروض إلى جهة أخرى تقبل ذلك



تعرف ببائع التغطية أو الحماية، في الغالب يوافق من خلاله بائع الحماية على سداد مبلغ التسوية إلى مشتري الحماية بمجرد حدوث حالات الائتمان المحددة، ومقابل هذه الحماية يقوم المشتري بسداد قسط الحماية للبائع.

يعتبر بنك جي بي مورغان الأمريكي صاحب فكرة توسيع مجال المشتقات المالية لتشمل الخطر الائتماني، حيث ترأس عدة اجتماعات بولاية فلوريدا بالو.م.أ. لهذا الغرض. وسبب ذلك هو أنه كان يرغب في منح قروض مالية ضخمة تقدر بخمسة (5) ملايين دولار لشركة إكسون بغرض تغطية الخسائر التي تعرضت لها جراء التسرب النفطي سنة 1989 الذي تسبب فيه ناقلة النفط إكسون فالديز. لكن كان هناك عائق يتمثل في الإطار التنظيمي الذي فرضته اتفاقيات بازل سنة 1988 التي طبقتها دول G10 ابتداء من سنة 1992 (التي تنص كما هو معروف على أن البنوك يجب أن تتوفر على احتياطي رأس المال يصل إلى 8% من القروض الممنوحة). ولأن تكلفة هذا القرض في ظل هذا القيد التنظيمي كانت ستكون كبيرة جدا بالنسبة للبنك، فقد لجأ إلى خطة يقلص بها من قيمة رأس المال النظامي الواجب الاحتفاظ به لتغطية مخاطر هذا القرض. وبهذا تم إنشاء أول عقد سنة 1994 كان الطرف البائع لعقد الحماية هو البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير BERD كما هو موضح في الشكل أدناه:

شكل رقم (9): مخطط توضيحي يمثل أول عقد CDS تم إنشاؤه من طرف جي بي مورغان



المصدر: لمسلمة عبلة، مبادلات العجز الائتماني وأثرها في الاستقرار المالي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، جامعة

قسنطينة، 2015، ص 119

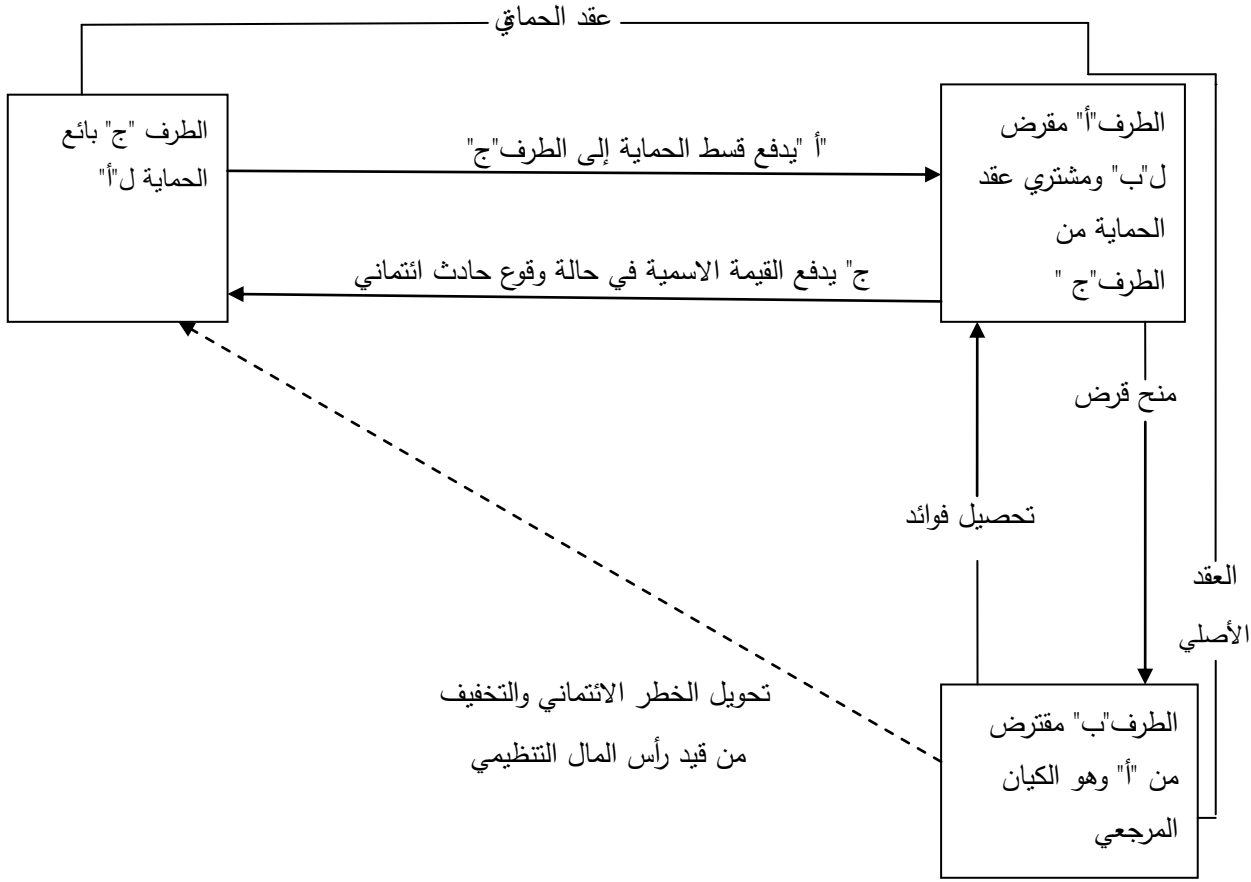
وبهذا لن يكون البنك مضطرا لتجميد رأس المال كضمان مقابل منح القرض لشركة اكسون وعضا عن ذلك بإمكانه استخدامه في الأنشطة ذات مردودية أكبر .

وافق المنظمون على هذه الحجة على أساس أن الخطر على المستوى المحاسبي (ميزانية البنك) قد تم نقله إلى كيان آخر عن طريق عقد مبادلة العجز الائتماني وأن مشتري الحماية (جي بي مورغان) لن يكون عليه أن يتكبد تكاليف رأس المال المتعلقة بذلك.

### 3.2.3 آلية عمل مبادلات العجز الائتماني

تمثل مبادلات مخاطر الائتمان أبسط أنواع مشتقات الائتمان، ونوعا من التأمين الذي يحمي المقرض في حالة التوقف عن سداد القرض. فعندما يشتري المقرض أحد عقود مبادلات مخاطر الائتمان من بائع الحماية، يصبح القرض أصلا يمكن مبادلته بمقابل نقدي في حالة التوقف عن سداد القرض. والفرق بين بوليصة التأمين التقليدية ومبادلة مخاطر الائتمان هو أنه بإمكان أي شخص شراء الأخيرة ، حتى الذين ليس لديهم مصلحة مباشرة في أن يسدد القرض. فضلا عن ذلك تمثل مبادلة مخاطر الائتمان عقدا يقوم مشتري المبادلة في إطاره بأداء سلسلة من المدفوعات ("رسم"، أو "فرق عائد" مبادلة مخاطر الائتمان) لبائع الحماية، وفي مقابل ذلك يتلقى مبلغا من المال في حال تعثر القرض أو الأداة الائتمانية المذكورة في العقد) والتي غالبا ما تكون سندا أو قرضا<sup>(98)</sup>. على سبيل المثال مشتري الحماية (وليكن أ) يدفع مبلغا ماليا (علاوة prime أو قسط) يحسب سنويا على أساس القيمة الاسمية للأصل موضوع العقد ويدفع بشكل منتظم (عادة كل فصل)، لبائع الحماية (وليكن ج) الذي يتعهد بتعويض الخسائر التي تمس الأصل المرجعي في حالة وقوع حادث ائتماني يتم تحديده في العقد. إذن يتعلق الأمر بعملية غير ممولة: إذ لا يستوجب الأمر رصد أموال من أجل ضمان إتمام العملية، فبائع الحماية يحصل على دفعات دورية مما يزيد في ممتلكاته دون أن يكون قد استثمر أدنى مبلغ. وذلك في حالة عدم وقوع أي حادث ائتماني إلى غاية تاريخ استحقاق العقد. أما في الحالة المعاكسة، أي في حالة وقوع حادث ائتماني -وهو أمر غير أكيد لكن تكلفته كبيرة جدا- يستوجب عليه القيام بدفع مشروط (un paiement contingent)، أي توفير أموال (بعديّة)<sup>(99)</sup>. والشكل رقم (10) يوضح آلية عمل هذه العقود:

شكل رقم (10): آلية عمل عقود مبادلات العجز الائتماني



المصدر: لمسلف عبلة، مرجع سابق، ص 144.

- إن عقد CDS لا يغير شيئاً بالنسبة لشروط العقد الأصلي فالمؤسسة المقرضة "أ" تتلقى من طرف الكيان المرجعي "ب" الفوائد وتسترجع الأموال التي أقرضتها طالما لم يقع حادث ائتماني. المقترض "أ" لا يتوجب عليه أن يعلم المقترض "ب" بإبرامه عقداً مع الطرف المقابل "ج" للتحوط ضد مخاطر الائتمان المتعلقة به.
- الأصل المرجعي: يتمثل في الأصل موضوع العقد أو أصل تحتي مثل كل المنتجات المالية المشتقة. في حالة عقود CDS، فإن هذا الأصل عادة ما يتمثل في أدوات الدين (السندات ...) التي يصدرها ما يعرف اصطلاحاً بـ "الكيان المرجعي"، أما الحادث الذي يتم بناء على وقوعه دفع التعويضات المالية لمشتري الحماية فيسمى "الحادث الائتماني".
  - القيمة الاسمية للعقد: يتمثل في المبلغ الذي يرغب مشتري الحماية تأمينه.

- أجل العقد: تمثل مدة سريان العقد، والتي يستفيد فيها المشتري من التغطية أو الحماية التي يوفرها عقد.CDS
- هامش عقد CDS (ويسمى أيضا قسط (prime): يتمثل في المبلغ الذي يتوجب على مشتري الحماية أن يدفعه لبائع الحماية) على أساس دفعات منتظمة موزعة على طول فترة سريان العقد). هذا المبلغ يتم التعبير عنه بنسبة مئوية من القيمة النظرية للعقد.
- مشتري الحماية وبائع الحماية: مشتري الحماية هو الطرف الذي يقوم بدفع مبالغ دورية مقابل الحصول على تعويضات في حالة وقوع حادث ائتماني. أما بائع الحماية هو الطرف الذي يلتزم بتعويض مشتري الحماية.
- مما سبق نستنتج أن عقد مبادلة العجز الائتماني يتكون من جزأين:
  - الجزء الثابت jambe fix: يتمثل في دفع مشتري الحماية للعلاوة (أو قسط التأمين)، ويمثل مقابل تحمل بائع الحماية للمخاطر. -إذا لم يكن الأصل المرجعي موضوع حادث ائتماني فإن دفع هذه العلاوة يستمر إلى غاية تاريخ استحقاق العقد، وغالبا ما تكون هذه المدة 5 سنوات-.
  - الجزء المتغير jambe variable: هذا الجزء لا يتم تفعيله إلا في حالة وقوع حادث ائتماني للكيان المرجعي خلال فترة سريان العقد، وفي هذه الحالة فإن دفع العلاوة الدورية يتوقف. هذا الجزء المتغير يسمح بتعويض الخسارة التي لحقت بالأصل المرجعي بعد وقوع الحادث الائتماني وتعويض مشتري الحماية عن هذه الخسارة.

### 4.2.3 استخدامات عقود CDS

تستخدم عقود في التحوط والضاربة و المراجعة وذلك كما يلي<sup>(100)</sup>:

#### أ-التحوط

عقد CDS يمكن أن يستخدم للتحوط أو مثل بوليصة تأمين ضد مخاطر التعثر لسند أو قرض. فإذا كان هناك فرد أو شركة معرضة لمخاطر الائتمان فإنه يمكن لها "الهروب" أو التخلص من هذا الخطر عن طريق شراء الحماية أي عقد CDS. وبذلك يمكن للبنك أن يتخلص من خطر الائتمان في حين يحتفظ بالقرض في محفظته. كما يمكن لشركة ما أن تقوم بنفس الشيء إذا تبين لها مثلا أنها تعاني من تمركز المخاطر الائتمانية بالنسبة لمقترض معين أو بالنسبة لقطاع ما، فإنها يمكن أن تخفف من ذلك عن طريق شراء عقد

CDS. ولأن المقترض-الكيان المرجعي- لا يمثل طرفاً في هذا العقد، فإن إبرام عقد CDS يسمح للشركة بتحقيق أهدافها في التنويع دون أن يؤثر ذلك على محفظة قروضها أو علاقتها مع الزبائن.

### ب-المضاربة

رغم أن الغرض من عقود CDS هو توفير الحماية لحاملها، إلا أنها للأسف أصبحت وسيلة أساسية للمضاربة وذلك من خلال ميزة أساسية لها وهي أنه يمكن لأي شخص حتى وإن لم يكن يملك أصلاً مالياً من أي نوع كان أن يشتري عقد الحماية CDS. وهي العقود التي تعرف بعقود CDS على المكشوف. وهو ما يمثل أحد الاختلافات الجوهرية بين هذه العقود وعقود التأمين العادية. وقد شبه بعض الاقتصاديين التعامل في هذه العقود بشراء تأمين ضد خطر سرقة سيارة الجار والحصول على تعويضات في حال وقوع ذلك، وبالتالي فإن الحافز لأن يتحقق ذلك كبير جداً كما يعتبر البعض هذه العقود بمجرد عقود للمقاومة. وقد دعا الخبير المالي جورج سوروس إلى فرض حظر صريح للتعامل بهذا النوع في العقود. كما لجأ منظم السوق الألماني (Baffin) إلى حظر التعامل بهذا النوع من العقود في 18 ماي 2010 لفترة تمتد من 19 ماي 2010 إلى 31 مارس 2011، وذلك بالنسبة لسندات الدول الأوروبية التي تتداول في السوق الألماني. وفي 27 جويلية 2010 قام Baffin بوضع قانون جديد يمنع عمليات البيع على المكشوف وعقود CDS الغير مغطاة بشكل نهائي.

### ج-المراجعة والتحكيم

يمكن أن تستخدم هذه العقود للتحكيم، إذا كان هناك تضارب بين أسواق النقد وأسعار المشتقات المالية، فإنه وفي ظروف معينة يكون هناك علاقة تكافؤ بين سندات الشركات وأسواق CDS. والتي يمكن التعبير عنها كما يلي:

العائد على السندات الخالية من المخاطر (سندات حكومية) العائد على السندات (سندات للشركات)-هامش CDS.

أي أن هامش CDS العائد على السندات الخاصة بالشركات- العائد على السندات الحكومية.

يمكن لمستثمر أن يقوم بعملية تحكيم الأرباح إذا تم التعدي على هذه العلاقة أو الإخلال بها: فإذا كان هامش CDS أقل من (العائد على السندات- العائد على السندات الحكومية) فإنه يمكن للمستثمر أن يحقق

أرباحاً من خلال بيع السندات الحكومية على المكشوف وشراء السندات العادية زائد عقد CDS معاً لنفس الشركة.

مما سبق نقول أن عقود CDS تعمل على تقوية النظام المالي أساساً من خلال مايلي:

- تسمح للبنوك بتحويل المخاطر إلى أطراف أخرى لها قدرة أكثر على تحمل المخاطر وبذلك تتمكن من التوسع في نشاط الإقراض.
- تمكن من توزيع المخاطر على نطاق واسع في كل أقسام النظام المالي وبالتالي منع وجود تركز كبير للمخاطر.
- توفر عقود CDS معلومات مهمة حول ظروف الائتمان مما يساعد البنوك وصناع القرار في الإشراف على الأنشطة المصرفية التقليدية.

### خلاصة

من خلال معالجتنا لهذا الفصل تم التوصل إلى أن الهندسة المالية عبارة عن أداة جديدة لإيجاد حلول مبتكرة لمشاكل التمويل والمخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي، حيث تقوم على الابتكار والتجديد لخلق أدوات مالية مستحدثة لعل أهمها المشتقات المالية والتوريق.

كما تم التوصل إلى أن القطاع المصرفي يتعرض لجملة من المخاطر لعل أبرزها وأهمها مخاطر الائتمان وهذا نظراً لطبيعة نشاط هذا النوع من المؤسسات الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الإقراض. هذا النوع من المخاطر من شأنه أن يعيق عمل المؤسسات الاقتصادية والقطاع المالي بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، وبالتالي التقليل من أهدافها وعلى رأسها تدنية الربح.

لهذا قد أمكن من خلال الهندسة المالية التطوير لعدد كبير جداً من التقنيات التحوطية ضد معظم أنواع المخاطر، وفي مجال مخاطر الائتمان تم ابتكار نوع من المشتقات تسمى المشتقات الائتمانية التي بدورها تتكون من منتجات لعل أهمها عقود مبادلات العجز الائتماني التي تعد من أحدث ما تم هندسته في مجال المشتقات المالية.

1. محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014، ص 2.
2. خالد محمد نصار، آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 103.
3. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2005، ص ص 91، 92.
4. ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 20.
5. معتوق جمال، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015، ص 82.
6. عامر كمال، إسهامات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في الأسواق المالية وتحسين أدائها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد السابعة عشر، جامعة البويرة، ص ص 77، 78.
7. حيرش عبد القادر، مطبوعة الهندسة المالية، تخصص مالية البنوك والتأمينات، جامعة تيارت، 2018/2017.
8. سفر أحمد، العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغته)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004.
9. الجلي أبو ذر محمد أحمد، الهندسة المالية الأسس العامة والأبعاد للتمويل الإسلامي، مجلة المقصد، العدد السابع عشر، ص 25.
10. موقع خبراء المال العرب، متوفر على الموقع <http://forum.mec.biz/t42778.html> يوم 2018/12/27.
11. جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة (مفاهيم نظرية وتطبيقية)، الطبعة الأولى، الدار المنهجية للنشر، عمان، 2016، ص 19.
12. محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سابق، ص 5.
13. نفس المرجع، ص ص 10، 11.
14. موقع منتديات الجلفة، متوفر على الموقع: <http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t2002170.html> يوم: 2019/2/21.
15. Hussein Kotby « financial engineering for islamic banks the option approach » institute of middle eastern studies nigataken , japan 1990,217p.
16. Peter Ferdinarnd Drucker « the dixipline17 of innovation » Harvard Besiness revieu, 1998,p149.
17. سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص 93.
18. منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام المشتقات والتوريق)، ج 1، دار المعارف، الاسكندرية 1999، ص 19.
19. سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص 83.

20. بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2013، ص 447.
21. يوسف بن عبد الله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، متوفر على الموقع <http://www.kantakji.com> يوم 2019/3/1.
22. بن علي بلعوز وآخرون، مرجع سابق، ص 448.
23. نفس المرجع، ص 448.
24. بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2013، ص 447.
25. بن علي بلعوز، مرجع سابق، ص 449.
26. <https://www.meemapps.com>, consulté le 2/3/2019.
27. بن علي بلعوز وآخرون، مرجع سابق، ص 449.
28. نفس المرجع، ص 450.
29. إسماعيل بن راس، رأس مال المخاطر كبديل مستحدث للتمويل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2014، ص 21.
30. <https://www.meemapps.com> consulté le 2/3/2019.
31. سحنون محمود، محسن سميرة، مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 21، 20، أكتوبر، 2009، ص .
32. هشام فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 58.
33. بن رجم محمد خميسي، المنتجات المالية المشتقة أدوات مستخدمة لتغطية المخاطر أم لصناعتها، مداخلة من الملتقى الدولي حول الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 21، 20، أكتوبر، 2009، ص 4.
34. دريد كمال آل شبين، الاستثمار والتحليل المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 398.
35. عماد عبد المحسن دلول، أثر استخدام بعض أدوات الهندسة المالية في المخاطر الائتمانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة السابعة والثلاثون، العدد تسعة وتسعون، 2014، ص 449.
36. عيساوي سهام، دور تداول المشتقات المالية في تمويل أسواق رأس المال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص 75.
37. منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات المالية، ج 2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 6.
38. هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص 81.
39. منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر، عقود الخيارات، الطبعة الأولى، الجزء 3، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007، ص 5، 6.
40. بزاز حليلة، المشتقات المالية، متوفر على الموقع: [www.univ.emir.dz](http://www.univ.emir.dz)
41. محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 137.



42. هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص 86.
43. عبد الرحيم عبد الرحمان الساعاتي، نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 11، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص 57.
44. هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص 299، 300.
45. عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة 4، القاهرة، 1992، ص 44.
46. طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (مفاهيم إدارة المخاطر، المحاسبة)، الدار الجامعية، عين شمس، 2003، ص 30.
47. عبد القادر السيد متولي، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، الأردن، 2010، ص 242.
48. نجار حياة، محاضرات في الهندسة المالية، تخصص إدارة مالية، غير منشورة، جامعة جيجل، 2018/2017.
49. كرار حاتم عطية، التوريق المصرفي ودوره في حل أزمة السكن في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة، المجلد الرابعة عشر، العدد 1، 2017، ص 4.
50. مريم سرارمة، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 77.
51. عجيل حاسم النمشي، التوريق والتصكيك وتطبيقاتهما، الدورة التاسعة عشر، منظمة المؤتمر الإسلامي، الشارقة، ص 5، 6.
52. صبري عبد العزيز ابراهيم، التوريق وأثره في وقوع الأزمة المالية في ضوء التفكير الإسلامي، مداخلة من المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أيام 1، 2، أبريل، 2009، ص 6، 7.
53. محمد عبد الحليم عمر، دراسة حول الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها وتداولها، الدورة التاسعة عشر، منظمة المؤتمر الإسلامي، الشارقة، 2009، ص 3.
54. مريم سرارمة، مرجع سابق، ص 82.
55. نفس المرجع، ص 82.
56. المانسبع رابح أمين، الهندسة المالية وأثرها على الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 13.
57. سامي سويلم، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفي للاستثمار، ديسمبر 2000، ص 6.
58. عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2008، ص 11.
59. المانسبع رابح أمين، مرجع سابق، ص 31، 30.
60. صالح صالح، عبد الحليم غربي، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني "بخميس مليانة"، أيام 5\_6 ماي 2009، ص 13.

61. بن صوشة ثامر، مطبوعة الهندسة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون\_ تيارت، 2018/2017، ص 40.
62. حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2011، 2012، ص3.
63. مروان النحلة، قياس وتحليل المخاطر المالية، متوفر على الموقع [https// www.kantakji.com](https://www.kantakji.com) Consulté le 17/3/2019
64. شوقي بريقة وآخرون، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس ، الأردن 2015، ص 95.
65. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 51
66. والي جميلة، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف "المسيلة"، 2015/2014، ص 12.
67. نبراس محمد عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد7، العدد21، العراق، 2012، ص197.
68. شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 32.
69. شوقي بريقة وآخرون، مرجع سابق ، ص 131.
70. نفس المرجع، ص 132.
71. شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 32.
72. شوقي بريقة وآخرون، مرجع سابق، ص 134.
73. عبد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2009، ص 62.
74. نفس المرجع، ص 63.
75. إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، بغداد، 2010، ص 5.
76. صلاح الدين حسن السيسي، القضايا المصرفية لقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 25.
77. هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس\_ سطيف، 2012/2011، ص 108.
78. هادي آل سيف، الائتمان المصرفي وأهميته، مجلة الخط، العدد 41.6 / 2014/8 ص 5.
79. ائتمان مصرفي\_ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، متوفر على الموقع <http://ar.m.wikipedia.org> consulté le 19/3/2019

80. طارق عبد العالي حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية\_مصر، 2003، ص 71.
81. عبد الله إبراهيم نزال، محمود حسين الوادي، الخدمات في المصارف الإسلامية (آليات تطوير عملياته)، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2010، ص 236.
82. دليل إدارة المخاطر المصرفية (السياسات والإجراءات)، متوفر على الموقع [www. Management.com](http://www.Management.com)
83. بوطالب عبد الكريم، بن عيسى نجيب، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر "سعيدة"، 2016/2017، ص 13.
84. محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي (بين المخاطر والسيطرة)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص 356
85. أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، الطبعة الثانية، مطابع المستقبل، الإسكندرية، 1999، ص 73.
86. عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 130.
87. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 146.
88. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 251.
89. Edith Giralinger, les décision , 'investissement Exercices et ces corrigés de gestion, ed Nathan ,Paris 1998,p 29
90. Michel Mathieu , l'exploitation Bancaire et le risque de crédit, ed la revue banque, Paris 1995, p165.
91. عبد الكريم أحمد قندوز، استعراض لأهم الأفكار الواردة حول التحوط ضد مخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي، متوفر على الموقع <https://www.researchgate.net> consulté le 2019/3/28
92. دليل إدارة المخاطر المصرفية ، مرجع سابق، ص 10.
93. عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)، الطبعة الأولى، دار اي\_كتب، لندن، 2018، ص ص 258، 284.
94. أنس هشام المملوك ، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014، ص 136.
95. لمسلف عبلة، مبادلات العجز الائتماني وأثرها في الاستقرار المالي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، جامعة قسنطينة، 2015، ص ص 111، 112.
96. عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص .
97. لمسلف عبلة، مرجع سابق، ص ص 115 - 118
98. سامية بيدس وآخرون، دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي، 2001، ص 67.

99. لمسلف عبلة، مرجع سابق ، ص ص 113،114.

100. نفس المرجع، ص ص 128، 129.

## الفصل الثاني

دراسة أدوات الهندسة المالية وإدارة المخاطر

الائتمانية بينك أبو ظبي الأول

1. تقديم بنك أبو ظبي الأول

2. أدوات الهندسة المالية بينك أبو ظبي الأول

3. المخاطر الائتمانية بينك أبو ظبي الأول

4. إدارة المخاطر الائتمانية بينك أبو ظبي الأول

**تمهيد**

تناولنا في الفصل النظري كل من الهندسة المالية وإدارة المخاطر الائتمانية، التي تعتبر من المواضيع الأكثر أهمية بالنسبة للمؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة . وحتى تكون دراستنا هذه ذات دلالة سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجوانب النظرية على الواقع من خلال دراسة بنك أبو ظبي الأول الذي نشأ عن اندماج بنك الخليج الأول وبنك أبو ظبي الوطني . سنتطرق إلى تجربة هذا البنك لإبراز المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها وكيفية إدارتها، وذلك باستعمال أدوات الهندسة المالية والمتمثلة في المشتقات المالية. يتضمن هذا الفصل العناصر التالية:

- التعريف ببنك أبو ظبي الأول
- أدوات الهندسة المالية ببنك أبو ظبي الأول
- المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول
- إدارة المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول

**1. تقديم بنك أبو ظبي الأول (FAB) First Abu Dhabi Bank**

يعد بنك أبو ظبي الأول أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة ويمثل أمن المؤسسات المالية في العالم. فهو يقدم مجموعة واسعة من الحلول والمنتجات والخدمات والتجارب المصرفية المصممة خصيصا لتناسب احتياجات عملائه في جميع أنحاء العالم ضمن مختلف مجموعات الأعمال المصرفية الرائدة التي تشمل الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والاستثمار.

**1.1 التعريف ببنك أبو ظبي الأول**

نشأ بنك أبو ظبي الأول عن عملية الاندماج بين بنك الخليج الأول وبنك أبو ظبي الوطني كشركة مساهمة عامة وذلك منذ 30 مارس 2017، وذلك من خلال معاملة مقايضة أسهم بمعدل تبادل بواقع 1254 سهم من أسهم بنك أبو ظبي الوطني لكل سهم من أسهم بنك الخليج الأول. حيث تم شطب أسهم هذا الأخير من سوق أبو ظبي للأوراق المالية وقام بنك أبو ظبي الوطني بإصدار 5643 مليون سهم جديد لمساهمي بنك الخليج الأول في 2017/4/2 . بعد إتمام عملية الاندماج امتلك مساهمي بنك الخليج الأول 52% تقريبا من أسهم البنك المدمج ، بينما امتلك مساهمي بنك أبو ظبي الوطني 48% تقريبا. تم تحويل الأصول والمطلوبات التابعة لبنك الخليج الأول إلى بنك أبو ظبي الوطني، ليتم إصدار أسهم من البنك المدمج الجديد الذي عرف ببنك أبو ظبي الوطني حينها إلى مساهمي بنك الخليج الأول، وقد وافق في 2017/4/24 على

تغيير اسم البنك إلى بنك أبو ظبي الأول. وتمثل هذه مرحلة انتقالية ومسيرة جديدة للبنك، حيث يلتزم فيها البنك بوضع عملائه على رأس قائمة أولوياته ومساندتهم للنمو معاً. بغرض تحقيق ذلك، أطلق البنك حملة "نمو معاً" التي تمثل التزام البنك بدعم طموحات النمو لدى مساهميه وعملائه وموظفيه من خلال تقديم المزيد من الأفكار المبتكرة والأدوات والخبرات التي تساعدهم على المضي قدماً وتحقيق المزيد من النمو.<sup>(1)</sup>

### 2.1 أهمية بنك أبو ظبي الأول<sup>(2)</sup>

يعد بنك أبو ظبي الأول اليوم أحد أبرز البنوك الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقع مقره الرئيسي في العاصمة أبو ظبي التي تعد واحدة من أكثر المدن ديناميكية في العالم. يمتلك البنك أحد أقوى التصنيفات المجمع عالمياً، حيث صنف ضمن البنوك الأكثر أماناً في العالم وفي الشرق الأوسط. وقد حصل البنك على التصنيف الائتماني AA المرتفع للأمدين الطويل والقصير من ستاندرد & بورز. ويحتل حالياً الترتيب الثاني بين أكبر بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما يعد أكبر مؤسسة مالية في الإمارات بإجمالي أصول 655 مليار درهم، ما يمثل حصة سوقية بنسبة 27% من القطاع المصرفي الإماراتي. زيادة على ذلك، أظهرت البيانات المالية ارتفاع الودائع المجمع للبنك إلى نحو 402.58 مليار درهم والقروض إلى 357.2 مليار درهم نهاية 2016. خلال أبريل 2017 تم تداول أسهم البنك الجديد في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، حيث ساهم في الاستثمار المؤسساتي وزيادة السيولة في سوق أبو ظبي. وقد أصبح البنك يتمتع بقدرات مالية وخبرات واسعة وشبكة علاقات دولية تمكنه من وضع عملائه على رأس قائمة أولوياته عبر توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات والحلول البنكية التي ساهمت في تحقيق أرباح قوية وعوائد متزايدة لمساهميه. كما أصبح البنك يلعب دوراً رئيسياً في دعم الطموح الاقتصادي لدولة الإمارات على الصعيد المحلي إضافة إلى دوره في ترسيخ العلاقات والشراكات المتنامية التي تربط الدولة بالاقتصاد العالمي.

### 3.1 هيكل الملكية لبنك أبو ظبي الأول

أدى اندماج اثنين من أبرز البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تشكيل مجموعة خدمات مصرفية رائدة للأفراد. سنتعرف في هذا المدخل على الشركات والفروع الدولية التابعة لبنك أبو ظبي الأول وكذلك نسبة المساهمة فيه.

## 1.3.1 فروع بنك أبو ظبي الأول

تتوزع شبكة بنك أبوظبي الأول الدولية على القارات الخمس في العالم، حيث يوفر من خلال علاقاته الدولية وخبراته الواسعة وقوته المالية الدعم للشركات المحلية والإقليمية والدولية التي تسعى لإدارة أعمالها محليا وعالميا. ويوضح الجدول رقم (01) فروعه والشركات التابعة له:

جدول رقم(01): الشركات التابعة لبنك أبو ظبي الأول سنة 2018

نسبة الملكية	الأشطة الرئيسية	بلد التأسيس	الاسم القانوني
100%	الأعمال المصرفية	كوراساو	بنك أبو ظبي الأمريكيتين "إن في"
100%	الوساطة المالية	الإمارات العربية المتحدة	أبو ظبي الأول للأوراق المالية
100%	التأجير	الإمارات العربية المتحدة	شركة أبو ظبي الوطنية للتأجير ذ.م.م.
100%	إدارة العقارات	الإمارات العربية المتحدة	شركة أبو ظبي الوطنية للعقارات ش.م.خ.
100%	الأعمال المصرفية	سويسرا	بنك أبو ظبي الوطني الخاص(سويس)
100%	التمويل الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	شركة أبو ظبي الوطنية للتمويل الإسلامي ش.م.خ.
100%	التأجير	هونغ كونغ	أمبل شايينا القابضة المحدودة
96%	الوساطة المالية	مصر	أبو ظبي للوساطة المالية
100%	الأعمال المصرفية	ماليزيا	بنك أبو ظبي الوطني ماليزيا بيرهاد
100%	التأجير	فرنسا	بنك أبو ظبي لخيار شراء الأسهم للموظفين المحدود"أس أي أس"
100%	إدارة الصناديق	جزر الكيمان	صندوق بنك أبو ظبي العالمي للاستراتيجيات المتعددة
100%	الخدمات المصرفية	البرازيل	بنك أبو ظبي الوطني المحدود
100%	استثمارات عقارية	الإمارات العربية المتحدة	نواه للخدمات الإدارية
100%	استثمارات عقارية	الإمارات العربية المتحدة	شركة مسماك العقارية ذ.م.م.
100%	استثمارات عقارية	الإمارات العربية المتحدة	الشركة التجارية الدولية الأولى ذ.م.م.
100%	شركة ذات أهداف خاصة	جزر الكيمان	إف جي بي سكوك كومباني ليمتد 1
100%	شركة ذات أهداف خاصة	جزر الكيمان	إف جي بي سكوك كومباني ليمتد 2
50%	خدمات مصرفية	ليبيا	مصرف الخليج الأول الليبي
100%	تمويل إسلامي	الإمارات العربية المتحدة	أصيل للتمويل ش.م.خ.



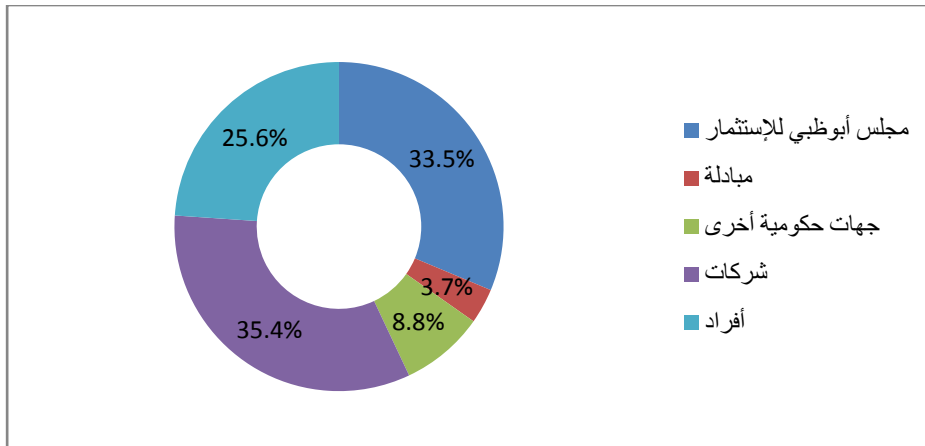
100%	بطاقات التمويل الإئتماني	الإمارات العربية المتحدة	دبي فيرستش.م.خ.
100%	الإدارة والوساطة في الممتلكات العقارية	الإمارات العربية المتحدة	شركة أبو ظبي الأول للعقارات ذ.م.م.
100%	خدمات تقنيات المعلومات	الإمارات العربية المتحدة	الخليج الأول لتقنيات المعلومات ذ.م.م.

المصدر: التقرير السنوي لبنك أبو ظبي الأول 2018، ص18

### 2.3.1 نسبة المساهمة في بنك أبو ظبي الأول<sup>(3)</sup>

بلغت قيمة أسهم رأسمال بنك أبو ظبي الأول 10.897.545.318 درهم، موزعة على 10.897.545.318 سهمًا، بقيمة درهم واحد للسهم الواحد. وفيما يلي سنظهر نسبة المساهمة في البنك حسب القطاع وحسب الجنسية.

شكل رقم(11): نسبة المساهمة في بنك أبو ظبي الأول حسب القطاع

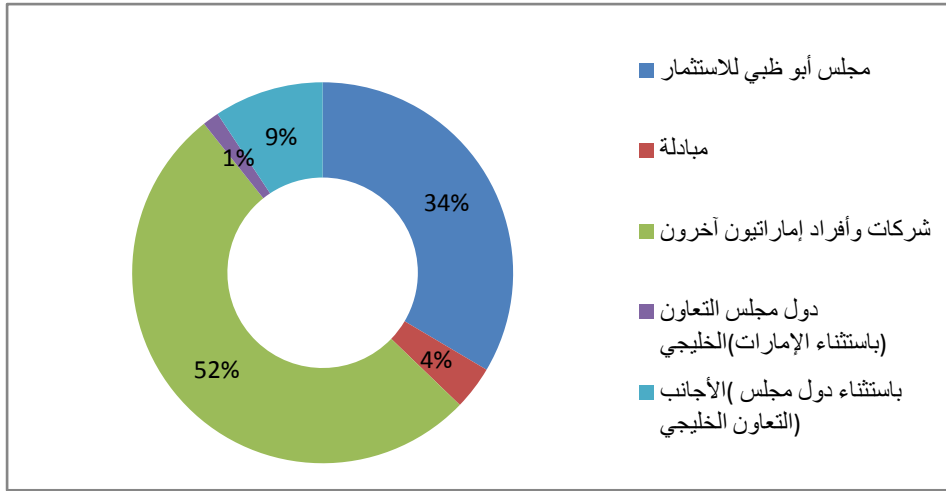


المصدر: التقرير السنوي لبنك أبو ظبي الأول 2017، ص40.

من خلال الشكل رقم ( 11 ) نلاحظ أن بنك أبو ظبي يساهم في القطاعات المبينة في الشكل بنسب متفاوتة، حيث أن أكبر مساهمة له كانت في قطاع الشركات بنسبة 35.4%. ويرجع هذا إلى تعدد فروعه الدولية كما هو مبين في الجدول رقم ( 01). أما أدنى نسبة مساهمة للبنك فقد كانت لمبادلة بنسبة ضئيلة مقدرة بـ 3.7%.

أما بالنسبة للمساهمين من حيث الجنسية، نلاحظ من الشكل رقم ( 12 ) أن نسبة المساهمة الأكبر في بنك أبو ظبي الأول كانت من قبل الشركات والأفراد الإماراتيون بنسبة 52%، تليها مساهمة مجلس أبو ظبي للاستثمار بنسبة 34%. أما أخفض نسبة مساهمة فكانت من طرف دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بـ 1%.

شكل رقم(12): نسبة المساهمة في بنك أبو ظبي الأول حسب الجنسية



المصدر: التقرير السنوي لبنك أبو ظبي الأول سنة 2017، ص 40

## 2.الوضعية المالية للبنك ومنتجاته

يعد بنك أبو ظبي الأول من رواد الصناعة المالية والمصرفية في العالم عامة وفي دولة الإمارات العربية المتحدة خاصة. فهو أكبر بنك في دولة الإمارات ويتميز بارتفاع رأسماله وأرباحه، الشيء الذي جعله يكسب مكانة سوقية هامة. فهو اليوم يشارك في مشروعات داخل الإمارات وخارجها. وفيما يلي سنتطرق إلى أبرز المؤشرات المالية بالبنك والتعرف على أهم أدوات الهندسة المالية التي يوظفها.

### 1.2المؤشرات المالية لبنك أبو ظبي الأول

يبين كل من الجدول رقم ( 2 ) والشكل رقم(13)تطور حجم رأسمال وربحية بنك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018.

جدول رقم(2):تطور رأسمال وربحية بنك أبو ظبي الأول للفترة (2016-2018) الوحدة:ألف درهم إماراتي

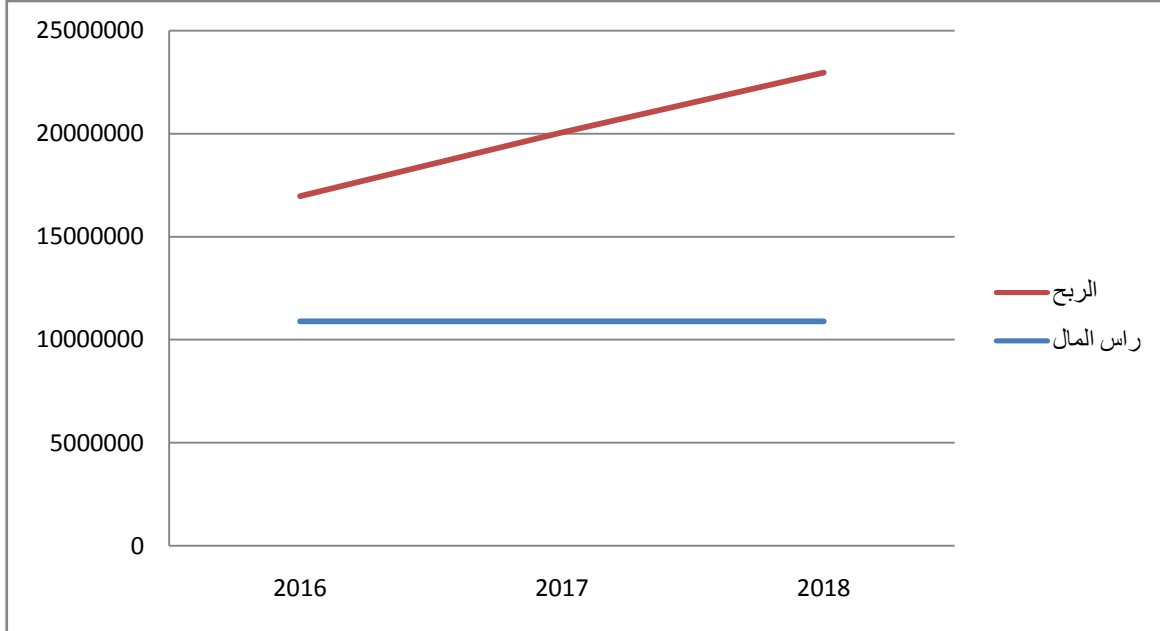
المؤشر	السنة	2016	2017	2018
رأس المال		10.897.545	10897545	10897545
الربح		6.069.800	9.167.255	12.066.389

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية 2016-2018

من خلال الجدول رقم ( 2 ) والشكل رقم(13)، نلاحظ أن حجم رأسمال بنك أبو ظبي الأول كان ثابتا خلال الفترة 2016-2018 بقيمة **10.897.545** درهم إماراتي. لكن بالرغم من ذلك نلاحظ نمو أرباح البنك

حيث قدرت في 2016 بـ 6.069.900 درهم إماراتي، لتصل في 2017 إلى 9.167.25 درهم إماراتي ثم إلى 12.066.389 درهم إماراتي في 2018. وهذا ما يبين أن الوضعية المالية للبنك جيدة.

شكل رقم (13): حجم رأسمال ونمو أرباح بنك أبو ظبي الأول للفترة 2016-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2)

ويمكن أن نوضح سبب ارتفاع أرباح بنك أبو ظبي الأول من خلال المؤشرات المالية للأداء المالي للبنك، والتي يبينها الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): المؤشرات المالية للأداء المالي للبنك خلال 2018 مقارنة بـ 2017

المؤشر	النسبة %
العائد على حقوق الملكية	12.73
العائد على الأصول	1.69
ربحية السهم	1.14
معدل نمو صافي الأرباح	3.63
معدل نمو إجمالي الأصول	8.18
معدل نمو القيمة الدفترية	4.14
معدل نمو ربحية السهم	3.63
معدل نمو صافي النقد من التشغيل	1.69566

المصدر: بنك أبو ظبي الأول - معلومات مالية - متوفر على الموقع <https://www.mubasher.info>

## 2.2 أدوات الهندسة المالية في بنك أبو ظبي الأول

حظيت الهندسة المالية بينك أبو ظبي الأول اهتماما كبيرا وذلك لما تلعبه من دور رئيسي في الابتكار والتطوير، وإيجاد حلول لمشاكل التمويل، وبالتالي تقليل المخاطر، وضمان خدمة عملائه والحفاظ على مكانته السوقية الرائدة. وتضم الهندسة المالية بينك أبو ظبي الأول العديد من الأدوات والمنتجات المالية أهمها المشتقات المالية التي تتمثل في العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود المبادلات، وعقود الخيارات. كما تضم منتجات أخرى لعل أهمها اتفاقيات إعادة الشراء، والسندات القابلة للتحويل، والسندات الثانوية، وبطاقة الائتمان. والجدول رقم (4) يوضح مختلف أدوات الهندسة المالية المعتمدة في بنك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018.

جدول رقم (4): منتجات الهندسة المالية بينك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018 الوحدة: ألف درهم إماراتي

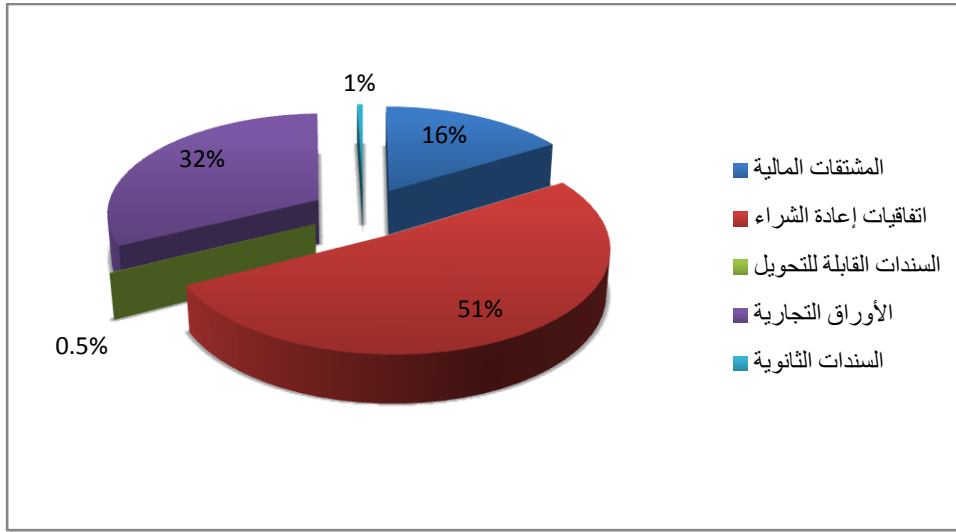
المنتج	السنة	2016	2017	2018
المشتقات المالية		1.953.003	11.399.432	13.084.192
الأوراق التجارية		10.016.916	24.124.097	18.144.105
اتفاقيات إعادة الشراء		11.585.628	37.576.336	34.769.685
السندات القابلة للتحويل		-	108.265	-
سندات		-	420.381	401.979
المجموع		23.555.547	73.628.511	66.399.961

المصدر: التقارير السنوية لبنك أبو ظبي الأول 2016-2018.

من خلال الجدول رقم (4) يتضح أن موجودات الاستثمار في منتجات الهندسة المالية بينك أبو ظبي الأول لقيت اهتماما كبيرا، حيث قدرت بـ 23.555.574 درهم إماراتي في 2016، لترتفع بشكل كبير إلى 73.628.511 درهم إماراتي في 2017، قبل أن تتخفض بعدها إلى 66.399.961 درهم إماراتي في 2018. وهذا ما يدل على استخدامها الواسع من قبل البنك نظرا لأهميتها. كما نلاحظ تنوع منتجات الهندسة المالية بالبنك من مشتقات مالية، وأوراق تجارية، واتفاقيات إعادة الشراء، وسندات. لكن لم يكن لها نفس القدر من الاستخدام، وهو ما يوضحه الشكل رقم (14).

من خلال الشكل رقم (14) نلاحظ أن حجم التعامل باتفاقيات إعادة الشراء خلال الفترة 2016-2018 مرتفع جدا حيث يأتي في المرتبة الأولى بنسبة 51%، تليها الأوراق التجارية بنسبة 32%، والمشتقات المالية بنسبة 16%. أما باقي المنتجات فكان التعامل بها ضئيل حيث لا يتجاوز 1%.

شكل رقم (14): منتجات الهندسة المالية ببنك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4).

بالإضافة إلى المنتجات السابقة، فإن بنك أبو ظبي الأول يقوم باستخدام بطاقات ائتمانية وكان آخر تصميم له بطاقة "ورلد" الائتمانية الأولى من نوعها للأعمال وهي ناتجة عن شراكة جديدة مع "ماستركارد". ستمنح هذه البطاقة الشركات الصغيرة والمتوسطة قدرات تنافسية أكبر، حيث ستمكنهم من توفير الوقت والمال عبر باقة من المزايا المتنوعة كالمرونة، وحدود أعلى للسحب النقدي اليومي، وحدود أعلى للمشتريات التي تتم عبر نقاط البيع، ومستويات الحماية المتقدمة مع خاصية chip and pin، وراحة أكبر عند إجراء المدفوعات بتقنية عدم التلامس. كما توفر البطاقة كافة المزايا النظامية التي توفرها بطاقات ماستركارد الائتمانية كالقبول العالمي الواسع، وعروض الطعام، والخصومات على الحجزات والسفر والتغطية التأمينية، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، سيستفيد حاملوا بطاقة "ورلد" الائتمانية من الخصومات الحصرية التي تصل إلى 40% التي يقدمها الشركاء ضمن قطاعات متنوعة، بدءاً من تصميم المواقع والتدريبات المؤسسية وصولاً إلى عروض السياحة والسفر والتوظيف<sup>(4)</sup>.

### 3.2 منتجات التمويل الإسلامي ببنك أبو ظبي الأول

إضافة للأدوات السابقة، فإن بنك أبو ظبي الأول يعتمد على أدوات تمويل واستثمار إسلامية تتمثل في الآتي: (5)

- **الصكوك**: بلغت قيمة إصدار الصكوك ببنك أبو ظبي الأول 850 مليون دولار، حيث تعد الأولى من نوعها لمؤسسة مالية التي يتم الإعلان عنها وتنفيذها وتغطيتها بالكامل في يوم واحد. ويعتبر هذا انجاز كبير وخطوة غير مسبوقه في مجال صكوك الشركات. (6)

**المرابحة:** هي عقد بيع بموجبه يقوم البنك ببيع سلع وموجودات أخرى إلى أحد العملاء بنسبة متفق عليها من الأرباح بعد خصم التكلفة.

**المضاربة:** هي عبارة عن عقد بين البنك والعميل. بموجب هذا العقد، يقوم أحد الأطراف بتقديم المال (رب المال)، ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثمار المال في مشروع أو نشاط معين، مع توزيع الأرباح المحققة بين الطرفين وفقاً لحصص يتم الاتفاق عليها في العقد.

**الوكالة:** عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل يقوم بموجبه أحد الطرفين (رب المال) بتقديم مبلغ معين من المال للوسيط (الوكيل) الذي يستثمره وفقاً لشروط محددة مقابل رسوم معينة (مبلغ مقطوع من المال أو نسبة مئوية من المبلغ المستثمر).

**الإجارة:** عبارة عن اتفاقية يقوم البنك (المؤجر) بموجبها بتأجير أو بناء أصل ما بناء على طلب العميل (المستأجر) ووعده منه باستئجار الموجودات لفترة زمنية مقابل دفع إيجارات محددة. يمكن إنهاء الإجارة عند نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة الإيجار. ويوضح الجدول رقم (05) عقود التمويل الإسلامي خلال الفترة 2016-2018.

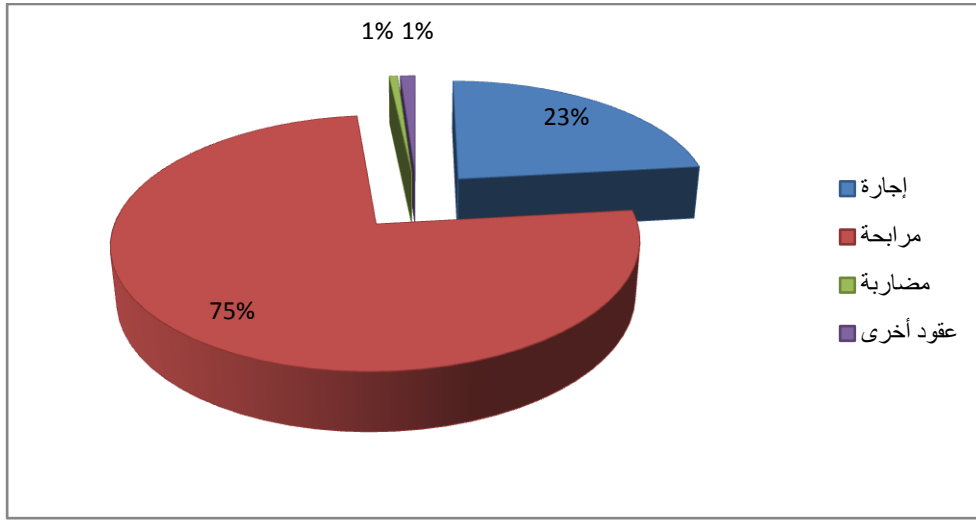
**جدول رقم (05):** عقود التمويل الإسلامي ببنك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018 الوحدة: ألف درهم إماراتي

العقد	السنوات	2016	2017	2018
إجارة		1.008.563	7.051.924	8.172.431
مرابحة		9.823.352	19.500.917	23.174.504
مضاربة		154.737	218.177	59.046
عقود أخرى		279.819	168.561	318.422
<b>المجموع</b>		<b>11.266.471</b>	<b>26.939.579</b>	<b>31.697.403</b>

المصدر: التقارير السنوية لبنك أبو ظبي الأول (2016-2018)

يمكن توضيح نسبة الاستثمار بالعقود التمويلية الإسلامية ببنك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018 في الشكل رقم (15).

شكل رقم(15): حجم عقود التمويل الإسلامي ببنك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(5)

يتبين لنا من الجدول رقم ( 5) أن المنتجات الإسلامية في بنك أبو ظبي الأول حظيت باهتمام كبير، حيث نلاحظ تنوع الصيغ الاستثمارية المعتمدة وارتفاع حجم التعامل بها، والتي تضمنت عقود والإجارة والمضاربة وعقود المرابحة. حيث قدرت سنة 2016 بـ 11266471 درهم إماراتي، لترتفع سنة 2017 إلى 26939579 درهم إماراتي، لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2018 بمقدار 31697403 درهم إماراتي، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 0.17%. كما نلاحظ من خلال الشكل رقم(15) أن حجم التعامل بهذه المنتجات لم يلق نفس القدر من الاستعمال، حيث أعلى استثمار كان في عقود المرابحة بنسبة 75% تليها عقود الإجارة بنسبة 23%، أما عقود المضاربة والعقود الأخرى فقد كان حجم الاستثمار بها ضئيل لا يتجاوز 2%.

### 3. المخاطر الائتمانية في بنك أبو ظبي الأول

يتعرض بنك أبو ظبي الأول في سياق أعماله الاعتيادية إلى عدة مخاطر أبرزها مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر التمويل، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر أخرى لعل أهمها مخاطر الائتمان، وذلك نظرا لطبيعة نشاطه التي تتمثل بالدرجة الأولى في منح القروض. في هذا المدخل سنتطرق إلى تصنيف المخاطر الائتمانية في بنك أبو ظبي وحجم القروض الممنوحة، والمخاطر الائتمانية التي تعرض لها، بما في ذلك مخاطر المشتقات المالية.

### 1.3 تصنيف المخاطر الائتمانية في بنك أبو ظبي الأول

تستخدم مجموعة إدارة المخاطر التابعة للبنك نظاما داخليا لتصنيف المخاطر من أجل تقييم الجدارة الائتمانية للشركات المقترضة والأطراف المقابلة. ويتم تحديد تصنيف معين لكل شركة مقترضة. ويبين الجدول رقم (6) أهم هذه التصنيفات.

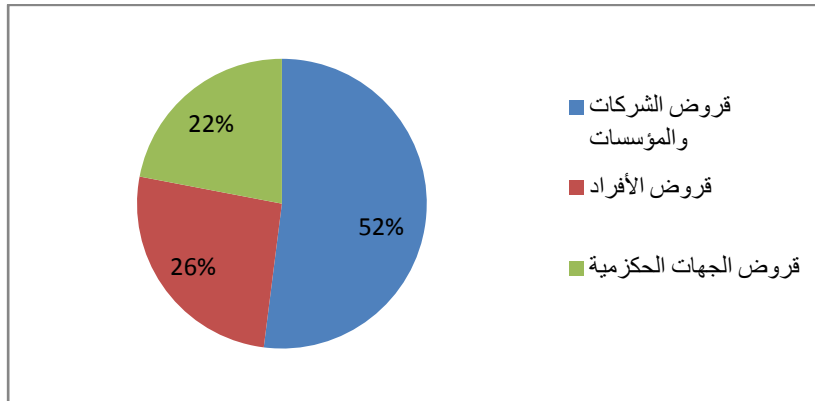
جدول رقم(6): تصنيف المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول سنة 2017

الدرجة	التصنيف	قروض الشركات	قروض الأفراد
9	قروض دون المستوى	متأخرة السداد لمدة 90 يوما فأكثر، وتظهر بعض الخسائر نتيجة لعوامل سلبية تعوق السداد	متأخرة السداد لمدة 90 يوما فأكثر
10	قروض مشكوك في تحصيلها	وفقا للمعطيات، تحصيل كامل المبلغ مشكوك فيه، مما يؤدي لخسارة جزء من هذه القروض	متأخرة السداد لمدة 130 يوما فأكثر
11	قروض بخسارة	احتمال عدم استرداد أي مبلغ بعد استفاد كافة الإجراءات المتاحة	متأخرة السداد لمدة 180 يوما فأكثر

المصدر: التقرير السنوي لبنك أبو ظبي الأول 2017.

من خلال الجدول رقم ( 6) نلاحظ أن البنك يعتمد على ثلاث تصنيفات للمخاطر الائتمانية، وهي قروض دون المستوى، وقروض مشكوك في تحصيلها، وقروض بخسارة. كما نلاحظ أن مخاطر القروض الممنوحة للشركات هي أكثر من مخاطر القروض الممنوحة للأفراد. ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة القروض الممنوحة لها من قبل البنك. والشكل رقم (16) يوضح حجم القروض الممنوحة للشركات والأفراد والجهات الحكومية.

شكل رقم(16): حجم القروض الممنوحة من قبل بنك أبو ظبي الأول



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الموقع <https://www.bankfab.ae>.



نلاحظ من الشكل رقم ( 16 ) أن بنك أبو ظبي الأول يتميز بتنوع خدماته ومحفظة قروضه، حيث نلاحظ أن القروض الممنوحة لقطاع الشركات والمؤسسات تمثل 52% من إجمالي سجل القروض لديه، وهي أعلى نسبة. هذا من شأنه أن يتمخض عن مخاطر ائتمانية كبيرة - كما بينا في الجدول رقم ( 6 ). تليها القروض الممنوحة للأفراد بنسبة 26%، وقروض الجهات الحكومية 22%.

### 2.3 إجمالي التعرض للمخاطر الائتمانية في بنك أبو ظبي الأول

يتعرض بنك أبو ظبي الأول لمخاطر الائتمان بسبب عدم وفاء عميل أو طرف آخر بالتزاماته التعاقدية حول الأصل المالي، مما يؤدي إلى تكبد البنك خسائر مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بصورة رئيسية من القروض والسلفيات والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية، واتفاقيات إعادة الشراء، واستثمارات الدين لغير أغراض المتاجرة والأدوات المالية المشتقة.

يوضح كل من الجدول رقم ( 7 ) والشكل رقم ( 17 ) أقصى تعرض لمخاطر الائتمان الخاصة ببنود الميزانية، دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى.

جدول رقم (7): أقصى تعرض للمخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول الوحدة: ألف درهم إماراتي

البنود	السنة	2016	2017	2018
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية		24.329.649	136.332.892	181.469.100
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		827.558	18.761.276	11.679.960
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية		12.932.570	13.829.490	19.226.248
قروض وسلفيات		139.685.075	345.089.058	367.056.491
اتفاقيات إعادة الشراء		5.449.019	21.346.974	19.048.807
استثمارات لغير أغراض المتاجرة		26.556.724	86.057.723	90.371.129
موجودات أخرى		6.733.506	15.542.116	20.484.753
المجموع		216.514.141	636.959.529	709.336.568
الالتزامات الطارئة		60.155.516	152.437.597	165.134.974
الارتباطات		19.460.113	48.555.452	45.259.602
المجموع		79.615.629	200.993.049	210.794.576
<b>إجمالي التعرض</b>		<b>296.129.770</b>	<b>837.952.578</b>	<b>920.131.144</b>

المصدر: التقارير السنوية لبنك أبو ظبي الأول 2016-2018.

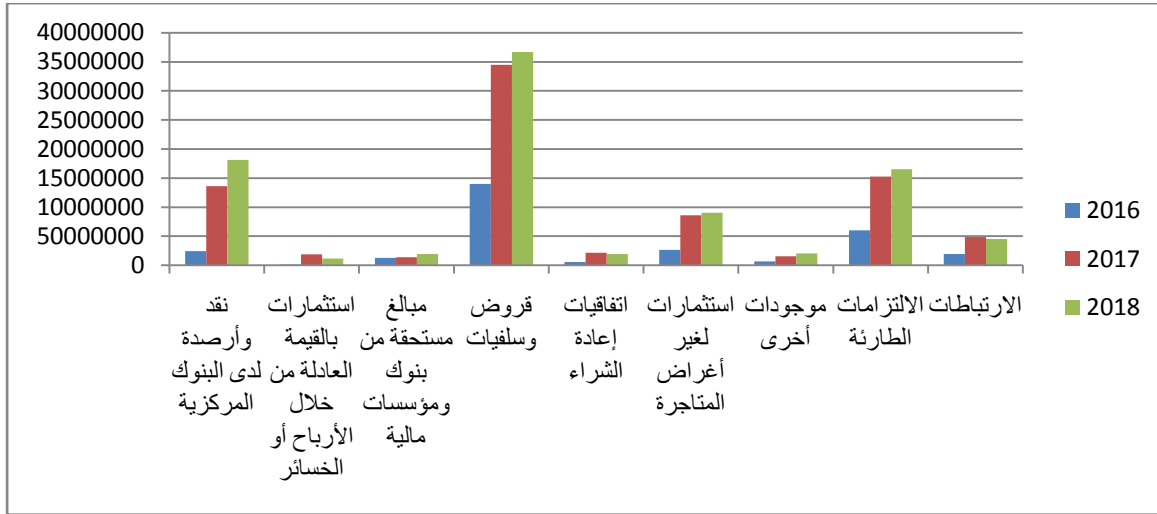
من جهة أخرى، يوضح الجدول رقم (7) بشكل عام، أقصى حد ممكن أن يتعرض له بنك أبو ظبي الأول من مخاطر الائتمان المرتبطة بأصوله. كما يبين عناصر الميزانية الخاضعة لهذا النوع من المخاطر، والتي تتمثل في عناصر داخل الميزانية معبرا عنها بالموجودات المالية المتنوعة، وعناصر أخرى تحت بند المطلوبات.

زيادة على ذلك، نلاحظ أن حجم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها بنك أبو ظبي الأول في ارتفاع مستمر، حيث بلغت في 2016 حوالي 296.129.770 درهم إماراتي، لترتفع في 2017 إلى 837.952.558 درهم إماراتي، لتصل إلى 920.131.144 درهم إماراتي في 2018، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 2,10%. يتضح من الجدول كذلك أن الموجودات المتعلقة بالقروض والسلفيات أكثر عرضة لمخاطر الائتمان بالمقارنة مع الموجودات الأخرى للبنك . فهي في ارتفاع مستمر، حيث بلغت 139.685.075 درهم إماراتي في 2016، ثم ارتفعت بشكل كبير إلى 345.089.058 درهم إماراتي في 2017، قبل أن تبلغ أقصاها 367.056.491 درهم إماراتي في 2018، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 1,62%. كما نلاحظ أن المخاطر الائتمانية المتعلقة بالبنوك المركزية في ارتفاع مستمر، حيث بلغت 24.329.649 ألف درهم إماراتي في 2016، لترتفع بشكل محسوس إلى 136.332.892 درهم إماراتي في 2017، و 181.469.100 درهم إماراتي في 2018، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 6,45%. أما فيما يخص المخاطر الائتمانية المتعلقة بالاستثمارات، فقد كانت هي بدورها مرتفعة. فقد كانت الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة في ارتفاع مستمر مسجلة أعلى قيمة لها في 2018، حيث بلغت 90.371.129 درهم إماراتي. أما الاستثمارات الأخرى فقد بلغت أقصى قيمة لها 18.761.276 درهم إماراتي في 2017.

بالنسبة للمخاطر الائتمانية المتعلقة باتفاقيات إعادة الشراء، يتبين من الجدول أنها ارتفعت بشكل كبير من 5.449.019 درهم إماراتي سنة 2016 إلى 21.346.974 درهم إماراتي في 2017، قبل أن تنخفض قليلا إلى 19.048.807 درهم إماراتي في 2018، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 2,49%. أما بالنسبة لحجم المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمبالغ المستحقة من بنوك ومؤسسات مالية والموجودات الأخرى، فقد عرفت ارتفاعا طفيفا، حيث بلغت أقصى قيمة لها 20.484.753 درهم إماراتي في 2018. بخصوص المطلوبات، نلاحظ أن حجم المخاطر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات الطارئة كانت في ارتفاع مستمر حيث انتقلت من 60.155.516 درهم إماراتي في 2016 إلى 165.134.994 درهم إماراتي في 2018، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 1,75%. أما بالنسبة للارتباطات فقد ارتفع حجم

المخاطر الائتمانية بأكثر من الضعف خلال الفترة 2016-2018 ليستقر عند 48.555.452 درهم إماراتي في نهاية 2018. ويقدم الشكل رقم ( 17 ) مزيداً من التوضيح حول أقصى تعرض للمخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول. وهو ما يشير إلى ضرورة تركيز بنك أبو ظبي الأول على المخاطر الائتمانية، واعتماد السياسات الائتمانية الملائمة والإجراءات اللازمة لإدارتها والتخفيف من حدتها.

شكل رقم(17): أقصى تعرض للمخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول للفترة 2016-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(7)

### 1.2.3 المخاطر الائتمانية لبنك أبو ظبي الأول حسب التركيز الجغرافي

ينشط بنك أبو ظبي الأول في مناطق جغرافية عبر العالم، و تتوزع فروع وشركاته عبر القارات الخمس، حيث تؤثر بيئة العمل على مكانة البنك واستمراريته. فقد تكون ملائمة بشكل يجعل منها فرص استثمارية تحقق عوائد ايجابية، وقد تكون معرقة تخلف من ورائها خسائر نتيجة المخاطر التي تتعرض لها.

جدول رقم(8): توزيع المخاطر الائتمانية حسب التركيز الجغرافي للفترة 2016-2018الوحدة: ألف درهم إماراتي

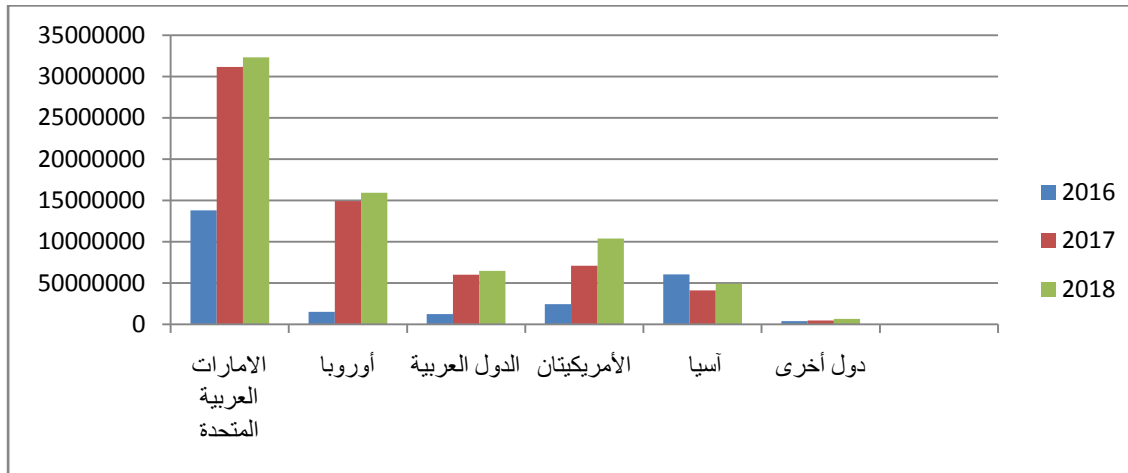
المنطقة	السنة	2016	2017	2018
الإمارات العربية المتحدة		137.899.016	311.490.128	323.269.298
أوروبا		15.119.519	149.193.597	159.200.628
الدول العربية		12.239.624	59.912.155	64.801.650
الأمريكتان		24.333.874	71.123.064	103.770.890
آسيا		60.620.801	41.101.674	49.065.310
دول أخرى		3.896.073	4.693.364	6.530.702
<b>المجموع</b>		<b>254.108.907</b>	<b>637.513.982</b>	<b>706.638.478</b>

المصدر: التقارير السنوية لبنك أبو ظبي الأول (2016-2018).

يوضح كل من الجدول رقم(8) والشكل رقم(18) بشكل عام توزيع المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي

الأول حسب التركيز الجغرافي، حيث نلاحظ أن المخاطر الائتمانية كانت في ارتفاع من سنة لأخرى خلال الفترة 2016-2018، حيث بلغت **706.638.478** درهم إماراتي في 2018 مقارنة بـ **254.108.907** درهم إماراتي في 2016، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 1,78%.

شكل رقم(18): التوزيع الجغرافي للمخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(8).

كما يتضح كذلك أن أكثر المخاطر الائتمانية تتركز بداخل الإمارات العربية المتحدة، وهذا راجع لكون أغلب فروع ووحدات البنك متواجدة في الإمارات العربية المتحدة، تليها بعد ذلك أوروبا. أما باقي المناطق الجغرافية فنلاحظ ضعف تركيز المخاطر الائتمانية بها وهذا لقلّة فروع ووحدات البنك بها.

## 2.2.3 المخاطر الائتمانية حسب نوع الطرف الآخر

يتعامل بنك أبو ظبي الأول مع أطراف وعملاء عدة، كل ووضعيته المالية. بعض الأطراف تسدد ما عليها في الآجال المحددة، ومنها من يتخلف عن السداد. وبالتالي تتسبب هذه الأخيرة في خسائر للبنك. ويمكن توضيح حجم المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول حسب نوع الطرف الآخر في الجدول رقم ( ) والشكل رقم(19).

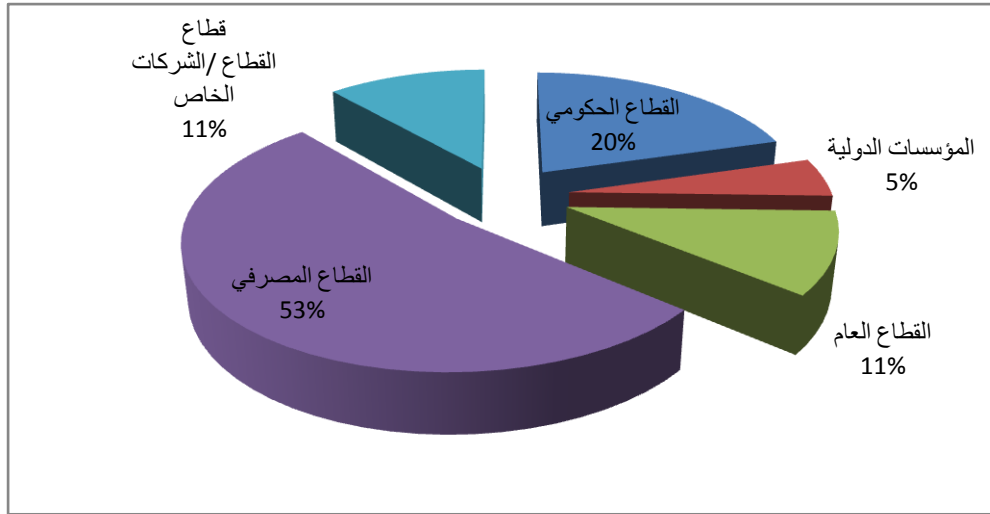
جدول رقم(9): توزيع مخاطر الائتمان في بنك أبو ظبي الأول حسب الطرف الآخر. الوحدة: ألف درهم إماراتي

2018	2017	2016	السنوات نوعية الطرف
2.680.485	4.397.799	58.767	القطاع الحكومي
810.394	915.279	7.356	المؤسسات الدولية
1.251.552	2.287.703	125.627	القطاع العام
6.790.244	11.070.764	447.156	القطاع المصرفي
3.088.235	649.219	260.618	قطاع الشركات/القطاع الخاص
<b>14.620.910</b>	<b>19.320.764</b>	<b>899.524</b>	إجمالي المخاطر

المصدر: التقرير السنوي لبنك أبو ظبي الأول خلال الفترة (2016-2018).

يوضح الجدول رقم ( 9 ) أن المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول موزعة على الأطراف المذكورة أعلاه بقيم متفاوتة، حيث نلاحظ ارتفاعها من سنة لأخرى خلال الفترة قيد الدراسة. فقد ارتفعت من 899.524 درهم إماراتي في 2016 إلى 19.320.764 درهم قبل أن تنخفض بشكل طفيف إلى 14.620.910 في 2018، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 15,25% . لذا يتوجب على البنك مراجعة المحافظ الائتمانية بشكل مستمر والتأكد من الوضعية المالية للأطراف التي يمنحها القروض بشكل دقيق. غير أن المخاطر الائتمانية الموزعة على الأطراف المعنية لم يكن لها نفس القدر من التعرض للمخاطر. و يمكن توضيح نسبة المخاطر الائتمانية حسب كل طرف ببنك أبو ظبي الأول في الشكل رقم(19).

شكل رقم (19): توزيع المخاطر الائتمانية حسب نوع الطرف الآخر بينك أبو ظبي الأول خلال الفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبية بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9).

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم المخاطر الائتمانية موزعة على الأطراف المذكورة بنسب متفاوتة، حيث أن التركيز الأعلى للمخاطر الائتمانية كان بالقطاع المصرفي بنسبة 53%. وهذا يرجع إلى كون أغلب فروع بنك أبو ظبي كانت ممثلة في المؤسسات المالية والمصرفية (كما يوضح الجدول رقم 1)، تليها المخاطر الائتمانية المتعلقة بالقطاع الحكومي بنسبة 20%، والقطاع العام والقطاع الخاص بنسبة 11%. أدنى تركيز للمخاطر الائتمانية كان في المؤسسات الدولية بنسبة 0.5%.

### 3.2.3 تركيز المخاطر الائتمانية بحسب القطاع الاقتصادي

يعتبر بنك أبو ظبي الأول من رواد الصناعة المالية والمصرفية في الشرق الأوسط. كما يتميز بقوة مركزه المالي في السوق، وذلك من خلال ما يمتلكه أو يشارك به من مشروعات داخل الإمارات أو خارجها في مختلف الأنشطة الاقتصادية. لكن هذا لا يعني خلوه من المخاطر خاصة الائتمانية منها. والجدول الموالي يوضح لنا توزيع المخاطر الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي بينك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018.

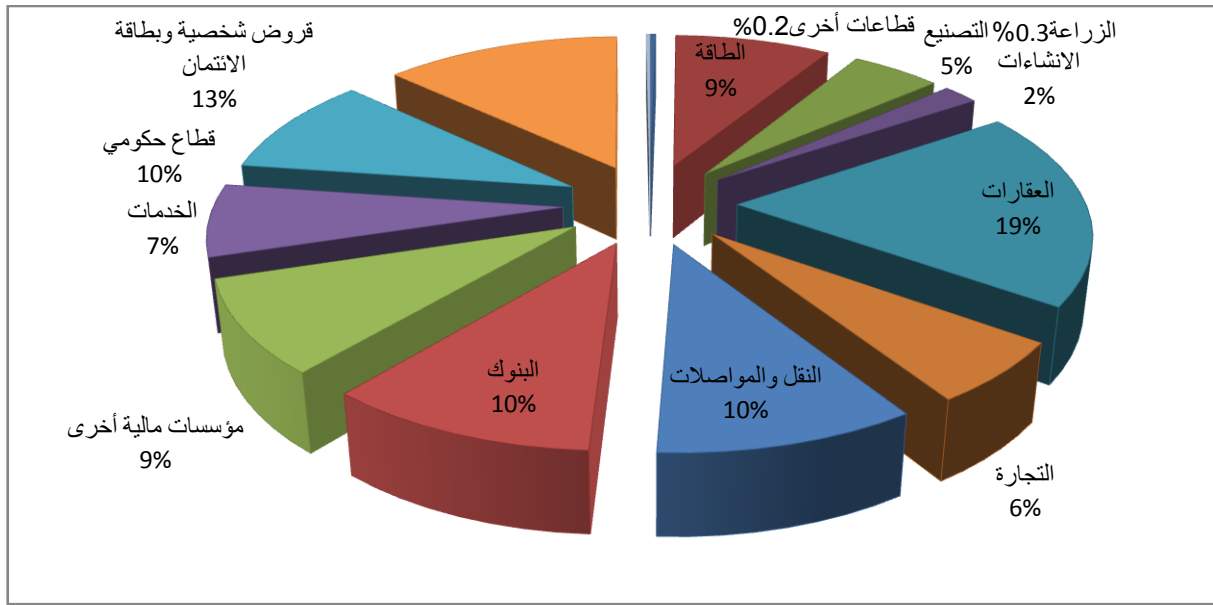
جدول رقم (10): توزيع المخاطر الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي للفترة (2016-2018) الوحدة: ألف درهم إماراتي

السنوات	2016	2017	2018
القطاع			
الزراعة	2.560.093	435.808	313.175
الطاقة	480.392	44.906.149	56.927.460
التصنيع	7.448.597	21.093.518	29.926.759
الإثشاءات	659.245	13.059.975	9.664.132
العقارات	18.507.822	104.641.620	106.327.205
التجارة	18.671.231	25.174.787	50.635.543
النقل والاتصالات	13.984.485	54.665.448	51.246.442
البنوك	19733040	51233490	54399968
مؤسسات مالية أخرى	12491844	47234173	47.950.159
الخدمات	28332413	26899917	28.679.784
قطاع حكومي	9462555	49470531	56.708.121
قروض شخصية وبطاقة الائتمان	38123138	60077997	56.642.028
قطاعات أخرى	3561346	1225642	443061
إجمالي التعرض	<b>174.016.201</b>	<b>500.119.055</b>	<b>495.463.869</b>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك أبو ظبي الأول 2016-2018.

يوضح الجدول رقم ( 10) بشكل عام توزيع المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول حسب القطاع الاقتصادي، حيث نلاحظ ارتفاعها في 2017 و 2018 والتي بلغت 500.119.055 درهم إماراتي، و495.463.869 درهم إماراتي على التوالي، مقارنة بـ 174.016.201 ألف درهم إماراتي في 2016، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 1,84%. وهذا ما يبين تنوع الأنشطة التي يمارسها بنك أبو ظبي الأول وارتفاع حجم القروض المخصصة لها. كما نلاحظ أن المخاطر الائتمانية موزعة حسب الأنشطة الاقتصادية المذكورة بقيم متفاوتة. ويمكن أن نوضح نسبة التعرض في كل قطاع في الشكل رقم (20).

شكل رقم(20): توزيع المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول حسب النشاط الاقتصادي خلال (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(10)

نلاحظ من الشكل ( 20)، أن أعلى تركيز للمخاطر الائتمانية حسب النشاط ببنك أبو ظبي الأول كان في العقارات بنسبة 19%، وأدنى تركيز كان في القطاع الزراعي، بينما النشاطات الأخرى لم تتجاوز نسبتها 2%.

### 3.3 المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من احتمال إخلال الطرف المقابل بالتزاماته التعاقدية، التي يقوم بها البنك غالباً مع مؤسسات مالية وبنوك أخرى. والجدول رقم ( 11) يوضح حجم المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية.

جدول رقم(11): توزيع مخاطر المشتقات المالية خلال الفترة (2016-2018)

المنتج	السنة	2016	2017	2018
المشتقات المالية		1.903.003	11.399.432	13.084.192

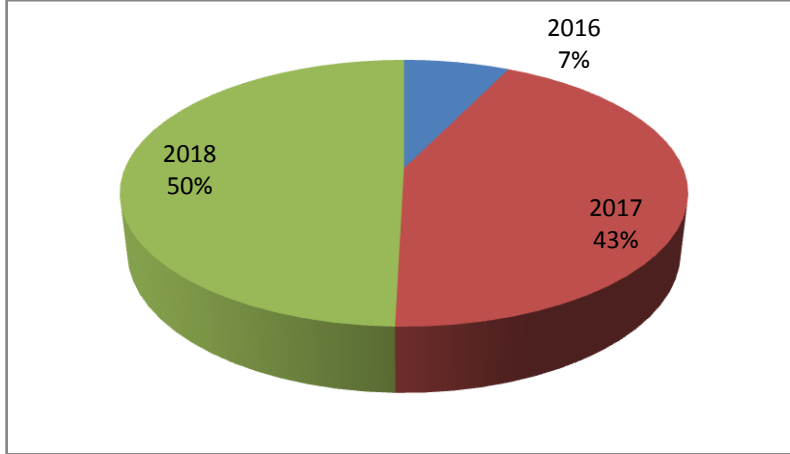
المصدر: التقارير السنوية لبنك أبو ظبي الأول (2016-2018).

نلاحظ من الجدول رقم ( 11) والشكل رقم(21) أن حجم المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية في تزايد حيث انتقلت من 1.953.003 درهم إماراتي في 2016 إلى 13.084.192 درهم إماراتي في 2018، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 5,69%. حيث أصبحت تمثل 50% من مجموع المخاطر



الائتمانية سنة 2018. يمكن تفسير ذلك بارتفاع حجم المضاربة بالأدوات المالية المشتقة، الشيء الذي أدى إلى زيادة المخاطر المرتبطة بها.

شكل رقم(21): نسبة المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية خلال الفترة(2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(11).

#### 4. إدارة المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول

تبدأ عملية معالجة المخاطر الائتمانية مع ظهور أول حادث وهو "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها بغرض استرجاع مستحقاته. ومن خلال هذا المدخل سنتعرف على الأساليب التي يستخدمها بنك أبو ظبي الأول لإدارة مختلف المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها.

#### 1.4 الإجراءات العامة للتخفيف من مخاطر الائتمان

كجزء من إطار متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان يتم إجراء متابعة منتظمة للمخاطر على مستوى كل من الأفراد والمحافظ بالإضافة إلى عدة معايير تشمل جودة الائتمان، ومستويات المخصصات، وحدود التعرض عبر عدة أبعاد، والأداء المالي والتشغيلي، والاستخدام الأمثل للمعلومات، والالتزام بالتعهدات المالية وغير المالية، والأداء الخاص بعمليات الاسترداد، وأداء نظام التصنيف، وغيرها. وتقوم مجموعة إدارة المخاطر ببنك أبو ظبي الأول بإتباع إجراءات عامة للتخفيف من مخاطر الائتمان نلخصها فيما يلي:

- الاستعانة بمتخصصين في نمذجة المخاطر المالية لمراجعة مدى معقولية وملائمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في مختلف عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. ويشمل ذلك وضع افتراضات تتعلق بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، واحتمالية التعثر ومعدلات الاسترداد.

- إجراء تقييمات ائتمانية لعينة مختارة من العملاء لاختبار مدى ملائمة التصنيفات الائتمانية وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والتدفقات النقدية المستقبلية للمقترض لتقييم مدى إمكانية الاسترداد وخسائر الائتمان المتوقعة.
  - الاستعانة بمتخصصين في مجال تقنية المعلومات للمساعدة في اختيار تقنية المعلومات العامة ذات الصلة وتطبيقات النظم الرقابية المستخدمة في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة.
  - استخدام المعلومات الاستشرافية، حيث تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإدراج المعلومات الاستشرافية في تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة ما قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي، وكذلك في قياس خسائر الائتمان المتوقعة.
- من أجل تحديد وتقييم مخاطر الائتمان الخاصة ببنك أبو ظبي الأول قامت مجموعة إدارة المخاطر وضع آلية شاملة تتضمن ثلاثة مستويات للدفاع نلخصها في الشكل رقم (22).
- شكل رقم(22): آليات إدارة المخاطر ببنك أبو ظبي الأول



#### 2.4 آليات الهندسة المالية المستخدمة لإدارة المخاطر الائتمانية ببنك أبو ظبي الأول

يتعرض بنك أبو ظبي الأول لمخاطر ائتمانية كبيرة، كما سبق الذكر في المدخل السابق، وفي هذا السياق يستخدم آليات مبتكرة للتحوط ضد مخاطر الائتمان ألا وهي أدوات الهندسة المالية. من خلال هذا المدخل سنتطرق إلى أهم أدوات الهندسة المالية التي يستخدمها البنك للتحوط ضد مخاطر الائتمان والمتمثلة في الضمانات، المشتقات المالية (المبادلات، المستقبلات، الخيارات، والعقود الآجلة)، والمشتقات الائتمانية (مبادلات التعثر الائتماني).

#### 1.2.4 الضمانات

يحتفظ البنك بضمانات للتخفيف من مخاطر الائتمان التي يتعرض لها. فيما يلي تقدير لنسبة تغطية ضمانات القروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض ائتماني، بعد احتساب الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الفعلية للضمان.

جدول رقم (12): نسبة تغطية الضمانات للقروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض ائتماني.

2018	2017	2016	السنة نسبة التغطية
60.75%	55.32%	85.41%	50%-0
29.18%	31.66%	8.66%	100%-51
10.05%	13.01%	5.91%	أكثر من 100%
13.466.348	12.492.155	4.255.496	إجمالي القروض التي تعرضت لانخفاض ائتماني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية 2016-2018 .

من خلال الجدول رقم ( 12 ) نلاحظ أن القروض التي تعرضت لانخفاض ائتماني في تزايد، حيث بلغت 4.255.496 درهم إماراتي في 2016، لترتفع بشكل ملحوظ إلى 12.492.155 درهم إماراتي في 2017، لتبلغ بعدها أقصى قيمة لها 13.466.348 ألف درهم إماراتي في 2018. وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 2,16%، ويتم تغطية هذه المخاطر بالضمانات. حيث أن نسبة التغطية من 0-50% خلال السنوات الثلاث كانت تمثل أعلى قيمة من النسب الأخرى (51-100% وأكثر من 100%).

## 2.2.4 المشتقات المالية

قامت مجموعة إدارة المخاطر بينك أبو ظبي الأول بوضع إطار للتخفيف من مخاطر الائتمان كوسيلة للحد منها عند التعرض للمخاطر الائتمانية. وفي سياق أعمالها الاعتيادية تقوم بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. تتمثل المشتقات في أدوات مالية تشق قيمتها من أسعار الأدوات ذات الصلة مثل الأسهم، أو السندات، أو معدلات الفائدة، أو معدلات صرف العملات الأجنبية، أو هوامش الائتمان، أو السلع، أو حقوق الملكية، أو المؤشرات الأخرى. تمكن هذه المشتقات المستخدمين من خفض أو تعديل التعرض لمخاطر الائتمان. تشمل الأدوات المالية المشتقة على العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، وعقود المبادلة (المقايضة)، وعقود الخيارات. تبرم هذه المعاملات بصورة رئيسية مع البنوك والمؤسسات المالية. والجدول رقم يوضح حجم المشتقات المالية المستخدمة للتحوط من مخاطر الائتمان بينك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018.

جدول رقم (13): إجمالي المشتقات المالية للتحوط من مخاطر الائتمان بينك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018

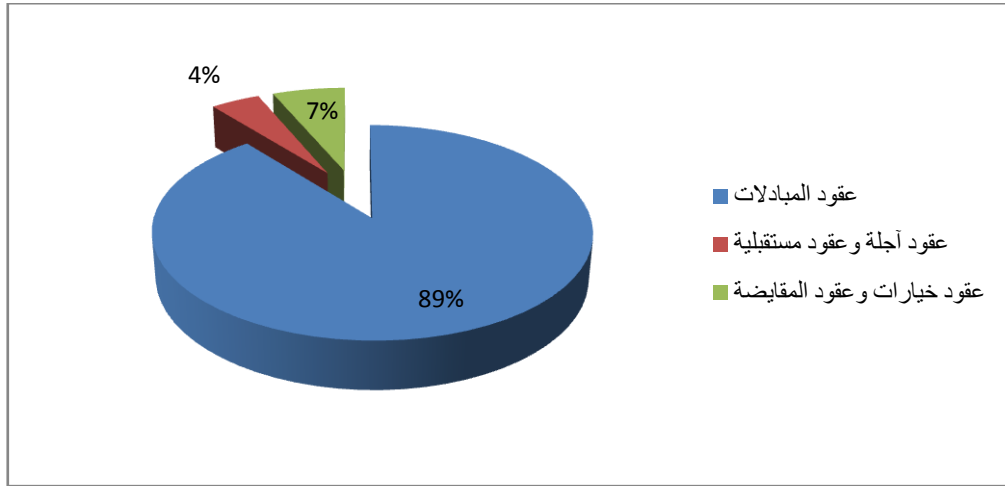
الوحدة: ألف درهم إماراتي

السنة	2016	2017	2018
عقود المبادلات	57.769.253	837.892.379	1.099.051.876
عقود آجلة وعقود مستقبلية	459.125	39.465.202	57.016.206
عقود خيارات وعقود مقايضة	5.923.789	73.110.496	64.186.503
إجمالي المشتقات	64.152.167	877.357.581	1.156.068.082

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال الفترة 2016-2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك أبو ظبي الأول يستخدم في إطار التحوط من المخاطر الائتمانية المشتقات المالية بأنواعها، والمتمثلة في عقود المبادلات، والعقود الآجلة والعقود المستقبلية، وكذلك عقود الخيارات. كما نلاحظ ارتفاع استخدامها من قبل البنك حيث بلغت 64.152.167 درهم إماراتي في 2016، لترتفع بشكل كبير إلى 877.357.581 درهم إماراتي في 2017، لتبلغ بعدها أقصى قيمة لها 1.156.068.082 درهم إماراتي في 2018، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 17,02%. هذا يدل على زيادة الإقبال عليها للتحوط من مخاطر الائتمان. كما نلاحظ أن استخدام المشتقات المالية الموضحة لم ينل نفس القدر من الاستعمال للتحوط من مخاطر الائتمان. يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (23).

شكل رقم (23): نسبة المشتقات المالية للتحوط من مخاطر الائتمان ببنك أبو ظبي الأول خلال الفترة 2016-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

من خلال الشكل، نلاحظ أن أعلى استخدام للمشتقات المالية كان في عقود المبادلات بنسبة 89%. هذا يدل على أن البنك يستخدمها للتحوط من مخاطر عدم السداد، وهو ما يفسر الإقبال على مبادلات التعثر الائتماني في العنصر الموالي. أما المشتقات المالية الأخرى فقد كان استعمالها لإدارة المخاطر الائتمانية منخفض حيث لم تتجاوز حصتها 7%. وهذا ما يؤكد نتائج الدراسة التي قام بها الباحث معتوق جمال والتي أشرنا إليها سابقاً.

#### 3.2.4 المشتقات الائتمانية (مبادلات التعثر الائتماني)

تمثل المشتقات الائتمانية جوهر أدوات الهندسة المالية المستخدمة للتحوط ضد مخاطر الائتمان. وفي سياق أعماله الاعتيادية، يقوم البنك بإجراء تعاملات مع البنوك والمؤسسات المالية تتضمن مشتقات ائتمانية للتحوط من مخاطر الائتمان. والجدول رقم (14) يوضح حجم اتفاقيات التعثر الائتماني (مبادلات الائتمان المعيبة) ببنك أبو ظبي الأول خلال السنتين 2017-2018.

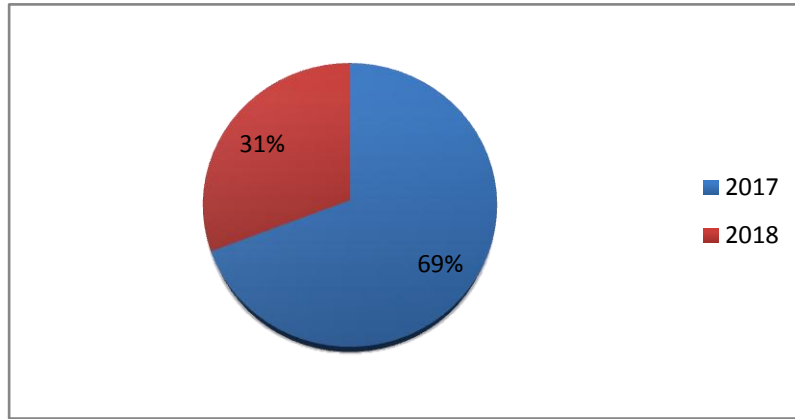
جدول رقم (14): حجم مبادلات التعثر الائتماني ببنك أبو ظبي الأول للسنتين 2017/2018 الوحدة: مليون درهم

السنة	2017	2018
حجم مبادلات التعثر الائتماني	165	73.46

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك أبو ظبي الأول 2018.

يمكن أن نوضح نسبة مبادلات التعثر الائتماني المستخدمة في هذه الفترة في الشكل رقم (24).

شكل رقم(24): حجم مبادلات التعثر الائتماني المستخدمة للتحوط ضد مخاطر الائتمان ببنك أبو ظبي الأول خلال 2018/2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(14).

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (24)، يتضح أن بنك أبو ظبي الأول يستخدم نوعاً من المشتقات الائتمانية للتحوط ضد مخاطر الائتمان، والمتمثلة في مبادلات التعثر الائتماني، حيث كان أقصى استخدام لها بنسبة 69% في 2017. أما في 2018 فنلاحظ انخفاضاً في استخدامها إلى حوالي النصف بنسبة 31%. هذا يدل على أن مبادلات التعثر الائتماني كان لها دوراً في خفض حجم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك. وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة التي قامت بها الباحثة لمسلف عبلة، والتي أشرنا إليها سابقاً.

### خلاصة

تعرفنا في هذا الفصل، على أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو بنك أبو ظبي الأول المتمخض عن اندماج بنك الخليج وبنك أبو ظبي الوطني. يقدم مجموعة من الخدمات والمنتجات لعملائه بما في ذلك منتجات الهندسة المالية. تبين لنا أن البنك يواجه حجماً كبيراً من المخاطر الائتمانية التي ترافق عمله. كما وجدنا أن البنك يقوم بإجراءات عدة للتخفيف من مخاطر الائتمان وأهمها أدوات الهندسة المالية، المتمثلة في الضمانات، والمشتقات المالية، والمشتقات الائتمانية.

1. بنك أبو ظبي الأول، التقرير السنوي 2017، ص 22.
2. أبو ظبي \_البيان متوفر على الموقع الالكتروني « <http://www.albayan.ae> »
3. بنك أبو ظبي الأول، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق ص40.
4. بنك أبو ظبي الأول-معلومات مالية- متوفر على الموقع <https://www.mubasher.info>
5. بنك أبو ظبي الأول، التقرير السنوي 2018، ص38.
6. بنك أبو ظبي الأول، متوفر على الموقع <https://www.bankfab.ae>

خاتمة



## خاتمة

لقد تبين لنا في هذه الدراسة أن النفور من المخاطرة كان مصدرا للابتكار من جانب المستثمرين في القرن التاسع عشر بحثا عن تأمين استثماراتهم وتذليل خسائرهم. كما تبين لنا أن عمليات الابتكار ضد مخاطر الاستثمار توسعت في القرن العشرين وبداية القرن العشرين، حيث أضحت الهندسة المالية تقدم حلولاً لمختلف المشاكل والمخاطر التي تمس المؤسسات والقطاعات المالية. ويتم ذلك من خلال أدواتها المتمثلة خاصة في المشتقات المالية بمختلف أنواعها.

لهذا يمكن القول أن الهندسة المالية تعد منهاجاً لنظام التمويل، يهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات والعمليات المالية وتطويرها في ظل احتياجات الاقتصاديات والمؤسسات المالية المتنوعة والمتزايدة. ويكمن دور الهندسة المالية في ابتكار أدوات وآليات تهدف إلى إدارة المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية. كما يكمن دورها في التقليل من التكاليف وتجاوز مختلف القيود التي تفرضها السياسات المالية والنقدية في البيئة المحيطة بالمؤسسات المالية.

إذا كان الائتمان وعمليات الاقتراض النشاط الرئيسي الذي تقوم به البنوك لتحقيق العوائد، فإنها عمليات الاقتراض تعد في نفس الوقت مصدراً حقيقياً للمخاطرة. بهذا الصدد، تمكنت الهندسة المالية من إفراز نوع مبتكر لتقليل المخاطر الائتمانية كانت المشتقات الائتمانية جوهرها. فمن خلال المشتقات المالية المبتكرة تمكنت البنوك من إدارة المخاطر الائتمانية والتذليل من التسهيلات والقروض المتعثرة. من جانب آخر، أظهرت الدراسة أن بنك أبو ظبي الأول يعد من رواد الصناعة المالية، باعتباره أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالنظر لما يوفره من خدمات ومنتجات لعملائه وموظفيه، بما في ذلك منتجات الهندسة المالية كبطاقات الائتمان وغيرها. ويقوم بنك أبو ظبي الأول بمواجهة المخاطر الائتمانية عبر جملة من الإجراءات والنماذج، ولعل أهم ما يستعمله في التقليل من المخاطر الائتمانية أدوات الهندسة المالية، كالضمانات والمشتقات المالية.

## نتائج الدراسة

لقد مكنتنا الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من استخلاص مجموعة من النتائج يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- أهم ما تولد عن الهندسة المالية هي المشتقات المالية، من خلال عمليات المضاربة على أسعار الأصول المالية لتحقيق عوائد من فروق الأسعار، إضافة إلى إمكانية استغلال فرص المراجعة التي تعيد الأسعار إلى حالة التوازن.

- يتعرض بنك أبو ظبي الأول لجملة من المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان، نتيجة عمليات الإقراض والتسهيلات الواسعة التي ترافق أنشطته المختلفة عبر فروعه الدولية الواسعة، لمختلف عملائه وزبائنه.
- تبنى بنك أبو ظبي الأول نوعا هاما من المشتقات لتسيير المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها، تمثل في عقود مبادلات التعثر الائتماني CDS التي تعد جوهر المشتقات الائتمانية. حيث تمكن من خلالها من خفض حجم المخاطر الائتمانية التي تعرض لها في 2017.

#### الاقتراحات

- ضرورة توجيه البحث إلى تطوير المنتجات المالية للتحوط وإدارة المخاطر المالية كما يلزم الأمر، وأن تتم العملية بصورة مبدعة ومبتكرة وليس مجرد خطوات روتينية، خاصة أننا في عصر سمنه الأساسية التقلبات الكبيرة في الأسعار وارتفاع المخاطر على اختلاف أنواعها.
- على البنوك الجزائرية إنشاء مؤسسة بحثية تمولها مختلف الجهات الحكومية والخاصة، لتبني أدوات الهندسة المالية وتطوير التعامل بها، بهدف تهيئتها والاستفادة منها لابتكار حلول لمشاكل التمويل وإدارة المخاطر، خاصة الائتمانية منها.
- ضرورة إيجاد طرق ونماذج أكثر حداثة لإدارة مخاطر الائتمان بينك أبو ظبي الأول، باعتباره بنك حديث النشأة، والاستفادة من تجارب البنوك التقليدية في هذا المجال.
- يتطلب من بنك أبو ظبي الأول اتخاذ الحيطة والحذر للنشاط المضارب في الأدوات المالية المشتقة بهدف تجنب المخاطر المتزايدة والناجمة عنها.

#### آفاق الدراسة

في ضوء النتائج المتوصل إليها، نقترح على الباحثين في مجال الهندسة المالية التركيز في دراساتهم على المحاور التالية:

- دور الهندسة المالية في نمو السوق المالية.
- دور الهندسة المالية في إنجاح إستراتيجية التحوط من مخاطر المشتقات.
- دور الهندسة المالية في إدارة المحفظة الاستثمارية.
- المشتقات المالية بين التحوط والتغطية ضد المخاطر ومصادر الأزمات.
- دراسة مقارنة بين منتجات الهندسة المالية المعاصرة ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر المالية.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. الزبيدي حمزة، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
2. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
3. بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2013.
4. جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة (مفاهيم نظرية وتطبيقية)، الطبعة الأولى، الدار المنهجية للنشر، عمان، 2016.
5. حمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، الطبعة الثانية، مطابع المستقبل، الإسكندرية، 1999.
6. دريد كمال آل شيبين، الاستثمار والتحليل المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
7. سامي سويلم، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفي للاستثمار، 2000.
8. سامية ببيدس وآخرون، دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي.
9. سفر أحمد، العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغته)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004.
10. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2005.
11. شوقي برقبة وآخرون، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن 2015.
12. شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
13. صلاح الدين حسن السيبي، القضايا المصرفية لقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
14. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
15. طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (مفاهيم إدارة المخاطر، المحاسبة)، الدار الجامعية، عين شمس، 2003.
16. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية\_مصر، 2003.

17. عبد الله إبراهيم نزال، محمود حسين الوادي، الخدمات في المصارف الإسلامية (آليات تطوير عملياته)، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2010.
18. عبد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2009.
19. عبد القادر السيد متولي، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، الأردن، 2010.
20. عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2008.
21. عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)، الطبعة الأولى، دار اي\_كتب، لندن، 2018.
22. عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
23. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
24. عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة 4، القاهرة، 1992.
25. محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي (بين المخاطر والسيطرة)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2009.
26. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام المشتقات والتوريق)، ج 1، دار المعارف، الإسكندرية 1999.
27. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات المالية، ج 2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
28. منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر، عقود الخيارات، الطبعة الأولى، الجزء 3، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007.
29. محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2007.
30. هشام فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
31. Edith Giralinger, les décisions, 'l'investissement Exercices et ces corrigés de gestion, ed Nathan ,Paris 1998.
- 32..Hussein Kotby « financial engineering for islamic banks the option approach » institute of middle eastern studies nigataken , japan 1990,217p.
33. Michel Mathieu , l'exploitation Bancaire et le risque de crédit, ed la revue banque, Paris 1995.

### مجلات علمية

1. إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، بغداد، 2010 .

2. الجلي أبو زر محمد أحمد، الهندسة المالية الأسس العامة والأبعاد للتمويل الإسلامي، مجلة المقصد، العدد السابع عشر.
3. عامر كمال، إسهامات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في الأسواق المالية وتحسين أدائها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد السابع عشر، جامعة البويرة.
4. عبد الرحيم عبد الرحمان الساعاتي، نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 11، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
5. عماد عبد المحسن دلول، أثر استخدام بعض أدوات الهندسة المالية في المخاطر الائتمانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة السابعة والثلاثون، العدد تسعة وتسعون، 2014.
6. كزار حاتم عطية، التوريق المصرفي ودوره في حل أزمة السكن في العراق، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارة، المجلد الرابعة عشر، العدد 1، 2017.
7. نبراس محمد عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، العدد 21، العراق، 2012.
8. هادي آل سيف، الائتمان المصرفي وأهميته، مجلة الخط، العدد 6/41 / 2014/8 .
9. Peter Ferdinand Drucker « the dixipline17 of innovation » Harvard Business review, 1998,p149.

#### مقالات

1. ائتمان مصرفي\_ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، متوفر على الموقع <http://ar.m.wikipedia.org>
2. -أبو ظبي\_ البيان متوفر على الموقع الإلكتروني « <http://www.albayan.ae> »
3. حليلة بزاز، المشتقات المالية، متوفر على الموقع: [www.univ.emir.dz](http://www.univ.emir.dz)
4. دليل إدارة المخاطر المصرفية (السياسات والإجراءات)، متوفر على الموقع [www. Management.com](http://www.Management.com)
5. عبد الكريم أحمد قندوز، استعراض لأهم الأفكار الواردة حول التحوط ضد مخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي، متوفر على الموقع <https://www.researchgate.net>
6. مروان النحلة، قياس وتحليل المخاطر المالية، متوفر على الموقع [https:// www.kantakji.com](https://www.kantakji.com)
7. يوسف بن عبد الله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، متوفر على الموقع <http://www.kantakji.com> يوم 2019/3/1.

#### مؤتمرات وملتقيات علمية

1. بن رجم محمد خميسي، المنتجات المالية المشتقة أدوات مستخدمة لتغطية المخاطر أم لصناعتها، مداخلة من الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20، 21، أكتوبر، 2009.

2. صالح صالحي، عبد الحليم غربي، دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني "بخميس مليانة"، أيام 5\_6 ماي 2009.
3. صبري عبد العزيز إبراهيم، التوريق وأثره في وقوع الأزمة المالية في ضوء التفكير الإسلامي، مداخلة من المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أيام 1، 2، 3، أبريل، 2009.
4. عجيل حاسم النمشي، التوريق والتصكيك وتطبيقاتهما، الدورة التاسعة عشر، منظمة المؤتمر الإسلامي، الشارقة،
5. محمد عبد الحليم عمر، دراسة حول الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها وتداولها، الدورة التاسعة عشر، منظمة المؤتمر الإسلامي، الشارقة، 2009.
6. محمود سحنون، محسن سميرة، مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20، 21، أكتوبر، 2009.

### أطروحات ورسائل

1. أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2012 .
2. إسماعيل بن راس، رأس مال المخاطر كبديل مستحدث للتمويل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/ 2014.
3. أنس هشام المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014.
4. جمال معنوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2016.
5. والي جميلة، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف "المسيلة"، 2014/2015.
6. جهاد حفيان، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، 2012.
7. خالد محمد نصار، آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
8. المناسبع رابح أمين، الهندسة المالية وأثرها على الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010/2011.

9. ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
10. عيساوي سهام، دور تداول المشتقات المالية في تمويل أسواق رأس المال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
11. بوطالب عبد الكريم، بن عيسى نجيب، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر "سعيدة"، 2017/2016.
12. محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014.
13. مريم سرارمة، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.
14. هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس\_ سطيف، 2012/2011.

### تقارير

- التقرير السنوي لبنك أبو ظبي الأول لسنة 2017
- التقرير السنوي لبنك أبو ظبي الأول لسنة 2018.

### مطبوعات

- بن صوشة ثامر، مطبوعة الهندسة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018/2017.

- نجار حياة، محاضرات في الهندسة المالية، تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل، 2018/2017.
- حيرش عبد القادر، مطبوعة الهندسة المالية، تخصص مالية البنوك والتأمينات، جامعة تيارت،

2018/2017

### مواقع الكترونية

1. موقع خبراء المال العرب :

<http://forum.mec.biz/t42778.html>

2. موقع منتديات الجلفة :

<http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t2002170.html>

3. الموقع الرسمي لبنك أبو ظبي الأول :

<https://www.bankfab.ae>



4. <https://www.meemapps.com>

5. بنك أبو ظبي الأول-معلومات مالية- متوفر على الموقع :

<https://www.mubasher.info>

## ملخص

تهتم هذه الدراسة بالهندسة المالية ودورها في ابتكار الأدوات المالية لإدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المالية. كما تبرز أهم المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك والأدوات المالية المبتكرة الكفيلة بإدارتها. الهدف من هذه الدراسة هو فهم كيفية استخدام الهندسة المالية وأدواتها المبتكرة في تدليل المخاطر الائتمانية. أظهرت الدراسة أنه من خلال المشتقات المالية المبتكرة تمكنت البنوك من إدارة المخاطر الائتمانية والتحكم في آثار التأخر عن سداد الائتمان. في هذا السياق، تقدم الدراسة تجربة بنك أبو ظبي الأول الإماراتي، باعتباره من البنوك الرائدة في الصناعة المالية وفي استخدام المنتجات والأدوات المالية المبتكرة في مواجهة المخاطر الائتمانية. تبين الدراسة أن بنك أبو ظبي الأول يستخدم نوعاً هاما من المشتقات لإدارة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات المالية • الهندسة المالية • المشتقات الائتمانية • المخاطر الائتمانية • بنك أبو ظبي الأول

## Abstract

This study is concerned with financial engineering and its role in the creation of financial instruments to manage credit risks in financial institutions. The study further highlights the most important credit risks facing banks and innovative financial instruments to manage them. The purpose of this study is to understand how financial engineering can be used to reduce credit risks. Through innovative derivatives, banks have been able to manage credit risks and mitigate the effects of credit default. This study presents the experience of The Emirates' First Abu Dhabi Bank which is one of the leading banks in the financial industry and in the use of innovative financial products and tools to face credit risks. The study demonstrates that the Bank uses an important type of derivative to manage its credit risks. These derivatives are called Credit Default Swaps (CDS) and are considered to be the core of credit derivatives. They enabled the Bank to reduce credit risk exposure.

**Keywords :** Financial institutions • Financial engineering • Credit derivatives • Credit risks • First Abu Dhabi Bank